ومضات اقتصادية للتواصل الاجتماعي

منشورات

CEMRAP

المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات

Centre Marocain des recherches et d'Analyse des Politiques

بسم الله الرحمن الرحيم

عنوان الكتاب: ومضات اقتصادية للتواصل الاجتماعي

المؤلف: الدكتور هشام عطوش

الطبعة الأولى: 2016 ©

الإيداع القانوني: 2016MO3425

ردمك: 8 -330 -38 -9954 -978

الناشر: المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات

للتواصل مع الكاتب: attouch@gmail.com

الصفحة الرسمية للإطلاع على مباحث الكتاب كل على حدى:

/https://web.facebook.com/attouch.hicham

الموقع الرسمي للإطلاع على الكتاب كاملا:

/http://cemrap.org

شكر وعرفان وتوجيه

تقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاح هذا العمل، بدءا بالمشرف على تسيير الصفحة الرسمية والذي كانت له المبادرة في اقتراح إنشائها والسهر على إعدادها وتحيين محتوياتها وتتبع مستجداتها.

شكر خاص للأستاذ الجليل الذي قام بالمراجعة اللغوية ولكل القراء الأوفياء الذين شجعوا التجربة بإطلاعهم ومحبتهم وتعليقاتهم.

والشكر موصول لمن قام بتوزيع بعض محتويات هذا الكتاب الإلكتروني على صفحاتهم الشخصية تعميما للفائدة.

أتمنى أن تكون المباحث المختصرة لبنة لبناء مغرب أفضل، وأن تكون وجهات نظرنا ووضوحنا في مجموعة من القضايا الاقتصادية نبراسا لكل من يحب الخير للبلاد والعباد.

قراءنا الأعزاء لستم مضطرين لقراءة الكتاب من أوله إلى آخره وإن كانت مواضيعه تتكامل، بل بإمكانكم اختيار العناوين التي تجذب انتباهكم والتي تودون قراءتها بالإطلاع على الفهرس.

لا يفوتنا شكر المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات الذي تبنى نشر الكتاب علما أن محتوى هذا الأخير لا يعبر إلا على آراء كاتبه.

فهرس

تقديم 1
الباب الأول: وجهات نظر اقتصادية 5
1. التكلفة المجتمعية لشغب الملاعب 6
2. الدولة والاقتصاد 8
3. الاستراتيجية أي مضمون؟ 11
4. الاقتصاد الإسلامي 14
5. الجهوية الاقتصادية 17
6. الاقتصاد الاجتماعي والتضامني 20
7. الحركية الاقتصادية للأشخاص 22
8. اقتصاد المركز 25
9. الاقتصاد الأخضر 28
10. العلاقات الاقتصادية الدولية 32
11. اقتصاد الحدود واتحاد المغرب العربي 36
12. الفاعل والمنظومة الاقتصادية 39
13. اقتصاد الصحة ودولة الرعاية الاجتماعية 45
14. البنك المركزي والاقتصاد 48
15. العمران والتنمية وعمارة الأرض 52
16. المقاولاتية مبادرة أم ضرورة؟ 55
17. اقتصاد وتدبير المعرفة 58
18. الذهب والاقتصاد 62
19. النموذج التنموي والسياسة الاقتصادية 66
20. الإحسان العمومي والتضامن العائلي والأوقاف 70
21. تخليق الاقتصاد 74
22. اقتصاد التراحم 78

الباب الثاني: قضايا اقتصادية بالواضح 83
1. صندوق المخالفات وشرطة المصيدة 84
2. التسول بعيون اقتصادية: حرفة أم اضطرار 87
3. المرأة والاقتصاد، بضاعة أم كفايات؟..... 89
4. يا آسفي على... والمستقبل السوسيو اقتصادي ! 92
5. أنظمة المعاش وجَرَاءَةُ الإصلاح..... 95
6. الاقتصاد الخفي وعناوينه المتعددة 100
7. التموقع وإعادة التموقع الاقتصادي 104
8. الارتزاق والكسب السياسي 107
9. الثروة والفقر والطبقة المتوسطة 111
10. الأسعار والتحرير القطاعي..... 114
11. الكلفة الاقتصادية للتعليم 119
12. المالية العمومية وإشكال الرقابة..... 123
13. الحصيلة الاقتصادية المتعددة السنوات..... 127
14. النسيج الإنتاجي والاستقلال الاقتصادي..... 131
15. رأس المال الحر ومديونية الاقتصاد..... 136
16. اقتصادنا ومغاربة العالم 139
17. الحكامة وكلفة القرارات الاقتصادية..... 143
18. السياحة والملك العام 147
19. الأسر والاستيلاب الاقتصادي..... 151
20. الفساد الاقتصادي والإقطاع..... 155
21. فوازير الاقتصاد والملايير المتبخرة 158
22. العصبية القبلية في الاقتصاد 162
أنا والاقتصاد..... 165

تقديم

الاقتصاد علم ومادة ومقالات إعلامية ومرئيات... تتداول في أغلب الأحيان بالمغرب بلغة الفرنجة وبالأرقام التي لا يعي جل الناس مضمونها وإن كانوا يشعرون بثقلها. انطلاقا من هذه الملاحظة الأساس جاءت فكرة التبسيط والكتابة باللغة العربية للتواصل مع أكبر عدد ممكن من المغاربة. ولم نشأ أن نكتب بلغة عربية عامية إعلاء من قدر العربية الفصحى التي وصفها الشاعر بالبحر الكامن فيه الذر.

كتابنا أردناه إلكترونيا لاعتبارين اثنين. أولهما، لأنه موجه للتواصل الاجتماعي مع المغاربة المتعطشين لفهم بعض خبايا همومهم الاقتصادية، وللتخفيف وضمان القراءة فقد نشر كل مبحث مباشرة بعد رقنه. الاعتبار الثاني، وقد جمعنا مباحث كتابنا لتبقى لزمان غير زماننا، هو الإسهام في صيرورة الاقتصاد الأخضر بالتقليل من استعمال الورق.

ومن الإبداع في اعتقادنا، أننا حولنا ولو لزمن قصير صفحتنا للتواصل الاجتماعي إلى مدونة خلافا لما هو الحال عليه في جل الصفحات الشخصية التي تحيل على أنشطة أصحابها فقط.

الغاية أن يجد المطلع على الصفحة مادة اقتصادية يقرأها ما هي بالقصيرة المجحفة ولا الطويلة المملة.

كتابنا لا يخلو من لغة علمي الاقتصاد السياسي والتدبير، وهو بذلك مادة للباحثين والطلبة حتى وإن لم يتضمن لائحة للمراجع لأننا لم نحب أن نتقيد بالأعراف الشكلية العلمية المتداولة في هذا الباب والتي لن تكون إلا ثقلا في وسائل التواصل الاجتماعي التي اعتاد مرتادها قراءة أو رؤية أو سماع ما قل دل.

كتابنا تتناول مباحثه قضايا آنية يمتزج فيها الأكاديمي بالواقع المغربي. بابه الأول، وجهات نظر اقتصادية تتناول بالتحليل والاقتراح مواضيع لا تنتظم في عقد تسلسلي بل يحكمها منطق لحظة الكتابة التي غالبا ما تصادف حدثا ما أو رغبة لدى الكاتب لإبداء الرأي. أما الباب الثاني، فهو اقتحام بلا اعوجاج لإظهار مكامن الخلل في جزر اقتصادية مغربية عدة لعل النقد يجدي نفعا ويستشف منه أحدهم ما يجب فعله. ذيل كل مبحث بالرابط المباشر للإطلاع عليه في الصفحة الرسمية للدكتور هشام عطوش وبيوم وتاريخ النشر في الصفحة. تخفيفا لحجم الكتاب لم نضع بعد كل مبحث عدد من أحبوه أو نشروه في صفحاتهم أو علقوا عليه أو تم الرد عليهم إما جماعيا أو بشكل شخصي عند الاقتضاء. كما أننا لاحظنا أن بعض المباحث يمكن أن تسترعي

الاهتمام من جديد عندما يستجد في موضوعها مستجد وهذا من الميزات الحركية لوسائل التواصل الاجتماعي.

لا ندعي الإلمام بكل القضايا الاقتصادية. فقد تكون هناك قضايا مهمة لم نتناولها. ما يشفع لنا هو أننا لم نتطرق لإشكال اقتصادي بعينه، بل كما سلف وذكرنا كل المباحث هي تفاعل مع واقع معيش مع ما يمليه ذلك من انتقائية مظروفة بالأحداث التي ميزت السنة القاسم المشترك بينها الانتظارات.

لقرائنا إذن هذا العقد الفريد في عنوانه ومضمونه ولغته وطريقة نشره. أول كتاب من نوعه بالمغرب انتظمت مباحثه الأربعة والأربعون بعمر كاتبه لتعبر عن حياة اقتصادية في سطور وليعلم القارئ أن الكتاب لم يصغ من أجل الترف العلمي أو للفوز بدرجة ما، بل هو هم وتهمم ليكون الغد أفضل لكل المغاربة. خاتمة الكتاب أيضا متميزة في مضمونها لأنها تروي فصولا اقتصادية من حياة الكاتب الذي يتمنى لكم قراءة مفيدة وماتعة.

الدكتور هشام عطوش

وجدة في 21 ذي القعدة 1437 الموافق 25 غشت 2016

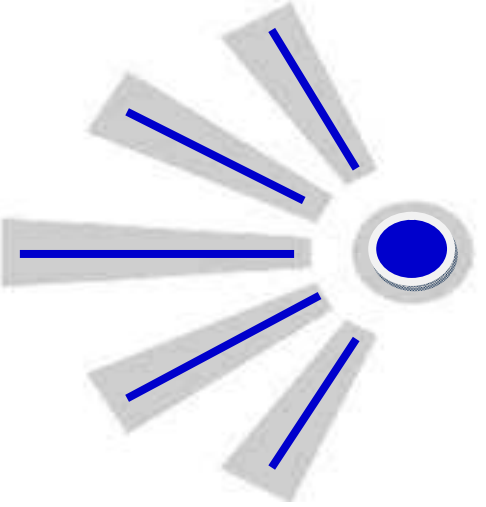

الباب الأول: وجهات نظر اقتصادية

1. التكلفة المجتمعية لشغب الملاعب

الرياضة صحة وترفيه وفن أحيانا. ومتابعة الأحداث الرياضية فرجة ومتعة وتسلية. والغاية من كل ذلك تكسير الروتين اليومي والتنافس وخلق فضاء ملائم للفرح والسعادة. هكذا تعلمنا منذ الصغر ونحن نتابع الفرق التي نحبها والفرق الوطنية واللاعبين المغاربة.

النعوت والأوصاف السابقة يحق لنا معها أن نقبل بالأموال التي تصرف في تشييد الملاعب وما شابهها واقتناء المعدات ومكملاتها وإرسال البعثات التمثيلية للبلد وما كان في سياقها. بل وحتى إن كانت هناك من خسائر غير مقصودة في الجولات أو تبذير تحت يافطة البحث عن المنجزات فلا بأس وبروح رياضية.

لكن والحالة هذه، نجد الممتلكات العمومية والخصوصية تخرب والأرواح تزهق والعاهات المستديمة تتناسل ومخافة ارتياد الملاعب أو حتى السكن بجوارها تصبح هي القاعدة وقوات الأمن تضرب و... فتلك لعمري كلفة مجتمعية ثقيلة.

1. بلغة الأرقام كم تساوي روح أزهقت أمام نصر أو هزيمة أو مداخيل مقابلة أو بث تلفزي؟
2. كم سيتحمل المجتمع من أعباء مادام من أصيبوا بعاهات مستديمة أحياء؟

3. كم هي ميزانية تحقيق الأمن في مقابلة؟
4. ماذا عن جحافل المشجعين المشاغبين التي لا تؤدي تذاكر السفر والدخول أحيانا؟
5. المواطن العادي والتاجر و... الذي تصادر ممتلكاته أو تخرب من سيعوضه أو لنقل إنها قوة قاهرة؟
6. ...

لم أستطع أن أضع أرقاما ببساطة لأن الشغب لا يمكن تقييمه بمنطق الربح والخسارة فهو خسارة مطلقة. والآن هل يمكن تجفيف منابعه؟ القول بالتربية ومعالجة ظاهرة المخدرات والحبوب المهلوسة ومرافقة القاصرين من طرف أولياء أمورهم و... حديث يطول. في اعتقادي أُفضل إنشاء جمعيات محبين موازية للجمعيات الرياضية بما أن الغاية هي التأطير الرياضي للمجتمع. من تم لا يلج الملاعب إلا من يقدم بطاقة انخراط صالحة في جمعية والأفضل أن تتكلف الجمعية بلوائح وتذاكر مرتاديها. ويمكن للدولة والفريق تقديم إعانات لمثل هذه الجمعيات مع تحميلها مسؤولية تنظيم وتأطير مرتديها خلال المباريات والمتابعات المتلفزة أحيانا. تتمة لاعتقادي وقد يكون خاطئا الكلفة المجتمعية ستكون أقل بكثير.

https://www.facebook.com/attouch.hicham/posts/680801212062057

الاثنين 21 مارس 2016 الساعة التاسعة مساء و21 دقيقة

2. الدولة والاقتصاد

سؤال أزلي متحول: ما هي الأدوار الاقتصادية للدولة إن قبلنا بوجودها في عالم السوق؟ مضمون السؤال وغايته للمغرب هو السؤال الاستنكاري التالي: كيف أمكن لعملاق مثل "لاسمير" أن يفلت لرقابة ووصاية الدولة ولو المعنوية لتصبح أرجله من طين، هذا في الوقت الذي لا تفلت من ذلك أصغر المخلوقات التي يقتطع لها من المنبع؟

الأجوبة الممكنة لن تكون من ملف السرد التاريخي لتطور الأشكال الاقتصادية للدولة كما يدرس في الجامعات العالمية: دولة حارسة ثم دولة تدخلية وبعد التدويل والعولمة دولة تحكيمية والآن بعد الأزمة دولة...؟؟

اسمحوا لي قرائي أن أنطلق من المقولة التي مفادها أن الدولة شخص معنوي لم يسبق لي أن تناولت وجبة غذاء معه على طاولة واحدة. وكل ما أعلمه عن هذا الشخص هو أن هيكله ولحمه ودماءه محددة في دستور مكتوب أو عرفي وما يتفرع عنه من نصوص أو أعراف. وأن هذه الأرضية إنما هي وليدة موازين قوى بين الفاعلين اللاعبين في رقعة بلد آخذا بعين الاعتبار متطلبات الوقت والمحيط الدولي. والموازين المشار إليها وحدة

القياس فيها سلطة وثروة. لنغيب للحظة الدولة عن المشهد الاقتصادي، ماذا سيتغير؟

سيقول البعض ستقع الفوضى anarchie ويأكل القوي الضعيف وكأننا في غاب. وأقول لأصحاب هذا الرأي ألا تفرز الليبرالية المتوحشة مثل هذا الوضع؟ في المقابل سيتمسك البعض ويقول الدولة هي كل شيء وبدونها لا اقتصاد ولهؤلاء أقول ألم تكون الدولة مطية الأحزاب الوحيدة وما شابهها لتغتني على جماجم الباقي؟

بين هؤلاء وهؤلاء أرى والله أعلم أن هناك مجتمع " الْجَمَاعَةْ " Djmaaالذي يزدهر فيه الاقتصاد - صحيح على نطاق شيئا ما ضيق - بتكامل المبادرة الفردية والتكافل الاجتماعي. في مثل هذا المجتمع يعمل مجلس الحكماء على ضمان السير العادي بكلمة الشرف واحترام المجلس وقراراته. العملة هي التضامن والتلاحم الاقتصاديين والاجتماعيين في آن واحد. والانفتاح على المجتمعات المشابهة تلقائي لتبادل المصالح والمنافع حسب الاحتياجات الحقيقية لا المفتعلة.

عذرا، نسيت أن المجتمعات الحالية أكثر تعقيدا إلى حد أن الأهداف الاقتصادية داخل البلد نفسه تتضارب وتتعارض، وأن العلاقات الاقتصادية قد تعرف تشنجات بين الأفراد والجماعات

لأن كلا لا يرى أحيانا إن لم نقل غالبا إلا نفسه. ناهيك أن مجموعات الضغط لا تفهم إلا منطق خذ ولا تعط...

خلاصة القول الدولة لها حتما أدوار اقتصادية تلعبها أخذا بعين الاعتبار الزمكان لكنها لن تنجح إلا إذا كان الأشخاص الذاتيون الذين هم قوامها والذين يدورون في فلكها يقومون بأدوارهم على الوجه الأكمل مستحضرين منطق المسؤولية التاريخية الملقاة على عاتقهم من طرف الأجيال السالفة والحالية واللاحقة.

https://www.facebook.com/attouch.hicham/posts/686299478178897

الثلاثاء 29 مارس 2016 الساعة السادسة مساء و 51 دقيقة

3. الاستراتيجية: أي مضمون؟

لننطلق من تعريف مبسط، الاستراتيجية خيار واختيار لتغيير واقع قائم انطلاقا من تحليل موضوعي لمعطيات الواقع المعيش.

وأسألكم هل رأيتم في الطبيعة استراتيجيات القط؟ قد يكون ردكم رأينا حركات القط ولم نقرأها بشكل استراتيجي. وليكن كذلك فما هو جواب السؤال؟!

ما ينطبق على القط ينطبق على القطة. القط عملاق عند الدفاع، جسم محدب وشعر منتصب كالأشواك وذيل مقوس كالهلال وأرجل تحسبها زيدت طولا ووجه يوحي بالشراسة والبأس الشديد وأنياب مكشرة. إنها استراتيجية الرعب والترهيب بالظهور.

في حال الهجوم، القط رشاقة ومرونة وانسياب كالمطاط، دقة وبعد نظر، خطى محسوبة بدون ضجيج وسرعة ووثب عند القرار النهائي. تحسبه الفريسة غير موجود لمدة طويلة وفي لحظة تتفاجأ بوجوده أمامها. إنها استراتيجية الهجوم الصامت.

أما الأسد أو السبع أو الدرغام أو الهزبر أو ... لأن العرب أعطوه المئات من التسميات تصف أوضاعا وأشكالا واستراتيجيات عدة فقد اختصر كل ذلك أبي الطيب المتنبي في قوله: "إذا رأيت أنياب الليث بارزة **** فلا تظنن الليث يبتسم".

الطبيعة مصدر إلهام إذن، نتعلم من مخلوقات تتصرف بالغريزة والفطرة والجِبلِّة. فكيف بالإنسان الذي كرم بالعقل وأعطي العلم والحكمة؟

غالبا ما يطغى شق الإجرائية على روح الاستراتيجية. فنجد المدبرين managers حينما يحاولون التوصل إلى الاستراتيجية يولون اهتماما كبيرا لمسار اتخاذ القرار وهو مهم: فهم عميق للمحيط الداخلي والخارجي؛ ثم إدراك للخيارات alternatives المتاحة؛ دراسة جدوى كل خيار بمنطق الكلفة والربح؛ وفي الأخير الأخذ بالخيار الأنسب أو الاحتفاظ بكل الخيارات للتوظيف حسب الحاجة وتغيرات المحيط. مباشرة يتم الانطلاق إلى التدبير الإجرائي management opérationnel لتحديد الأهداف وبرمجتها والتنظيم والتحفيز لتحقيقها دون إغفال التقييم والتقويم الضروريين للتتبع الدقيق.

إذن كل ذلك مهم لكن الأهم في اعتقادي هو روح الاستراتيجية. ولنعبر عنها بأمور عملية مرتبة تفاضليا:

1. الرغبة في التغيير للأفضل والغاية السوسيولوجية للإنسان؛
2. الرؤية الواضحة المعالم؛
3. المشروع المجتمعي؛

4. الحكامة الراشدة؛
5. الإطار القانوني المنظم والضابط؛
6. الفاعلون المسؤولون.

ختاما، شموخ البناء من صلابة ومرونة أرضيته ودعائمه، وكذلك تكون الاستراتيجية الأصل التي تنبثق عنها استراتيجيات كل الفاعلين.

https://www.facebook.com/attouch.hicham/posts/689143597894485

الأحد 3 أبريل 2016 الساعة الحادية عشر صباحا و53 دقيقة

4. الاقتصاد الإسلامي

هل من الضروري إضافة نعث ما للاقتصاد؟ وإن كان ذلك حاجة ملحة أو للتميز فلماذا نجد كتابات علماء مسلمين لم يضيفوا النعث المذكور في العنوان لحصر نوع الاقتصاد أو تحديد هويته؟ فنجد على سبيل المثال لا الحصر عناوين من قبيل: اقتصادنا وفي الاقتصاد... إنها الإشارة من طرف خفي وبعد نظر وبحث عن التعايش والعيش المشترك إعمالا لمبدأ عدم الإكراه.

قد يحسب البعض أن المقصود من المقالة المناورة اللغوية والمداراة أو كما تسميها بعض المذاهب "التقية"، أما المغاربة ففي يومهم يسمونها "تمسكن حتى تتمكن". لا وألف لا، كاتب المقال معتز بانتمائه للإسلام ومنه ينهل وفيه قرأ - وإن لم يكن مؤهلا للتحديث والتأويل والتفسير لأن تلك علوم قائمة بذاتها - قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق." الحديث.

من هذا المنطلق النبوي أعتقد جازما أن مكارم الأخلاق وجدت مع الإنسان وأنها بذلك مشترك إنساني. ومن تم فإن الاقتصاد لو بني على مكارم الأخلاق المشار إليها سالفا لما احتجنا للخوض في الأنظمة الاقتصادية وفلسفاتها ولعلمنا أن الهوة بينها ضيقة لأن الأصل والوجهة طال الزمن أو قصر هو ضمان كرامة الإنسان

dignité. يناديها البعض العدالة الاجتماعية وآخرون المصلحة العامة ويمكن أن تكون هنا أو هناك أسماء لم أعرفها بعد.

في السياق المسترسل ذاته أسائلك قارئي، هل يمكن أن يعارضك اليوم وغدا أحد كيفما كانت ملته على الأقل من حيث المبدأ إذا ناديت في الاقتصاد بما يلي: تملك بلا احتكار؛ ادخار بلا اكتناز؛ إنتاج بلا هدر ولا تلويث؛ استهلاك بلا إسراف؛ تسويق بلا كذب؛ تبادل بلا غش ؛ ربح بلا غبن... أعتقد أن المجادلة في كل ذلك لن تستقيم !

وهنا لابد من تثمين مبادرات إنسانية عديدة نذكر منها: الاقتصاد الاجتماعي والتضامني الذي تبلور مؤسساتيا بأوربا؛ الاقتصاد الأخضر الذي خرج من رحم قمم الأرض الدولية؛ التجارة العادلة التي تجد لها أصلا في كتابات اقتصاديي التنمية...

لكن هل يعني كل ذلك أننا في غنى عن النعوث الاقتصادية؟ إن ما أوردناه يظهر بجلاء أن عجلة الاقتصاد بالشوائب العالقة بها والمثقلة لكاهلها اضطرت الإنسان كل الإنسان ليضيف نعوثا لعلها تحرر الاقتصاد من كَلْكَلِ مفاسد الأخلاق الذي يقيده.

من هذا الباب ونحن على بعد أيام عن حلول فصل الربيع نسمع حفيف الأوراق الفاسدة للأشجار الاقتصادية ونراها تتساقط عندنا

وعند غيرنا ومنها أوراق "باناما". ولا ننسى أنه قبل سنوات سبقتها الأوراق الفاسدة للصفقات السياسية وصفقات الحروب والنزاعات.

إذن الإنسان في معترك الاقتصاد يحتاج لضوابط أخلاقية أو شرعية سموها ما شئتم لكننا مجبرون على التوجه نحوها والقبول بوجودها، ذلك لننعم بالسلام الاقتصادي ومعه يأتي الباقي.

في نظري الاقتصاد لابد له من خاتم الأخلاق؛ لا أن نتناول ونحن نتحدث عنه شق المعاملات فقط. ونفس الشيء نجده عند آخرين تحت مسمى الفلسفة أو العقيدة الاقتصادية. وللتبسيط لا بد من أرضية إطار للاقتصاد قبل الخوض في أنشطته.

https://www.facebook.com/attouch.hicham/posts/689805334494978

الاثنين 4 أبريل 2016 الساعة العاشرة ليلا و58 دقيقة

5. الجهوية الاقتصادية

لنسافر بهذه السطور عبر الزمن لنحل ضيوفا على "الإمبراطورية" الإسلامية الأولى المهيكلة على شكل دواوين وأمصار في عهد الخليفة الراشد الثاني أمير المؤمنين عمر بن الخطاب الفاروق. الغاية من الزيارة التعرف ولو بعجالة على بعض معالم اقتصاد الجهات آنذاك وبطبيعة الحال العلاقات بين الأمصار ومركز الدولة بالمدينة.

استقراء سريع للتجربة يظهر أن المركز يتابع السير العام لشؤون الرعية ليس بمفهوم القطيع لكن بمنطق المسؤولية، ومن تم فهو ينصح الولاة ويوجههم خاصة في حالات التجاوزات والتي ترد على شكل شكاوى. في المقابل من الناحية الاقتصادية تساهم الأمصار حسب مؤهلاتها ومقدراتها في تمويل بيت مال المسلمين. ومن مصارف هذا البيت العود على الأمصار الفقيرة والأفراد خاصة الثمانية المستحقين للزكاة بالحقوق التي تضمن العفاف والكفاف خاصة عند عدم القدرة على العمل.

تنمية الأمصار اقتصاديا معتمدة على المبادرة الفردية وهو ما أورده ابن خلدون في المقدمة في معرض حديثه عن التأنق في العمران. لكن على عهد المقريزي خاصة في مصر بدأ الانحطاط يدب بسبب الإقطاع وتولي الإمارة بالرشوة وإثقال كاهل الفلاحين

بالمكوس والإتاوات ومصادرة أراضيهم عند العجز عن الأداء. فساد نقدي وإداري واقتصادي. إنه واقع ساد قرونا قبل إقطاعيات أوربا بنبلائها.

لماذا هذا السرد التاريخي؟ لأن معرفة التاريخ تصلح لتفادي مطبات هوى فيها بعضهم والاستفادة من منجزات حققها آخرون.

التقطيع الجهوي يحتاج قبل كل شيء إلى اقتصاد، ضمانا للاستقلالية والفاعلية المحلية. الاستقلالية هنا لا تعني غياب المركز.

الجهوية بلا اقتصاد، كالهيكل العظمي بلا لحم ودماء وهي تحتاج في كل الأحوال لثلاثي الحياة القلب والرئة والدماغ لضمان السير الجماعي المنسجم وهذا الدور لا يمكن أن يقوم به إلا مركز موجه ومرن.

على الجهة أن تطور بكل حرية اقتصادا متلائما مع خصوصياتها وفي الإطار العام المتناغم لتفادي الفوضى والتناحر الاقتصادي.

وبما أن اقتصادات الجهات لن تكون بالضمن متكافئة فإن التوافق على ميكانيزمات إعادة التوزيع الطوعي عن طريق المركز ضرورة ملحة.

تلك في نظري الجهوية الأنجع، مبادرة فردية مكفولة وجماعات ترابية مجدة ومجتهدة ومركز يضع الإطار العام بالتوافق ويسهر

على كبح التجاوزات وليس المبادرات ضمانا لهيبة الدولة واستمراريتها. جهات تتضامن وتتعاون فيما بينها وتنبذ الأنا لأن في الأخير كلنا مواطنون.

https://www.facebook.com/attouch.hicham/posts/691503920991786

الجمعة 8 أبريل 2016 الساعة السادسة زوالا و5 دقائق

6. الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

التضامن والتعاضد والتعاون والتآزر والإيثار Altruisme هي بعض القيم والمبادئ الرئيسة التي شقت طريقها لأول ميثاق للاقتصاد الاجتماعي وذلك سنة 1844 لتأخذ طابعا إجرائيا هو المعمول بجله في مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على تنوع أشكالها عبر العالم خاصة بين البلدان الفركفونية وتلك الأنكلوسكسونية.

بدأت التجارب التعاونية للإنسان منذ المجتمعات البدائية الأولى للفلاحين والصيادين وتجارب مجموعة من الدول ومنها المغرب حافلة بالأشكال التعاونية في شتى المجالات منها أكدال وتوالا والتويزة. ويبقى التاريخ المعاصر للحركة التعاونية مدينا لفلاسفة الاشتراكية المثالية وبعدهم بعض الأساتذة الفرنسيين كشارل جيد في تدويل الحركة إلى حدود ثلاثينات القرن العشرين مع إضافة مكوني التعاضد والجمعيات.

غاب بعد ذلك الحديث عن الاقتصاد الاجتماعي إلى أن تبلور أول ميثاق عصري لهذا الاقتصاد في 1980 لتتوالى بعد ذلك المنجزات والمبادرات والتشريعات وتتنوع المؤسسات.

وإذا كانت دول رائدة مثل البرازيل وكندا قد قطعت أشواطا هامة في جعل الاقتصاد موضوع الدرس نمطا سائدا، فإن بلدان عديدة

ومنها المغرب لا زالت مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني فيها تنتظر المرافقة والإعانات. ولولا ذلك لكانت فئة عريضة من تلك المؤسسات في خبر كان.

تظهر دراسة التجارب الناجحة أن تطور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني هو وليد صيرورة مجتمعية مبنية على مبادرات فردية وجماعية للتنمية المحلية والمجالية. ينضاف لذلك أن الدولة إما تترك المجال مفتوحا دون وضع قيود قانونية وهذه هي التجربة البرازيلية وإما تضع قوانين إطار مع ترك كل مجالات النشاط الاقتصادي مفتوحة خاصة للتعاونيات.

بالنسبة للمغرب، تميزت العشر سنوات الماضية وما تلاها بتزايد عددي تقريبا بالضعف لكن المشكل يكمن في الانتظارية التي تطورت مع ذلك وهذا ليس في صالح المؤسسات المذكورة لأن من بين مبادئها الاستقلالية. ولا نذكر هنا التعاضديات التي هي لحد الآن لا تستجيب لبعض شروط الانضمام للاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

تحرر المؤسسات من الانتظارية رهين باحتضانها من طرف المجتمع المدني خاصة مع المضي في مسار الجهوية المتقدمة.

https://www.facebook.com/attouch.hicham/posts/693594227449422

الأربعاء 13 أبريل 2016 الساعة الحادية عشرة ليلا و 36 دقيقة

7. الحركية الاقتصادية للأشخاص

كانت هناك دائما في أرض الله الواسعة تنقلات للإنسان قبل أن يتحول الأمر لهجرة لأسباب متعددة منها ما هو اقتصادي وما هو سياسي وما هو... ما يهمُّنا نحن في هذا المقام هو الحركية للبحث عن السَّعة أو بلغة أخرى لتحسين الظروف المَعِيشة.

كان الإنسان في البدء يتنقل من أرض إلى أرض بحثا عن المراعي والطرائد والأراضي الخصبة الصالحة للزراعة. كان الهم الأوحد من الناحية الاقتصادية العيش لا أقل ولا أكثر، أي تلبية الحاجيات الأساسية. المتتبع للهجرات الأولى سيجدها كذلك حيث لم تكن هناك حدود.

لنطوي الحِقَب والأزمنة، فنجد أن شره الإنسان وحب الثراء والزعامة حدّ من الحركية الاقتصادية للأشخاص وبدأت الانتقائية عبر الحدود المرسومة، ويكفي للاستدلال على أنها مرسومة بمثال الاتحاد الأوروبي الذي محاها بجرة قلم قبل أن تتفاقم طوابير اللاجئين والهاربين إما من ويلات الحروب أو من ضنك العيش نضيف لهم الباحثين عن الكنز المفقود.

قبول فقط بالأدمغة أو أصحاب المهارات العالية أو الخبرات أو المهن. أما أصحاب المال فلا حاجة لهم في الحركية لأن حركية الأموال تقوم باللازم وأكثر.

قارئي العزيز، لا نكاد نجد اتفاقية للتبادل الحر تخلو من العبارة المكتوبة بماء الذهب "ضمان حركية الأموال والبضائع والأشخاص". أشخاص عطفوا على الأموال والبضائع للبرهنة على أن ذلك سراب.

إن الحركية الاقتصادية للأشخاص داخل البلد أو خارجه تمليها اليوم مسببات أكبر من البحث عن لقمة العيش. الأشخاص يبحثون عن تلبية حاجيات متجددة تحت مسمى العيش الكريم vie décente : مأكل وملبس وتطبيب وخدمات متنوعة وأكبر من كل ذلك احترام وتقدير للإنسانية في الإنسان.

مفتاح ما سلف عمل وبذل لقوة العمل على حد تعبير كارل ماركس في كتابه "الرأسمال" وإلا فالشخص يضحي عالة ومحكوما عليه، بعد حركيته، أن يعيش في أحزمة الفقر المدقع وأن يتسكع في الطرقات وعلى أبواب المطاعم طالبا الفتات وأن ينام في الدهاليز المقفرة حيث لا ماء ولا كهرباء علما أن أهل العرصة يتمتعون ويلهون. وفي أحسن الأحوال يستقبله لأيام قريب أو صديق سبقه في الحركية أو تأويه جمعية أو دار عبادة.

هنا أو هناك غالبا ما يكون مصير الجل من المتحركين استغلال في الحقول أو في مطابخ المطاعم أو في البيوت أو في... وحتى من وجد رغد العيش أو ليست الطيور المهاجرة تعود يوماً ما

لأوطانها ! أو ليس الأفضل أن تعود وهي قوية قادرة على العود عوض أن تعود منهكة القوى أو في صندوق مختوم بالشمع الأحمر أو مقفل بإحكام !

في نظري الحركية الاقتصادية للأشخاص ستبقى؛ لكن يمكن أن تُقَلَّص بالقرب والفهم والإنصات لحاجيات المجتمع وتقدير الكفايات. ولعل المثل الدارجي المغربي أبلغ من كل ما كتبته "واش كيهرب القط من دار العرس".

أختم بثلاث أمور عملية:

1) توفير فرص الشغل وتحرير إرادات التشغيل الذاتي؛
2) تعميم الخدمات الاجتماعية للقرب؛
3) أخيرا دعم أحزمة التكافل المجتمعي.

هذا بعض من كل يجعل الطيور لا تذهب وحتى وإن فعلت لأن المناطق والبلدان لا تتشابه فهي تعود لأنها تعلم أن المجهودات تبذل فعلا وحقا وصدقا.

https://www.facebook.com/attouch.hicham/posts/694179904057521

الجمعة 15 أبريل 2016 الساعة التاسعة صباحا و48 دقيقة

8. اقتصاد المركز

كان لي موعد سنة 1992 مع مادة في الاقتصاد حذفت عشر سنوات فيما بعد من مجزوءات مسالك الاقتصاد، إنها مادة تاريخ الوقائع الاقتصادية والاجتماعية. وكم كانت مصطلحاتها معقدة للغاية بل وحتى الفرنسية التي درست بها تعود أساسا للعصر الوسيط. من بين المصطلحات التي لم تمحى من مخيلتي: اقتصاد المركز économie monde. صحيح أن هناك مصطلحات أخرى لها علاقة بالإقطاع من قبيل النبلاء والأقنان (seigneurs et vassaux) لكنني آثرت تناول المصطلح الأول لأنه أخذ الحيز الأكبر من زمن المادة ولراهنيته الآن مع التحولات الاقتصادية العالمية ولأنه يترجم عالميا باقي المصطلحات المشار إليها آنفا.

تاريخ اقتصادي حافل وزاخر بالأحداث والوقائع والعظات. تجد فيه حسب ما بلغنا، ودون الوقوف على الحضارات القديمة، أن كل قارة كان لها وجود اقتصادي قوي مدعوم بقوة عسكرية بدءا بآسيا مرورا بالمشرق العربي والإمبراطورية العثمانية ووصولا لأوربا في العصر الوسيط وبعده عصر الأنوار ثم العصر الإمبريالي.

وبما أن هناك اقتصاد مركز مهيمن تجبى إليه كل الثمرات فإن هناك هوامش متحكم فيها يستعبد أهلها وتنهب خيراتها تحت دوي

السلاح إلى اليوم وفي أحسن الأحوال فإن الهوامش تستفيد من الفتات من خلال تجارة غير عادلة وأجور زهيدة.

وبما أن الاستعباد البريطاني للأفارقة بأمريكا لا زالت بعد آثاره في ذاكرتي من خلال بعض الأفلام والمسلسلات التي شاهدتها سنوات خلت من قبيل "الشمال والجنوب" فلم أحبس نفسي أن أتساءل، لماذا لم تذكر إفريقيا كاقتصاد مركز خلال قرون؟

ولم أجد جوابا مقنعا ولكن احتمالين، أولهما أن من كتبوا التاريخ الاقتصادي الحديث همشوا إفريقيا وثانيهما أنه لم يكن بإفريقيا اقتصاد قوي يوما جعلها تغزو به العالم لتذكر بذلك في كتب التاريخ المشار إليه.

إذا تتبعنا الاحتمال الأول نجد فيه من الصواب ما نجده في باقي العلوم في صيغتها الحديثة غرب مُعلِّم والباقي مستهلك. ولأن مصطلح اقتصاد المركز نابع من قلب أوربا فبالضمن لن يمجد واضعوه إلا قارتهم.

وعلى درب الاحتمال الثاني نجد أن اقتصاد إفريقيا عموما انحصر داخلها وأن تجارتها الخارجية لم تكن بأساطيل افريقية.

كفانا من التاريخ ماذا عن اقتصاد المركز اليوم؟

القارة العجوز تترنح يمنة ويسرة وتحاول الاحتفاظ بالسبق خاصة عن طريق الشراكات؛ الولايات المتحدة الأمريكية تنهج سياسة

التحكم في القرارات الاقتصادية الكبرى عبر المؤسسات الدولية وعبر مؤتمر دافوس؛ الصين التنين الأكبر تنفث لهيبها الاقتصادي كمصنع للعالم دون الرغبة في الريادة؛ المشرق العربي غادر الساحة منذ قرون ولازال يتخبط في الأزمة السياسية تلو الأخرى؛ ومن جديد لا وجود لإفريقيا وإن كانت تعقد عليها الآمال. آمال لن تذكيها إلا سواعد الأفارقة أنفسهم إن هم استيقظوا من غفلة الصراع على المناصب والنعرات القبلية. يردد البعض لغة تعاون جنوب -جنوب وأترجمها بشكل آخر "يدا في يد لبناء إفريقيا الغد".

https://www.facebook.com/attouch.hicham/posts/719618148180363

الأحد 12 يونيو 2016 الساعة السابعة مساءا و 4 دقائق

9. الاقتصاد الأخضر

مولود جديد لاقتصاد التنمية وله أسماء أخرى نذكر على سبيل المثال لا الحصر: الاقتصاد الدائري واقتصاد المنفعة واقتصاد البيئة والاقتصاد الوظيفي. من المشتقات الأساسية للاقتصاد الأخضر نجد التدبير الأخضر والمقاولاتية الخضراء.

لفهم جذور هذه المصطلحات ودون الغوص العميق في الزمن يكفي الرجوع لسنة 1972 بستكهولم لنحضر قمة الأرض الأولى المنظمة من طرف هيئة الأمم المتحدة. قمة جاءت عقب الثلاثين الذهبية لأوربا ومسلسل التلويث على أوسع نطاق. إنها بداية التهمم بمصير الكوكب الأزرق بما فوقه وتحته.

مع توالي الأيام والقمم آخرها بريو بالبرازيل ازداد الحشد العالمي للمدافعين عن البيئة والمناهضين للعولمة الاستهلاكية وتلخصت المعركة في مصطلح رئيس ورد في تقرير برنتلند سنة 1987 وهو التنمية المستدامة أو على الأصح ترك كوكب قابل للعيش للأجيال القادمة.

أول الطريق في الاقتصاد الأخضر الملوث المؤدي يليه المسئول المجتمعي لنصل للفاعل الأخضر.

لنتوقف عند المصطلحات الأخيرة شيئا ما لأن ذكر الابتكار الأخضر ومجالاته لا ينفع بدون فاعل أخضر.

الملوث المؤدي أو الضريبة الخضراء لطالما حلم بها العالم ليأخذها من الدول الصناعية الكبرى دون جدوى إلى درجة أن الولايات المتحدة الأمريكية رفضت الدخول في معاهدة كيوطو لخفض الاحتباس الحراري. إذن الضريبة الخضراء مسار محكوم عليه بالفشل لصعوبة تحديد المعايير.

المسؤول المجتمعي على هذا الدرب وإن كان البعض يجعل منه تنظيفا أخضر green washing تم قطع مسافة لا بأس بها خاصة مع إرغام المستهلكين المتيقظين للشركات للبحث عن تطبيق معايير الجودة ومن بينها ISO14001 أو الانخراط في مجهودات دولية من قبيل GRI. وهذا الباب هو الآخر بقي منقوصا وهو ما ظهر جليا بعد خمس سنوات من المفاوضات ما بين المعسكر الفرنسي والمعسكر الأمريكي من التحصل سنة 2010 على معيار مرجعي ISO26000 لا يخضع للتصديق بل إن كل منظمة تحاول أن تطبق منه ما تستطيع!

الفاعل الأخضر مسار لنقل جديد يحاول أن يدمج بين الربحية المجتمعية والربحية المادية من خلال انخراط مؤسسات من قطاعات شتى عام وخاص وثالث لإيجاد حلول مبدعة ومحترمة للبيئة وخادمة للإنسان وتحقق الربح. معادلة صعبة لكن ليست

مستحيلة خاصة إذا توفرت النيات الحسنة واحترمت القيم الإنسانية.

الاقتصاد الأخضر لا يستقيم إلا بإنتاج رحيم بالبيئة واستهلاك قنوع.

الاقتصاد الأخضر لا ينجح إلا بالقبول بالآخر لتقاسم المجال والزاد والمركب والمآل.

الاقتصاد الأخضر فعل وليس رد فعل فقط، لدى وجب تثمين المبادرات ومواكبتها لا توجيهها في مسارات محددة خادمة للمهيمن وهو الغرب.

اعتماد الحاجات الخاصة بالبلد وإبداع وسائل وحلول محلية أولى من استيراد الأفكار الجاهزة ومعها اقتناء تكنولوجيا يبقى معها المصدر صاحب الريادة والسبق.

ختاما يحضرني قول لبعض الدول الإفريقية التي تحاول شق طريقها على درب التنمية عندما طلبت من الغرب أن يطبق هو الاقتصاد الأخضر وينتظرها لتلبي حاجيات التطور والتمدن. موقف يترجم الفرق بين من يبحث عن التصنيع والتقدم وبين من لوث وصنع ودلل شيئا ما شعبه واقتنع أن الرجوع للأصل فضيلة. بين هؤلاء وأولئك فسحة لاستعمال الاقتصاد ليشبع الرغبات السوية للإنسان كل الإنسان مع احترام البيئة لأنها ملك مشترك لكل

البشر والشجر والحجر والحيوان والحشر و... ولم يكن الاقتصاد يوما أسودا ليصبح أخضرا. الاقتصاد أداة ووسيلة بيد الإنسان هو من يعطيها اللون الذي يريد.

https://www.facebook.com/attouch.hicham/posts/720405988101579

الثلاثاء 14 يونيو 2016 الساعة الثانية زوالا و 11 دقيقة

10. العلاقات الاقتصادية الدولية

تتنوع تضاريس الأرض ومعها الجغرافية الاقتصادية وكذا الأداء الاقتصادي للبلدان. فتجد تنوعا اقتصاديا كبيرا يستدعي ربط العلاقات والتبادل الحر وهذا في أحسن الأحوال أما في أسوئها فالاحتلال أو السيطرة أو التبعية.

إذن تباين المقدرات المادية وغير المادية والكفايات البشرية وكذا الحاجة لما عند الأخر هو ما يدفع الدول لربط علاقات اقتصادية فيما بينها إما على أرضية متكافئة أو غير متكافئة.

القاعدة الأساس في العلاقات الاقتصادية الدولية هي المصلحة القائمة على المنفعة المتبادلة. والقول بالمصلحة يقودنا للجزم مبدئيا بأنه من البديهي أن كل بلد في إطار علاقاته بالآخرين يبحث عن تحقيق حصة الأسد.

لا بأس من باب التذكير والتبسيط والتعميم أن نبين أن العلاقات الاقتصادية الدولية البدائية وإلى حدود بدايات علم الاقتصاد السياسي ما بين القرنين 16 و18 حسب الروايات قامت على الميزات المطلقة، أي أن كل بلد متخصص أو متوفر بوفرة على سلع أو موارد معينة يقايضها بما لا يتوفر عليه بوساطة المال أو بدونها.

تطور الأمر فيما بعد، لأن يتنازل بلد ما عن إنتاج سلعة أو استغلال مورد عندما ترتفع كلفته مقارنة بما عند البلدان الأخرى، فيتم التبادل في هذه الحالة حسب ما جاء به دافيد ريكاردو بالميزات النسبية.

في ثمانينيات القرن الماضي مع هيمنة الفكر الاقتصادي الليبرالي المبني على التبادل الحر وفق مبدأ السوق واليد الخفية أصبح الحديث عن الميزات التنافسية والتي لا يعتمد فيها البلد عند تبادله مع الآخرين فقط على الكلفة بل يستعمل أمورا أخرى من قبيل الابتكار والجودة وإعانات الدولة.

ما أسلفنا ذكره هو الوجه المشرق للعلاقات الاقتصادية الدولية حينما يعترف للدول بسيادتها على مقدراتها ولا تستعمل ورقة الفيتو الاقتصادي. وقد بين رواد نظرية اللعب في هذا الباب أن ما ميز سنوات التسعينات وما بعدها هو الوعد بالتبادل الحر والتوعد بالرد الاقتصادي الملائم عند تضرر المصالح، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي نموذجا في مجموعة من الملفات منها الفلاحي.

وإذا كانت التجارة الدولية هي الوجه الظاهر من العلاقات الاقتصادية الدولية فإن هذه الأخيرة أكثر تعقيدا، إذ يدخل فيها ما هو سياسي وعقدي وتاريخي وثقافي وحتى عائلي. ولعل جل

الحروب الطاحنة عبر العالم وكذا العلاقات المتشنجة بين الدول تجد وراءها لا محالة مصالح اقتصادية متنازع حولها. وهنا لا يفوتنا التذكير بمن هم اللاعبون الحقيقيون الذين يشكلون ويرسمون الخارطة الاقتصادية للعالم فيرفعون قدر بلدان ويحطون من شأن أخرى وهم أصحاب الأموال العابرة للقارات إما بشكل رسمي وهي الاستثمارات المباشرة بالخارج وإما بشكل بنامي وهي الأموال المهربة والمبيضة.

إلى أن يثبت العكس فنظرية العلاقات الاقتصادية الدولية المدافعة عن منطق "رابح – رابح" ستبقى حبرا على ورق والدليل السنوي الدامغ هو تقابل منتديين عالميين:

الأول ثابت بدافوس وهو المنتدى الاقتصادي العالمي الذي يجمع أصحاب الهيمنة الاقتصادية ومن يدور في فلكهم ومن ورائهم حكومة الظل في الاقتصاد العالمي وهم أصحاب الشركات المتعددة الجنسيات؛

أما الثاني فهو المنتدى الاجتماعي العالمي المتنقل بين بلدان الجنوب والذي يجمع أساسا حركات مناهضة للعولمة. وقد تجد أحيانا من البلدان من هو هنا وهناك مثل المغرب.

في اعتقادي فك شفرة العلاقات الاقتصادية الدولية وتغيير منطقها وحالها طريق طويل وشاق ومحفوف بالمخاطر لكني أحلم بعالم

يسود فيه احترام الآخر بما هو عليه اقتصاديا مع البحث على التعاون المربح ولنا في بلدان آسيا في وقت من الأوقات تحت قيادة اليابان المثال الحي تحت ما عرف بنظرية تحليق الإوز.

https://web.facebook.com/attouch.hicham/posts/727441620731349

الأربعاء 29 يونيو 2016 الساعة الثامنة ليلا و 21 دقيقة

11. اقتصاد الحدود واتحاد المغرب العربي

على بعد كيلومترات بل أمتار أحيانا من الجزائر يتساءل المرء عن مصير تكتل اقتصادي أريد له أن يولد ميتا على الرغم من الرغبة السياسية المعلنة في ثمنينيات القرن الماضي ووجود بعض الصفقات الرسمية وبعض التدفقات البينية للاستثمارات الخاصة.

أدافع، منذ سنوات إلى اليوم، عن فكرة أساس مفادها أن اتحاد المغرب العربي عبارة عن معادلة رياضية بمتغيرات عدة وثابت واحد هو موقف الجزائر (الحكام وليس الشعب) من ملف الصحراء المغربية. وذلك الثابت مضاف إليه بعض المتغيرات الظرفية يعطل عمل المعادلة إلى درجة أن كل مساعي الحل تجمد أو تواجه مناورات فيها من اللاعبين الظاهر والخفي. وفي رأيي المتواضع يكفي أن نشتق المعادلة لنحصل على دالة مشتقة يلغى فيها الثابت مؤقتا وتبقى المتغيرات الأساسية التي من بينها اقتصاد الحدود.

اقتصاد الحدود يدخل ضمن مؤشرات مناخ الأعمال ولأنه لا يشكل شيئا بالنسبة لدول الاتحاد المذكور فهذه الأخيرة تجد نفسها مهما فعلت لا تتقدم بالشكل الكبير في التصنيف الدولي للبنك الدولي. يكفي التذكير هنا أن جل الدراسات الاقتصادية التي تحدثت عن

كلفة عدم الاتحاد المغاربي خلصت إلى أن هناك ضياع نقطتين إلى ثلاث من الثروة السنوية (الناتج الداخلي الخام) للاتحاد.

لنفكر للحظة التكامل المغاربي بحثا عن الفرص الممكن الاستفادة منها والتهديدات الواجب التعامل معها. أترك لكم مهلة للتفكير وأحلل للحظات مضامين السؤال التالي: كيف هو اقتصاد الحدود بالمنطقة المغاربية الآن؟

بين المغرب والجزائر الأخدود وبعده الجدار العازل أخذ مكانه منذ سنتين فلم يعد هناك تهريب كما كان الحال خلال سنوات خلت وليس هناك أيضا تجارة رسمية عبر الحدود البرية. إن نحن سافرنا إلى أوربا تجد شوارعا منازل يمينها في بلد ومنازل يسارها في بلد آخر؛ ووسط الشارع فقط علامات رمزية في الأرض تذكر أن هناك حدود. يستفيق أصحاب اليمين الصباح وقد يقتنون لوازم فطورهم من اليسار أو العكس، بل أحيانا تجد منازل في آن واحد في بلدين. في إحدى هذه المنازل قد تجد عدادين للكهرباء، ولقاطن البيت أن يشغل العداد الذي يشاء حسب الميزات التنافسية والتكاملية للبلد الذي يرتضيه. بين موريتانيا والمغرب حركية للسلع والبشر من وإلى إفريقيا جنوب الصحراء. بين الجزائر وتونس تهريب المحروقات علما أن الحدود مفتوحة مع بعض التوتر بعد سنة 2011. من ليبيا في اتجاه تونس والجزائر تدفق للسلاح

والبشر خلال السنوات الأخيرة. خلاصة مريرة، اقتصاد الحدود بين كل الدول عليل وجله فساد اقتصادي لمافيا التهريب. ما الحل إذن؟

هناك ميزات اقتصادية شبه مطلقة لكل بلد يمكنها خدمة التكامل والاقتصاد عبر الحدود: موريتانيا المعادن والصيد البحري؛ المغرب الفوسفاط والفلاحة والصيد البحري والخدمات؛ الجزائر الصناعة الثقيلة والمحروقات؛ تونس السياحة؛ وأخيرا ليبيا المحروقات. وهناك كفاءات وتجارب متباينة ومتقاربة يمكن الاستفادة منها بينيا؛ كما أن هناك إمكانيات للتبادل التجاري المباشر. سؤال مؤرق لماذا تبرم اتفاقيات تبادل حر مع بلدان بعيدة إذن في الوقت الذي يقبر فيه اقتصاد الحدود المغاربية؟

في اعتقادي، تطوير اقتصاد الحدود باتحاد المغرب العربي سيمكن من تبادل المنافع البينية وفي نفس الوقت إحداث تكتل وتكامل للمفاوضة ككيان واحد مع الآخر. وأعني بالتطوير، أن يبلغ حجم المبادلات البينية بين كل بلدين جارين على الأقل 10%. دون هذه النسبة فلا جوار ولا تنمية !

https://web.facebook.com/attouch.hicham/posts/731428936999284

الجمعة 8 يوليوز 2016 الساعة الثالثة زوالا و16 دقيقة

12. الفاعل والمنظومة الاقتصادية

الرجال هم من يعطون بل وأحيانا يصنعون المواصفات للمنظومة الاقتصادية وهذا هو مضمون نظرية l'acteur et le système. المنظومة الاقتصادية مجموعة من الروابط والعلاقات المعقدة بين منظمات مختلفة الأصناف والأحجام والأشكال فيها ما هو قانوني وتنظيمي وإنتاجي وتبادلي، إلخ. وإذا استثنينا كل الأمور التي تم ذكرها فإن صلب المنظومة الاقتصادية هي العلاقات الاجتماعية التي تتوطد بين المنتمين لكل طبقة اقتصادية: العمال يشكلون تكتلا، المساهمون كذلك، والمقاولون كذلك... أما الساسة فهم بين منطق الاقتصاد والكراسي. كيف لا والساسة هم أنفسهم ينتمون لإحدى الطبقات الاقتصادية المذكورة لكن يحكمهم منطق الأغلبية والتوافقات والولاءات وأحيانا يتأثرون بالأحداث المحيطة بهم.

قلنا العلاقات الاجتماعية محرك أساس داخل المنظومة الاقتصادية إذ لا يمكن الحديث عن رؤية أو سياسة اقتصادية أو إستراتيجية كلية أو أهداف عامة أو تفعيل موارد وطاقات أو تقييم كلي دون الأخذ بعين الاعتبار دور الفاعلين الاقتصاديين على تباين مواقفهم وأهدافهم. بل هناك قول بأن الكلي ما هو إلا تركيب لرغبات واحتياجات الفاعلين مع احترام منطق التدافع والمفاوضة

هذا إذا لم تكن الغلبة لفاعل مسيطر واحد. انطلاقا مما سلف أرى من المجدي تحليل أدوار بعض الفاعلين الرئيسيين في المنظومة الاقتصادية المغربية لكي نتبين معالم رؤية أو على الأقل إستراتيجية اقتصادية مستقبلية لا سيما وأن المحطات الانتخابية تتوالى لكن الانتظارات تقريبا لا تراوح مكانها ومن كل الجهات.

الموظفون والمستخدمون والعمال والأعوان والمياومون والأجراء ومن أمامهم أو ورائهم النقابات يمكن اعتبارهم الخاسر الأكبر ليس فقط بعد اتفاق أبريل 2011 بل قبل ذلك بسنين. إذ على الرغم من تعاقب الدساتير إلا أن أبجديات إستراتيجية هذا الفاعل المهم لم تجد لها مكانا: قانون الإضراب لم يراوح ذكره الدستور، الحوار الاجتماعي في دورتين سنويتين عاد موسميا وبيزنطيا، مضامين مدونة الشغل جلها حبر على ورق أو يتم التحايل عليها ... وحتى في سياسة استقطاب الاستثمارات الخارجية تبقى ورقة تدني الأجور من بين الأوراق الرئيسة. إذن وبدون مجاملة ولا دفاع نقابي هذا الفاعل هو الحلقة الأضعف في المنظومة وسماعه يبقى من باب الاستئناس ليس إلا مع غلبة التوجه المطلبي والاستجابة لبعض تلك المطالب دون الرقي لدرجة الإشراك في ملفات حساسة من قبيل التقاعد وذلك منذ القدم فقرارات 2003 والتي هي نفسها

تقريبا سنة 2016 مرت بنفس الطريقة علما أن الشجب والتنديد لم ينقطع.

الباطرونا خاصة المتكتلة في مجموعات غالبا ما هي عائلية أو مصاهرة ومن أمامها الكونفدرالية العامة لمقاولات المغرب والساسة المقاولون (المعينون والمنتخبون و...) يمكن اعتبارهم الفاعل الموجه الأساس لتوفرهم على ذراعي المال والسلطة، وتكفي مواكبة أطوار مناقشة مشاريع قوانين المالية ومعرفة الإجراءات التي تجمد أو تعطل أو ترجأ أو تدرج في آخر لحظة لفائدة هذا الفاعل الاقتصادي لمعرفة مدى تحكمه في المنظومة الاقتصادية. حتى السياسات والاستراتيجيات القطاعية والعلاقات الاقتصادية الخارجية (التوجه الإفريقي للمغرب) تحس أنها لا تسلم من تأثير هذا الفاعل.

وهنا يجدر بنا ذكر الدولة كفاعل أساسي في اللعبة الاقتصادية لكونه له القدرة على التحكم في الملكية (المغربة) والتوزيع وإعادة التوزيع (القرار الاقتصادي، التخطيط...)؛ لكن مسألة التوجيه الاقتصادي تبقى في يد السلطة العليا للبلاد وكبريات المجموعات الاقتصادية الخاصة وبعض الشركاء الخارجيين. لكن لا ننسى أن بعد سنة 2011 أصبح لبعض مؤسسات الحكامة (المجالس وهيئات الرقابة) مضاف إليها بنك المغرب والمندوبية السامية

للتخطيط وبعد الأذرع الاقتصادية والإدارية للدولة وزن في الأدوار المنوطة بالدولة داخل المنظومة الاقتصادية؛ كما أصبح للمؤسسات الجهوية والمحلية فعل اقتصادي يعتد به.

حسب قول المسؤولين، الأسر ومعها منظمات المجتمع المدني دعامة المنظومة بحكم أن النموذج الاقتصادي للمغرب معتمد أساسا منذ عقود على الطلب الداخلي. لكن هذا الفاعل لا يتوفر على إستراتيجية واضحة المعالم ويبقى في نظر باقي الفاعلين ذلك المستهلك الوديع الذي ينتفض مرة مرة في احتجاجات اجتماعية (20 فبراير ضمنها) أو تنسيقيات مؤقتة ضد الغلاء أو للمطالبة بالتشغيل. هناك جمعيات لحماية المستهلك، وجمعيات لحماية المال العام وتخليق الحياة العامة وجمعيات وفضاءات تنموية لكن لم يبلغ حجمها بعد الكتلة الحرجة للتأثير على مسار المنظومة الاقتصادية أو الرقي لمرتبة توجيه القرار الاقتصادي. قد يقول القائل أن هناك تمثيلية لهذا الفاعل متمثلة في المؤسسة التشريعية وفي ممثليه داخل المجالس من قبيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وأن دستور 2011 نص على أمور عدة لصالح هذا الفاعل من بينها الملتمسات وإبداء الرأي حتى في النصوص الاقتصادية. فعلا، كل ذلك صحيح، ولكن واقع الحال من قبيل الإجهاز الضريبي وسحب الدعم والإصلاح المقياسي

للتقاعد... يظهر أن مصير هذا الفاعل هو بين يدي الفاعلين الآخرين خاصة الباطرونا والحكومة.

فاعل اقتصادي أخير يستحق الذكر في نظرنا هو باقي العالم (مؤسسات دولية ودول واتحادات). ميكنزمات التأثير متعددة من بينها: التبعية الاقتصادية في بعض القطاعات مثل الفلاحة والصيد البحري والسياحة، المديونية، الاستثمار الخارجي، تحويلات، هبات... صحيح بدأ المغرب يتحرر نسبيا من الارتباط القديم بالاتحاد الأوربي وخاصة بفرنسا والبنك الدولي ويربط علاقات مع قوى اقتصادية شتى الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين وتركيا ودول الخليج وبعض الدول الإفريقية جنوب الصحراء لكن الطريق طويل في هذا الباب للتحرر من ثقل الميكنزمات المذكورة كيفما تنوعت العلاقات.

تنتظرون ولا شك الآن معالم رؤية أو على الأقل إستراتيجية اقتصادية مستقبلية تتوازن فيها أدوار كل الفاعلين الاقتصاديين. انتظاركم مشروع لكن تحققه يحتاج لصيرورة مجتمعية. ليست هناك، في اعتقادي، وصفة سحرية وحيدة كما كانت تبشر بذلك دول ومؤسسات ولسنوات قبل الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008. هناك عوامل مهمة لتخدم المنظومة الاقتصادية مصالح الجميع نذكر منها: تجاوز الفردانية وتحمل كل فاعل لمسؤوليته

في إطار الاعتراف بحقوق الآخرين والتوافق؛ حياد السلطة في الاقتصاد ومرحليا التمييز الإيجابي للفاعل الضعيف؛ بناء المنظومة الاقتصادية بالمال الحر والاحتراز ما أمكن من العملاق بأرجل من مديونية؛ تفادي الفساد بشتى أنواعه وهذا ليتأتى إلا بالشفافية والحق في تداول المعلومة الاقتصادية في الوقت الحقيقي. أترك لكم المجال لتصور عوامل أخرى، المهم هو الخروج من منطق استفراد فاعل واحد ومن معه بتحديد مصير كل المنظومة الاقتصادية.

https://web.facebook.com/attouch.hicham/posts/733272770148234

الثلاثاء 12 يوليوز 2016 الساعة الحادية عشر صباحا و15 دقيقة

13. اقتصاد الصحة ودولة الرعاية الاجتماعية

لا يختلف عاقلان على أن ثروة الأمم رهينة بقوة نسائها ورجالها. قوة عقلية ونفسية وجسمية تمكن من الاضطلاع بالمهام الموكلة لأحدهم دون عناء. الحديث عن اقتصاد الصحة يستقيم بتطبيق قاعدة الوقاية خير من العلاج لأن ذلك هو أقرب طريق لترشيد النفقات. هذا لا يعني بالضمن قلة تلك النفقات، لأن الوقاية تقتضي الأمن في السرب والمأكل الجيد والملبس الملائم والمسكن المريح والملاعب الرياضية الكافية والمجهزة ...

وبما أن الجرة لا تسلم في كل مرة فإن الأمراض والعلل والأسقام والعاهات ملازمة للإنسان إما عن قلة وعي كالحوادث والحروب والجرائم والأكل غير الصحي وتحميل النفس ما لا تطيق... وإما لقدر محتوم ناتج عن أوبئة أو هرم أو... وحتى في هذه الحالات تبقى مسألة الوعي حاضرة.

إذن الحاجة للعلاج تعطي أبعادا أخرى لاقتصاد الصحة انطلاقا من الندرة الاقتصادية التي مفادها في موضوعنا أن الحاجيات العلاجية متزايدة في حين أن الموارد المتاحة محدودة. وبما أن المحتاج لا ينتظر فهناك طريقان لا ثالث لهما إما أن تستغل حاجته وتلك دولة اقتصاد السوق في الصحة وإما أن يستفيد من العلاج الضروري وبعد ذلك يتم التفصيل في طرق استخلاص

النفقات وتلك مواصفات اقتصاد الصحة في دولة الرعاية الاجتماعية حيث التغطية الصحية المعممة والمتدخلون المسئولون عن كل إجراء أو عملية أو تصرف يقومون به.

لا حاجة إذن للمقابلة بين النظامين لأن منظومة دولة الرعاية الاجتماعية متطورة إلى حد أنها أدرجت الصحة فوق هم النفقات الناتجة عنها. وحتى إن كان لزما الأداء فوق طاقة نظام التغطية الصحية فإن المجتمع المدني يلعب دور صمام الأمان. في هذه المنظومة، لا تنقيص من دور الفاعل العمومي بل تكامل وتضامن بين القطاعين الخاص والعام تحت إشراف دولة شبه حارسة لا تترك مثل هذا الأمر لسماسرة الصحة. صحيح أن هناك في الخاص استثمار يوجب مردودية لكن لا يتم ذلك مقابل الابتزاز حال الضرورة.

لنقف لوهلة أمام بعض المتدخلين الذين بإمكانهم التأثير بشكل جلي في اقتصاد الصحة. أصحاب المصحات الخاصة من خلال القصد في ما هو فعلا مطلوب في كل حالة ومحاربة فواتير الظل؛ صناع الأدوية من خلال ابتكار الأدوية الجنيسة والبديلة؛ مختبرات التحاليل والصيادلة الذين بإمكانهم تقليص هوامش الربح؛ الأطباء ومن يساعدهم الذين بإمكانهم توظيف كفاءتهم للأداء المتقن والسريع تفاديا للإيواء المبالغ فيه أو للاستغلال البشع في

الحالات المستعصية؛ تفعيل الثالث المؤدي لنظام التغطية الصحية في كل الخدمات شريطة التحقق السريع من الحالات المستلزمة لذلك؛ جمعيات المجتمع المدني من خلال توظيف الإحسان العمومي والتبرعات بما في ذلك بالدم ومتابعة الحالات والتشجيع على الوقاية؛ ... الدولة بكل أجهزتها المتدخلة في القطاع التي تبقى هي الضامن للصحة للجميع وما يستلزمه هذا الشعار من توفير للموارد الممكنة وتتبع وافتحاص وتدقيق لكل ما من شأنه أن يمس بصحة المواطنين أو يعبث بجيوبهم في هذا المجال.

في نظري، اقتصاد السوق في الصحة مهدد لها كما هو الشأن في التعليم. وإذا كان الاستثمار في القطاع لزما فلا يجب أن ينتج منظومة صحية بسرعتين لأن الصحة قيمة واحدة بما أن الإنسان واحد فقيرا كان أم غنيا. اقتصاد الصحة ضرورة للتنمية أما الاقتصاد في الصحة فآفة يجب محاربتها.

https://web.facebook.com/attouch.hicham/posts/742400102568834

السبت 30 يوليوز 2016 الساعة التاسعة ليلا و 36 دقيقة

14. البنك المركزي والاقتصاد

بعدما انطلقت ثورة الياسمين سنة 2011 وبرحيل الرئيس الماسك بالكرسي هاربا بعدما تداولت وسائل الإعلام أن عقيلته زارت المؤسسة التي نحن بصدد الحديث عنها لتحمل بعض السبائك الذهبية معها، جاء دور المانحين والمقرضين الدوليين لزيارة البنك المركزي التونسي ليس لمعرفة ما نهبته ليلى ولكن للتحقق من أن احتياطي تونس من الذهب النقدي المتبقي ومن العملة الصعبة ومن الاعترافات بالدين المضمون سدادها سيكفي لاسترداد المستحقات، وإن لم يكن الأمر كذلك فلمعرفة الضمانات التي على من سيتولون زمام الأمور تقديمها أو المشاريع الواجب تمريرها تحت مسمى الإقلاع وتحسين الأوضاع.

لعلكم أدركتم أننا أمام أهم مؤسسة عمومية "مستقلة" عليها أنظار الجميع. ويكفي أن تظهر بوادر استعصاء الأمور الاقتصادية في بلد ما من خلال مؤشرات البنك المذكور لترى وصاية المؤسسات الدولية ومعها المانحون والمقرضون والمستثمرون الخارجيون "والشركاء". هَمُّ الجميع، هل يمكن ضبط ثوابت ودعامات البنك (القدرة على الإقراض، احتياطي العملة مقاس بشهور الاستيراد، سعر الفائدة الموجه...)؟ إنهم لا يهتمون بالقصور الرئاسية وبالخزينة العامة وبالإذاعة والتلفزة كما يفعل الإنقلابيون.

البنك المركزي باختصار يا قرائي الأعزاء يسجل ويتابع نقدا (ائتمانيا أو كتابيا وهو الغالب) وفي الوقت الحقيقي au temps réél عبر نظام معلوماتي خاص ومأمن أكثر من غيره كل العمليات الاقتصادية. بطبيعة الحال كل ما يتداول في اقتصاد الظل لا يمكن ضبطه 100% لكن على الأقل يمكن تقريبه عبر كمية النقد الائتماني التي لا تدور في الاقتصاد. قلنا تقديره لأنه قد يكون اكتنز أو هرب أو أحتفظ به للتداول خارج النظام البنكي.

بنك الأبناك، بنك الخزينة العامة، الممثل الرسمي للدولة في المحافل النقدية، محاور صندوق النقد الدولي، المسئول الأول عن السياسة النقدية، صاحب الاحتكار في إصدار النقد وإعطائه قوة إبرائية، المؤثر الرئيس في أسعار الفائدة، المتحكم الأخير في العملة الصعبة المتداولة رسميا، المطبق للقواعد الاحترازية الصادرة عن اتفاقيات بازل، صاحب الترخيص للمؤسسات البنكية وما يدخل في حكمها وللمنتجات البنكية، المتابع لكل الأسواق النقدية والمالية... أمين السر النقدي الدائم. إذن هو برج المراقبة النقدي في مطار الاقتصاد، كل الطائرات المقتناة أو المحولة على عينه (عقارات، سندات، أسهم...) لأن لها في آخر المطاف أثر نقدي.

برج المراقبة النقدي لا بد له من قائد معين يسمى محافظا أو واليا. إنه رجل ثقة قائد الدولة، يسمع ويرى ولا يضغط على الزر النقدي بعجلة بل ينتظر. وهذا القائد النقدي يجب أن يكون أيضا مقبولا دوليا في محفل النقديين.

في برج المراقبة النقدي المسؤولية جسيمة وطويلة الأمد عكس ما يروج له أن السياسة النقدية إنما هي سياسة ظرفية. للاستدلال على ذلك نورد ثلاثة أمور وهي:

1) عرض النقد ينتج أساسا عن الاعترافات بالدين واحتياطي العملة الصعبة ومن تم وجب التتبع الدقيق لحركية الاقتصاد الوطني داخليا وفي علاقته بالاقتصاد الدولي مع إتقان اللعب بالأدوات النقدية المتوفرة بين يدي قائد البرج. وتتمة لهذا الأمر فالذهب لم يعد هو المعيار بل صلابة الاقتصاد الحقيقي ومن تم فإن قانون النقد الرديء يطرد النقد الجيد الذي تحدث عنه المقرزي وبعده كرشام أصبح ذكرا من التاريخ؛
2) في البرج قاعة لتتبع مخاطر الأداء (شيكات بدون رصيد وما يماثلها) وما يقتضيه ذلك من إيجاد طرق للتغطية. وقد أضحى هذا الأمر مقلقا خلال السنتين الأخيرتين في الحالة المغربية؛

3) صنبور السيولة يجب أن يتوفر على إمكانيات صبيب متغيرة حسب حاجات توازن السوق النقدي وطلب الاقتصاد. وفي حال تعطل الصنبور، فإما شح وهو ما يعني ركوضا اقتصاديا، وإما سيلان بدون ضابط وهي الطابعة الورقية التي تعني التضخم والسير نحو الأزمة الاقتصادية وتوابعها.

للبنك المركزي إصدارات عدة من بينها التقرير السنوي حول الوضعية الماكرو اقتصادية. تقرير في نظري من الأنسب أن يقوم به المكلف بالتخطيط والإحصاء والمحاسبة العامة. ويبقى التقرير الأهم الذي يستحق العرض والتداول والتحليل الفعلي هو التقرير السنوي حول أدوات الأداء الذي يفصل في أحجام وأنواع العمليات الاقتصادية وطرق أدائها، كما يفصل في ما تم صكه من نقود، ويذكر في أرقام مجملة دون تفصيل من لم يؤدي ما عليه. وهذا التقرير في حد ذاته يمكن تجويده بذكر من يتصرف في العمليات الكبرى، ومن تم يمكن تحديد أصحاب الثروة على الأقل النقدية وكذلك المتهربون الكبار من الأداء. وهذا معمول به دوليا بحيث مثلا يمكن للجابي معرفة الملايير المتحركة فقط من المنظومة البنكية ومن تم المطالبة بالضرائب المستحقة.

https://www.facebook.com/attouch.hicham/posts/743622762446568

الثلاثاء 2 غشت 2016 الساعة العاشرة صباحا و59 دقيقة

15. العمران والتنمية وعمارة الأرض

يدور مفهوم التنمية منذ بروزه في خمسينيات القرن الماضي على يد ألفريد سوفي حول مجموعة من المؤشرات الكمية التي كانت في البداية اقتصادية لتشمل بعد ذلك مجالات عدة بما فيه التعليم والصحة. آخر ما أدمج عمليا وبحثيا في التنمية هي الحكامة الجيدة.

للتنمية نقيض وهو التخلف الذي مكن واضعيه في الشمال بتفوقهم الاقتصادي والعلمي والاجتماعي من وضع أهل الجنوب بمشاكلهم البنيوية في خانة الباحث دائما عن اللحاق بالركب. إنها نحلة الغالب الذي يصنع الألقاب ويلصقها للمغلوب جاعلا إياه مصدقا لها متقمصا للأدوار التي تمليها عليه ومنها إعادة التأهيل الذي يوضع برنامجه دائما في الشمال أو في المنظمات الدولية التي توهم المغلوب أنه تلميذ نجيب بتسلقه نفس السلم الذي سلك منه الغالب، ومن تم يحصل على منزلة بين المنزلتين السالفتي الذكر: دولة في طريق النمو أو الدولة الصاعدة أو الدولة المنبثقة. المنزلة الجديدة تمكن الغالب، صاحب السبق والإبداع والاستثمار، من جعل المغلوب منصة للوصول للدول الاستهلاكية الموجودة في مؤخرة الترتيب.

إذن هي التنمية بتلاوينها المتعددة، والتي أرى والله أعلم، أن ابن خلدون لخص أطوارها قرونا قبل روستوف Rostow مستعملا مصطلح العمران. هذا الأخير تدرج من البداوة إلى الحضارة (التمدن) حيث الصنائع تتطور على أعين التأنق وتستمر ما دام، وإلا فإن توقفه يصبح مؤذنا بالخراب. وجه التباين بين الرجلين أن ابن خلدون أكد أن لكل بلد عمرانه متجنبا بالضمن وضع السقف الزجاجي الذي هو تاريخ الغالب وضرورة إتباعه.

ستون سنة على الأقل من استعمال التنمية كغاية، مضمونها تحسين عيش الإنسان، سقطت معها مجموعة من المسلمات:

1) التنمية رديف لكثرة الإنتاج والاستهلاك وهو ما يصطلح عليه النمو الاقتصادي مقابلها اليوم إنتاج واستهلاك محترم للبيئة وهي رسالة افتتاح أولمبياد ريو 2016؛
2) إشباع الرغبات الأساسية للإنسان مقابلها إشباع الرغبات السوية دون إغفال حقوق الأجيال القادمة؛
3) التنمية ثروة مادية لكن يجب عدم إغفال ما هو غير مادي؛
4) التنمية نقل للتكنولوجيا من الشمال مقابلها هناك إمكانية للنقل جنوب -جنوب والاعتماد على المبادرة المحلية؛
5) حجر الزاوية في التنمية هو الاقتصاد مقابلها تطوير القدرات بدءا بتحرير الإنسان (حرية وديمقراطية وعدالة اجتماعية)...

مسلمات جديدة تقربنا أكثر فأكثر من مصطلح أصيل ليس من السهل تداوله اليوم، إنه عمارة الأرض، حيث يصبح للتنمية روح وعنوان. روح قوامها احترام ميزان الكون والعنوان هو الإنسان المكرم. نعم المكرم، ولعل شعار الكرامة الذي اتخذ للمنتدى الاجتماعي العالمي لتونس 2013 كان معبرا عقب حراك الربيع العربي في الوقت الذي بقي رواد منتدى دافوس مدافعين عن ثوابت الغالب مع بعض اللمسات الاجتماعية والبيئية.

في اعتقادي، لا بد من الاستفاقة من سراب التنمية العمودية، صحيح أن هناك مشتركا إنسانيا، إلا أنه لكل بلد خصائصه ومقوماته ومقدراته وحاجياته، ما يعني أن التنقيط الفعلي للدول لا يمكن أن يكون إلا من داخلها حيث المواطن الذي يستفيد من ثمر التنمية أو يكوى بجمر فقدان الكرامة.

رأيتم، ولا مشاحاة في الكلام، أننا نقبل بالتنمية مفهوما إن ضبط محتواها وهو كذلك حيث بدأ العالم يتوجه ولو ببطء للروح والعنوان. البطء في الطريق السيار للتنمية نحو عمارة الأرض ناجم عن أن السرعة لا زالت محدودة لتخدم مصالح أصحاب الرأسمال.

https://web.facebook.com/attouch.hicham/posts/746647155477462

الإثنين 8 غشت 2016 الساعة التاسعة صباحا و8 دقائق

16. المقاولاتية مبادرة أم ضرورة؟

بمجرد الحديث عن السوق تتبادر للذهن المبادرة الحرة حيث يعتمد الاقتصاد على جهد الفلاح والصانع والتاجر وباقي حرفيي القطاع الخاص، تحركهم في ذلك جميعا روح المقاولة. إنه البحث عن الكسب تحت تأثير الطلب.

وقد أثبتت التجارب العالمية أن الثقافة المقاولاتية تركز على محددات ثلاث، وهي: خصائص وكفايات المقاول، متغيرات المحيط الاقتصادي ودرجة تدخل الدولة في الاقتصاد.

إذا بدأنا بآخر محدد، فسنجد في النظام الاشتراكي دولة فاعلة لكل شيء وكابحة لجماح القطاع الخاص إلى أن سقط جدار برلين ومعه فك أسر المبادرة الحرة من عقال الاقتصاد الموجه. لا يختلف الأمر في الدولة الاستبدادية أو شديدة الفساد التي تطوع المبادرة لأغراضها بين مطرقة الخضوع للأمر الواقع وسندان التخلي عن حلم المقاولة والقبول بالعمل المأجور. أما في النظام الليبرالي المتوحش فالمقاولة مضطرة داخل أدغال السوق لتكون حربائية إن هي أرادت التفوق.

تبقى تجارب دول رائدة من قبيل سويسرا تستحق الذكر لأنها روضت الليبرالية لتتصدر بذلك التصنيف العالمي للابتكار. إنه

اللعب الجيد على أوتار متغيرات المحيط الاقتصادي على النحو التالي:

1) غياب البرمجة الوطنية واعتماد مقاربة المبادرة والتدبير المحلي؛
2) الجزء الأهم من نفقات البحث والتنمية تقوم به المقاولات؛
3) احتضان عدد كبير من الفروع أو المقرات الاجتماعية لـ 500 مقاولة المصنفة الأولى عالميا؛
4) التركيز على الابتكار التكميلي incrémentale innovation إلا في مجال الصحة التي تنهج فيه سويسرا سبيل الابتكار الجذري innovation radicale؛
5) تعليم مزدوج ومستمر معتمد على التدريب والتعليم الأكاديمي العالي المستوى؛
6) عرفان وأجور عالية للعلماء والمبدعين أي للطبقة المبدعة التي قال رتشارد فلوريدا سنة 2002 أن بدونها لا يمكن تطوير منظومة وطنية للابتكار.

هذه بعض المتغيرات الأساسية التي وظفت للتفوق والتميز لتبقى دون شك متغيرات أخرى تظهر هنا وهناك حسب المعايير المعتمدة للتصنيف؛ إلا أن الكل يلتقي في نقطة واحدة تحرير

القدرة على الابتكار والإبداع في "هدم بناء" محركه المقاول حسب ما تقدم به جوزيف شمبتر Joseph Schumpeter.

المقاول الفعلي لا يحق له أن يقول بأن إحداث المقاولة هو مرتبط بتوفر المال، لأن المسألة ببساطة مرتبطة بإيقاظ الطفل الكامن في كل واحد منا. إيقاظ يذكي جذوة حب الاستطلاع، والحلم بأشياء قد تبدو غير واقعية، وعدم الخوف من أي شيء بحثا عن الصدارة. تلك هي مقومات كفايات الإبداع والابتكار التي تصقل بتداريب في فن التدبير والثقة بالنفس وتوسيع قاعدة العلاقات الاجتماعية.

في نظري المقاولاتية هي مبادرة وضرورة في آن واحد. مبادرة يقودها القطاع الخاص على أعين دولة ذات توجيه مرن توفر المحيط الاقتصادي الملائم؛ وضرورة لأن التجربة الإنسانية أظهرت منذ القدم أن التفوق رديف الحرية الاقتصادية المنضبطة لا المقيدة. لتبقى ترتيبات إحداث المقاولة وتسييرها أمورا تقنية لاحقة يمكن لأي ممارس أن يقوم بها.

https://web.facebook.com/attouch.hicham/posts/746797055462472

الإثنين 8 غشت 2016 الساعة الرابعة زوالا و 11 دقيقة

17. اقتصاد وتدبير المعرفة

المعرفة موضوع أبدع فيه الفلاسفة ونسجوا حوله المؤلفات العديدة مما جعله لا يستقر في قرار. فهذا سقراط أبو الفلاسفة كما يلقب يصرح أن كل ما يعرفه هو أنه سيموت وذاك أفلاطون صاحب المدينة الفاضلة يقر بأن كل ما نعرفه هو في الحقيقة ظل المعرفة، تماما كما يرى في الحائط عندما تدخل الشمس إلى الكهف فيعلم أن هناك أناس مقيدون بسلاسل. تلك هي المعرفة الحقيقية في عالم المثل. مجموعة قيم كالجمال والقبح وكالخير والشر كل يراها من منظوره.

من دهاليز الفلسفة إلى عالم الاقتصاد انتقلت المعرفة قبيل بداية القرن الواحد والعشرين لتجد لها من يهتم بها لدرجة أن في أقل من عشر سنوات أصبحت حديث القاصي والداني. وهكذا من سحاب الميتافيزقا حطت المعرفة على أرض السوق لتصبح أصل السلع وأرض الابتكار. لقد أضحت القدرة على إنتاج المعرفة هي المقياس الحقيقي لقوة الاقتصاد وهكذا تدرجت الاقتصاديات القوية من الرأسمال الصناعي، إلى الرأسمال المالي لتبلغ الآن إلى الرأسمال غير المادي الذي قوامه المعرفة.

على المستوى الكلي يتم الحديث عن اقتصاد المعرفة économie fondée sur la connaissance ou économie du savoir، في حين يستعمل تدبير المعرفة management des connaissances على صعيد المقاولات بشكل خاص.

اقتصاد المعرفة له خمس مرتكزات أساسية، كلما تقدم البلد فيها كلما تحسن عموما وضعه في التصنيفات العالمية الحديثة من قبيل المؤشر العالمي للابتكار أو المؤشر العالمي للتنافسية أو تصنيف مناخ الأعمال أو تصنيف شنكاي للجامعات والمؤسسات البحثية... المرتكزات الخمس هي: جودة منظومة التعليم؛ بيئة ملائمة للابتكار؛ مناخ جيد للأعمال؛ بنيات تحية لتكنولوجيا الإعلام والتواصل؛ وتطوير مجتمع مبني على الثقة.

تتماسك المرتكزات المذكورة وتتعزز وتوصل للمرغوب إذا ما توفر البلد على منظومة وطنية للابتكار. قوام المنظومة تشبيك وتكثيف العلاقات المؤسساتية البينية بين كل الفاعلين وعلى رأسهم المقاولات والمؤسسات البحثية دون إغفال الدور المحوري للفاعل العمومي. وحتى تأتي العلاقات أكلها لا بد من الابتكار السريع بشكل أفضل من المنافسين، الاستفادة من عائد التجربة السابقة، التوظيف الأمثل لتكنولوجيا الإعلام والتواصل، استعمال معارف الزبناء والشركاء والأهم من ذلك كله الابتكار الجماعي المفتوح.

عكس ذلك استعجال النتائج، والبيروقراطية، والخوف والانعزال واستبعاد المخترعين وادعاء البعض للخبرة، والتركيز فقط على ابتكار السلع، وعدم المجازفة، وضعف القيادة، وكره التنوع، والتركيز على الموارد، وعدم التسامح.

من جهة أخرى، قلة من المقاولات تصنع عالم اليوم وتؤثر فيه منها كوكل وفيسبوك وسامسونك وأبل وأمزون. ما هو القاسم المشترك بين هذه المقاولات؟ إنه الرأسمال غير المادي الذي هو مصدر الملايير التي تتحصل عليها. فكيف تحافظ على صدارتها؟ بتدبير المعرفة عن طريق الإبداع داخل المقاولة. الإبداع يتدرج من التعبير ثم الإنتاج فالاختراع وصولا للابتكار وانتهاء بإبداع التطوير. توابل الإبداع في المقاولة التجميع البنائي للمعارف الفردية، الهدم البناء، التعاون المبدع والابتكار المتغلغل في كل الوظائف. الحاصل مخرج نهائي مختلف عن الموجود ومحفز للتجريب من طرف المستعمل.

تلك هي إذن مواصفات اقتصاد النصف الأول من القرن الواحد والعشرين. وفي اعتقادي، ليس المهم هو نقل القوالب الفارغة الشبيهة بالسلكون فالي ولكن الاهتمام بتطوير المعرفة واستيعاب والعمل بآليات الإبداع والابتكار وذلك على الصعيدين الكلي والجزئي. وعلى من يهمهم الأمر أن ينظروا في مرآة ما أسلفناه

ليعلموا إن كنا قد دخلنا القرن الواحد والعشرين أم أننا لا زلنا نعيش برأسمال متجاوز نسبيا. ويكفي النظر في تجارب الدول صاحبة الصدارة الاقتصادية لنفهم أن تصنيع السيارة وتصديرها لا تعني الشيء الكثير اليوم وأن التميز يقتضي امتلاك ما تحتويه السيارة من معرفة وهو ما يصطلح عليه اقتصاديا بمصدر القيمة المضافة العالية.

https://web.facebook.com/attouch.hicham/posts/748314825310695

الخميس 11 غشت 2016 الساعة الرابعة زوالا و 23 دقيقة

18. الذهب والاقتصاد

صدق من قال "ليس كل ما يلمع ذهب"، لكن في المقابل هناك ما يوزن ذهبا بفعل الندرة الاقتصادية. في عصرنا أصبح للذهب ألوان متعددة غير الأصفر المعتاد، ولم يعد من الضروري التوفر على البوتقة للتحصل على بعض أنواع الذهب.

الذهب فيه المعلوم بالضرورة والذي بسببه قامت حروب وحروب، وفيه ما يجب الاستدلال على لمعانه: الذهب الأسود والذهب الرمادي والذهب الأخضر والذهب الأزرق. وما يدريك لعل ألوانا أخرى للذهب تكتشف في المستقبل.

أعتبر المعدن الثمين الأصفر، الذي لا يتغير ولا يتبدل إذا ما كان خالصا، لقرون معيارا لتحديد أثمان السلع وعملة جيدة طردت فيما بعد بالنقد المصكوك من معادن أخرى.

تكديس الذهب اللامع اعتبر ثروة للأمة من طرف المركنتيلية التجارية الاسبانية والبرتغالية، وتدرج بعد ذلك ليصير مخزونه في بداية القرن الصارم مقياسا للقوة الاقتصادية. في إطار نظام بروتن وودس أصبح مرجعا للعملة العالمية المعتمدة وهي الدولار قبل أن يوضع جانبا بقرار من الرئيس نكسون ليتم الانصراف إلى نظام الصرف العائم الذي بدأ المغرب يتحدث عن إمكانية إدراج الدرهم داخله.

إقالة الذهب الأصفر، ليخصص للزينة وكمدخر مضمون هو والألماس خاصة لمبيضي الأموال، جاءت على يد الذهب الأسود. نعم، سد صنبور الأبيار النفطية من طرف بعض العرب أصحاب البترول في حربهم ضد الكيان الصهيوني عجل بالأزمة الاقتصادية العالمية الثانية الكبرى. أزمة ميزتها الركوض الاقتصادي والتضخم stagflation. ومن تم بدأت القوى الاقتصادية الكبرى تشكل احتياطيات إستراتيجية من الذهب الأسود. وحتى الأزمة الاقتصادية لما بعد سنة 2008 لعبت فيها أسعار البترول دورا مهما ليبدأ البحث عن بدائل جديدة من قبيل الفعالية الطاقية والطاقات المتجددة والطاقات من أصل نباتي.

ومع بروز تكنولوجيا الإعلام والتواصل أصبح العالم قرية وأضحى تبادل المعلومة يتم في الوقت الحقيقي، فتصاعدت قوة المعرفة ليظهر لون جديد من الذهب، إنه الذهب الرمادي. أصل الإبداع والاختراع والابتكار، الذهب الرمادي الموظف بشكل جماعي، أحدث الفارق بين الدول فظهرت قوى اقتصادية جديدة ليس لها من المقدرات الصفراء والسوداء شيء. مع الذهب الرمادي لم يصبح أصحاب السن الثالث مضطرين للتقاعد لأنهم جمعوا من التجربة ما يمكنهم من العطاء المعرفي المعترف به دوليا. فأنظر لأغلب من يحصلون على النوبل أو يوجهون الرأي العالمي أو

يعملون كمستشارين دوليين. وما يزال للذهب الرمادي كلمته في عالمنا اليوم، وفي اعتقادي سيستمر الأمر بقوة إلى حدود خمسينيات القرن الواحد والعشرين لننتقل بعد ذلك تحت ضغط الاحتباس الحراري والتغيرات المناخية وظاهرة النينيو وذوبان جليد الأقطاب إلى أنواع جديدة من الذهب مترابطة فيما بعضها ومستجيبة للحاجيات الأساسية للإنسان لا لكمالياته. تلك الأنواع مرتبطة بمأكل ومشرب الإنسان، إنها الذهب الأخضر والذهب الأزرق.

أبلغ لأسماعكم مثلي أن الصين تقتني وتكتري أراضي بالسودان لسد رمق الصينيين في المستقبل القريب. أرأيتم وأنتم تقطعون الأميال من الطرق، خاصة القروية، عودة أصحاب رؤوس الأموال لاقتناء الهكتارات الفلاحية المتخلى عنها بفعل الهجرة للحاضرة أو حتى استقدام التراب الصالح للزراعة ووضعه في الصحاري ليجعلوا منها جنات خضراء تدور بالتنقيط وبالطاقتين الشمسية والريحية بإدارة من الحواسيب والهواتف الذكية دونما حاجة لكثرة العمال. أعلمتم عن طريق مؤتمرات الأمم المتحدة لتغير المناخ ومنها المؤتمر 22 الذي سيقام بالمغرب بعد شهرين، أن مناطق عدة من العالم تشكو الجفاف أو قلة الماء الضروري لكل الحياة، وأننا يوما عن يوم نؤدي فواتير ماء الصنبور والماء المعدني

غالية. لعلكم فهمتم القصد الأرض الصالحة للزراعة والماء هما الذهبين الفعليين اللذين ستكون لهما الأهمية القصوى على المدى البعيد.

في نظري عوض قبر الأراضي الزراعية الخصبة تحت الخرسانة والإسمنت المسلح وعوض تضييع الثروات المائية الجوفية لسقي هكتارات الكرة البيضاء الصغيرة القاسية من باب أولى الحفاظ على ألوان الذهب التي ستصنع المستقبل ما دمنا نتوفر عليها دون عناء كبير. نعم، نحن نحتاج للتصنيع والسياحة والسكن، أليس ممكنا أن نفعل ذلك بعقلانية أكبر؟ نجمع من الثروة ما يفي بالغرض ونرى بعيدا ما سيحتاجه فعليا سكاننا كي لا نضطر لصرف الذهب الأصفر وما يقوم مقامه مقابل كميات قليلة من الذهبين الأخضر والأزرق. ولا حاجة لتذكيركم بتناقص الاحتياطي الاستراتيجي من القمح خلال بعض السنوات وغلاء فاتورة الإطعام لأن تقدير من يهمهم الأمر بأن القمح موجود في الأسواق العالمية وبثمن بخس في كل الأزمنة لم يكن صائبا.

https://web.facebook.com/attouch.hicham/posts/749948278480683

الأحد 14 غشت 2016 الساعة الرابعة زوالا و18 دقيقة

19. النموذج التنموي والسياسة الاقتصادية

التوفيق بين حاجيات كل المواطنات والمواطنين بغية تحقيق الرخاء والعدل الاقتصاديين هو غاية كل سياسة اقتصادية ناجعة نابعة من نموذج تنموي محدد المعالم. عفوا، مصطلح نموذج يرهن مستقبل البلدان في قوالب جاهزة قد لا تكون صالحة لها ومن تم وجب من باب أولى استعمال مصطلح مشروع تنموي ليكون بذلك قابلا للتداول والتعديل والتجريح وفق متطلبات البلد وحسب المعضلات والمشكلات الواجب حلها.

قبل الوقوف عند وجهة نظرنا، لا بأس أن نلامس بعض جوانب النموذج التنموي المغربي من خلال بعض تمظهراته. يقال أن محركه الأول خلال العقدين الأخيرين هو الطلب الداخلي. أمر واقع مع الطلب العمومي وتغير نمط عيش العديد من المغاربة، لكن المسألة تحتاج لتقليب نظر بما أن مؤسسات معتبرة ما فتأت تدق ناقوس الخطر والأسباب ثلاثة: المديونية المفرطة للاقتصاد التي كانت عاملا للنمو وبدأ ينقلب مفعولها، ضعف آليات دعم الأسر بعد إلغاء المقاصة وعدم ربط سلم الأجور بغلاء الأسعار، تراجع مستوى ثقة وادخار الأسر. يقال أيضا أن النموذج يعتمد في إقلاعه على المهن العالمية والتصدير وهنا أيضا ثلاث تحديات: قلب المهن العالمية مقاولات خارجية مستقطبة يمكن في أي حين

أن ترحل رأس مالها؛ الطلب الخارجي متذبذب لأنه أساسا مرتبط بالعلاقات التقليدية وإشباعه يحتاج كمدخلات مواد مستوردة ؛ وأخيرا عدم الاستفادة من اتفاقيات التبادل الحر. يقال أيضا أنه نموذج الجهوية المتقدمة لكن الأمر في بداياته يصعب معه الحكم على مآلاته مع ملاحظة أساسية أن الحكامة المحلية لا زالت تتشكل.

إذن النموذج المتبع مزيج من إحلال الواردات وإنعاش الصادرات والصناعات غير الثقيلة المصنعة تتخلله بشكل أفقي اقتصاديات الريع والظل وأحيانا الفرص الاقتصادية الناتجة عن علاقات الأخوة والصداقة والتضامن.

من داخل النموذج التنموي المغربي تتضح توجهات السياسة الاقتصادية والتي تلخصها المذكرة التوجيهية لرئيس الحكومة بخصوص مشروع قانون المالية 2017 في أربع نقاط:

1) التصنيع والتصدير انطلاقا من الاستراتيجيات القطاعية والشركات الاستراتيجية والتضامنية؛
2) دعم التنافسية وإنعاش الاستثمار الخاص اعتمادا أساسا على القطاع الملي وضبط الجبايات والاقتصاد غير المنظم؛

3) تأهيل الرأسمال البشري من خلال الاهتمام بمنظومة التعليم والصحة والسكن اللائق والتشغيل خاصة الذاتي وإيلاء عناية مميزة لذوي الحاجات الخاصة؛
4) مواصلة إرساء آليات الحكامة المؤسساتية خاصة النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية والإصلاح المعياري للتقاعد وتحديد سقف لكتلة أجور الموظفين والاستمرار في إصلاح المقاصة والنظام الجبائي.

دون مناقشة التوصيات والتوجيهات، يبدو جليا أن التوجه داعم لأصحاب رأس المال على أمل الحفاظ على التوازنات الأساسية ولو في حد منخفض مهدد بالظروف المناخية (قلة التساقطات تكلف نقطتين إلى ثلاث من نمو الناتج الداخلي الخام) وبأي تطور اقتصادي غير مرغوب فيه (أي تراجع بسيط لمعدل النشاط سيغير بشكل كارثي معدل البطالة والكلام للمندوب السامي للتخطيط في معرض تقديمه للميزانية الاستشرافية لسنة 2017 وذلك يومه 12 يوليوز 2016). توجه يراد له أن يستمر بين الدولة والقطاع الخاص في إطار نموذج تعاقدي تحت مسمى "تناغم العوامل والقطاعات والفاعلين".

في اعتقادي، إننا في أمس الحاجة دون تكسير الحركية الحالية لَعجل الاقتصاد إلى مشروع تنموي متجدد نابع من مشروع

مجتمعي موضح في إطار عقد مجتمعي يرسي ركائز مغرب المستقبل، وأول الطريق الإجابة عن سؤال جوهري: أي إنسان مغربي نريد؟ بعد ذلك يأتي التحليل الاستراتيجي لتحديد المعضلات الاقتصادية الواجب التخلص منها ومن أمها الإقطاع؛ لتتضح بعد ذلك الوجهة ومعها السياسة الاقتصادية الأنسب.

https://www.facebook.com/attouch.hicham/posts/750332211775623

الإثنين 15 غشت 2016 الساعة التاسعة صباحا و28 دقيقة

20. الإحسان العمومي والتضامن العائلي والأوقاف

طرحنا مسألة الإحسان العمومي والتضامن العائلي والأوقاف لما لها من دور في امتصاص تأثير معضلات عدة وعلى رأسها البطالة ولأن المؤشرات الاقتصادية تخفي المجهود الاقتصادي المحصل عن طريق هذه المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية الثلاث. دور فعال في إطار غياب دولة الرعاية الاجتماعية في جل البلدان السائرة في طريق النمو أو "الصاعدة" ومن بينها المغرب.

فبدون تعميم التغطية الاجتماعية والصحية، وبعدم وجود دعم للبحث عن الشغل إلا ما كان من إعانة مؤقتة لفقدان الشغل في حال كان عقد الشغل مكتمل الشروط، ولأسبقية التوازنات الاقتصادية على غيرها من التوازنات ما يجعل الفقر عاهة مستديمة، ولعدم توفر صندوق الزكاة على موارد يمكن صرفها في أوجهها مع الاجتهاد في الأمر... ولعدم القدرة على الوصول لكل ذوي الحاجات كلما دعت الضرورة في أي مكان وزمان علما أن المجهودات بذلت خلال العشر سنوات الأخيرة لاحتواء بعض الفقراء والمهمشين وذوي الحاجات الخاصة والعجزة والمعوزين وطلاب العلم بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية وبإعانات مؤسسة محمد الخامس للتضامن، ولعدم كفاية مداخيل الكسب بالنسبة

لجل المياومين والعرضيين والباعة المتجولين، ولأن أعلى الهرم السكاني في ازدياد مع قلة المعاش أو انعدامه... كلها أمور يتم امتصاص جزء هام منها في صمت من طرف ثلاث مؤسسات من الصعب اليوم تحديد حجم مساهمتها وهي الإحسان العمومي والتضامن العائلي والأوقاف.

الإحسان العمومي هو كل نفقة طوعية للغير دون انتظار العائد، ولذلك يقتضي العرف عدم ذكر المحسنة أو المحسن لكي لا يصبح الأمر إشهارا ورياء يعطي سمعة انتخابية أو يمكن من تحصيل مداخيل تجارية إضافية. ولا يجب خلط الإحسان العمومي بواجب الزكاة المفروضة بل هو أقرب ما يكون للصدقات والهبات. قد يوجه الإحسان العمومي لفرد أو لجماعات أو لمؤسسة خاصة أو عمومية. ومن الأوجه المنظمة لجمع الإحسان العمومي ما تقوم به منظمات المجتمع المدني خاصة في مجال الصحة والتدريس وفك العزلة، وقد تقوم به أيضا مؤسسات عمومية للتضامن من قبيل المؤسسة المذكورة سالفا. لكن اللافت للنظر هو أن إنفاق موارد الإحسان العمومي غالبا ما تكون موجهة لبناء مساجد أو لتغطية مصاريف مستعجلة فقط وهنا نقترح أن يفكر المحسنات والمحسنون ومن يجمع من عندهم التفكير في مشاريع إنتاجية يديرها المستفيدات والمستفيدون إن كانوا قادرين أو تدار

لفائدتهم ضمانا لاستمرارية العفاف والكفاف والغنى عن الناس. كما أنه على الدولة فك طوق الرخص الانتقائية لأن الإحسان العمومي في أصله واحد لا يحتمل المزايدات وإن كان بعضهم يسخره لحاجة دنيوية.

التضامن العائلي مؤسسة أخرى تعفي الدولة من بعض قلاقلها، فتجد ربة أو رب بيت يعول شبابا عاطلا أو يساعد قريبا أو يستضيف مريضا ذي صلة أو يعتني ولو على مضض أحيانا بشيوخ أو ذوي حاجات خاصة أو يعطي قرضا حسنا لذي قرابة أو يخصص جزءا شهريا من دخله لسد بعض احتياجات العائلة الكبرى. للأسف كلكل الحياة اليوم والجنوح للفردانية بدأ يقضم من دور هذه المؤسسة دون أن يجعلها تندثر بما أن في حال الضرورة غالبا ما تجد أول المتضامنين بعض أفراد العائلة. في نظري تخفيف الضغط على القدرة الشرائية يمكن من الإبقاء على التضامن العائلي. وفي حال الاستمرار في الاستيلاب الاقتصادي فقد تجد الدولة نفسها أمام طوابير من الناس يطالبون بحقوقهم التي تخولها لهم المواطنة.

مؤسسة أخيرة كان لها الدور الأكبر قديما في القيام بأعباء مجتمعية أصبحت الدولة اليوم تضرب لها ألف حساب: بناء البيمارستانات والمدارس والمساجد وتغطية نفقات طلاب العلم

وعابري السبيل والمحتاجين... إنها مؤسسة الوقف أو الأوقاف.
من الصعب اليوم إقناع الناس بتحبيس عقارات أو ما يقوم مقامها لسببين: أولهما عدم نشر لائحة الأوقاف وأوجه استعمالها وصرف مداخيلها من طرف وزارة تعد حسب البعض من أغنى الوزارات؛ وثانيهما الفضائح المتكررة عن بيع أوقاف بالدرهم الرمزي لأغراض أخرى غير التي سخرت لها لا لشيء إلا أنها توجد في مواقع إستراتيجية يمكن استغلالها حسب القيمين على أمور الوقف للمصلحة العامة. في نظري نحن في حاجة لمؤسسة مستقلة لتدبير الأوقاف واتخاذ القرارات المتعلقة بها فيما يخدم المصالح التي من أجلها تم الوقف لعل ذلك يشجع ذوي المروءات من الأثرياء خصوصا من توقيف معامل مثلا يخصص ربحها لحل مشكل البطالة.

تلك في نظرنا أفكار ومقترحات عن مؤسسات داخلية لا يعارها اهتمام عند الحديث عن المنجزات الاقتصادية والاجتماعية وتبقى فقط هبات الخليج والدول الشريكة والصديقة هي المستحقة للذكر والتنويه.

https://www.facebook.com/attouch.hicham/posts/753519491456895

الأحد 21 غشت 2016 الساعة العاشرة ليلا و25 دقيقة

21. تخليق الاقتصاد

أخلاق وأخلاقيات وتخليق أمور فردية بتأثير مجتمعي. هكذا يصبح للفعل الفردي تأثير على العلاقات والتصرفات داخل المجتمع. وبمجرد ما نتحدث عن عالم المال والأعمال فإن حب التملك والاغتناء المجبول عليه الإنسان فطريا يضعنا أمام جدلية الشهوة وضرورة ضبط الدوافع الذاتية واحترام الضوابط الموضوعية. لماذا إذن الحديث عن التخليق؟ هل لانعدام الأخلاق في السوق؟ أو من باب التجويد والرفع الفعلي من المردودية؟

أنظر معي لمسار اليابان ودول شرق وجنوب أسيا ما هو سر صعودها الاقتصادي؟ إنه ثقافة الاحترام والانضباط والتفاني في العمل والتحفيز مضاف إليه بعد ذلك التدبير بالجودة والابتكار دون نسيان التعاون البيني وفقا لنظرية طيران الإوز.

في المقابل، لماذا صار العالم للأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008؟ الجواب العميق هو سيطرة ثقافة الربح والمظلات الذهبية وتوريق الفراغ (القروض الرهنية للفقراء) وكذب وكالات التنقيط وتراخي الرقابة الدولية (صندوق النقد الدولي دركي اقتصاد العالم) على دول اعتبر اقتصادها قويا (الولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص)...

لغة المال وحدها، غشاوة في الاقتصاد وسحابة صيف طوفانية سرعان ما تنقشع فيرى جليا الخراب الذي تتركه: إضرابات، وبطالة وفقراء وأمراض مستعصية سببها الإشهار الكاذب لمنتوجات مسرطنة...

استمرارية الاقتصاد على المدى البعيد تحتاج لأخلاق، وما الحديث الدولي عن المسئولية المجتمعية للمنظمات ووضع معيار دولي ISO 26000 منذ سنة 2010 إلا لبنة في هذا المسار. إذا وقفنا على المضامين العامة لهذا المعيار نجد ما يلي:

1) الحكامة الجيدة للمنظمة بما هي شفافية وتشارك ومحاسبة...
2) احترام الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للإنسان بتجنب الميز واحترام قوانين الشغل الجاري بها العمل...
3) تحسين علاقات وظروف العمل من خلال الحماية الاجتماعية، والصحة والسلامة في العمل، والحوار الاجتماعي، وتنمية الرأسمال البشري؛
4) احترام البيئة بتجنب التلويث وبالاستعمال المستدام للموارد وبالمساهمة في الخفض من التغيرات المناخية وبالحفاظ على التنوع البيئي وبإعادة بناء المساكن الطبيعية؛

5) نزاهة وعدالة الممارسات في مجال الأعمال عن طريق محاربة الرشوة والالتزام السياسي المسئول والمنافسة الشريفة وتشجيع المسئولية على طول سلسلة إنتاج القيمة واحترام حقوق الملكية؛
6) احترام المستهلك بتطبيق الممارسات النزيهة في البيع والإعلام والعقود، وباحترام صحة وسلامة المستهلك، وبالتجارة العادلة المستدامة، وبالخدمات ما بعد البيع والمواكبة والاستجابة للشكايات وحل النزاعات واحترام المعطيات الشخصية، وبالإسهام في الولوج للخدمات الأساسية والتربية والتحسيس؛
7) الالتزام اتجاه الساكنة والمساهمة في التنمية المحلية وذلك عن طريق التربية والثقافة والصحة وإحداث مناصب الشغل وإنتاج الثروة وتوزيع الأجور وتنمية القدرات والكفايات وتطوير التكنولوجيا وتسهيل الولوج إليها والاستثمار المجتمعي.

كلها أخلاقيات لتفادي السلوكات المشينة التي تعتري العملية الاقتصادية. ولتباين المواقف بين المعسكر الفرنكوفوني ذي النزعة القانونية والمعسكر الأنكلوسكسوني ذي النزعة التدبيرية فقد ترك أمر المسئولية المجتمعية لتطوع المنظمات دون إلزامها بإتباعها.

المهم عندنا، هو أن العالم أصبح واعيا أكثر مما مضى بضرورة تخليق الاقتصاد لبلوغ المردودية الكلية اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا. وفي اعتقادي التحاق الدول المرتبة في الدرك الأسفل بالكوكبة الطلائعية في كل التصنيفات لن يكون إلا عن طريق السلوكيات والمسلكيات الإيجابية في الاقتصاد، وركيزة كل ذلك التخليق.

https://www.facebook.com/attouch.hicham/posts/754040421404802

الاثنين 22 غشت 2016 الساعة الحادية عشر ليلا و 27 دقيقة

22. اقتصاد التراحم

الرحمة اهتمام وعناية وتفكير في الآخر بدافع المحبة، أما التراحم فهو رحمة متبادلة بين فردين أو أكثر. مرتبة نأمل بلوغها استقبالا في مجال الاقتصاد في بلداننا الغارقة في مستنقع المعضلات الاقتصادية البنيوية، ولا بأس من تبيان بعض مقتضياتها.

وتجدر الإشارة إلى أن المطالبين بالعدالة الاجتماعية أو بالحقوق الاقتصادية كثر عددهم لأن الجور والحيف وصراع المصالح هي القيم السائدة في جل بقاع المعمور. وتلك المطالب ما هي إلا أول الطريق نحو اقتصاد العدل حيث لا تهضم حقوق باحترام الضوابط. لكن منتهى الطريق هو أن لا نحتاج للرجوع للضوابط إلا للضرورة، ولا يكون ذلك إلا في مجتمع تسوده المحبة المؤدية للتراحم وآنذاك يتربع اقتصاد من نوع آخر يدمج القلب ونماء المال محققا الرخاء الذي تتحقق معه عمارة الأرض.

اقتصاد التراحم مزيج من الرحمات في عالم المال والأعمال الذي يعتبره الجل غابة قيمتها الأساس الغفلة بين البائع والمشتري. فلو قلبنا الأدوار لما أحب الأول أن يكون مكان الثاني، في حين أن الأصل أن يحب كل منهما الخير لصاحبه فتتحقق المصلحة العامة بتحقق المصالح المتبادلة وليس بتحقق المصلحة الفردية كما هو الحال في الاعتقاد الليبرالي.

لنفصل، وقد ظهر القصد، مجموع الرحمات التي ينبني عليها اقتصاد التراحم:

1) الرحمة بالنفس حيث لا راحة إلا بنبذ الجشع والتوسط بين التقتير والتبذير وطلب الكفاف والعفاف والاستغناء عن ما عند الغير وطلب الرزق الحلال. إنها الرحمة الأساس النابعة من الفرد ليعم عطاؤها كل الاقتصاد؛
2) الرحمة برب العمل، ذلك أن منطلق العملية الاقتصادية إنتاج حاجيات المجتمع. إنتاج يتطلب استثمارا وجهدا يفضي إلى عائد لا يتأتى إلا إذا وفرت الدولة مناخ الأعمال الملائم، وأرست جو الثقة المتبادلة بين كل الفاعلين، وسهرت على الشفافية والمنافسة وضمان حقوق الجميع، وأشرفت على وفرة المدخلات بالقدر الكافي والجيد، وخففت من ثقل مساهمة رب العمل في المجهود الجماعي. تكتمل الرحمة برب العمل بوجود عامل منضبط ومجد وأمين يخشى ضياع مال مشغله كما يخشى ذهاب مصدر عيشه؛
3) الرحمة بالمُوَرِّد والدائن تقتضي علاقة تعاون وأداء مستحقات المدخلات في الوقت المحدد والالتزام بمضامين

العقود المبرمة وعدم تتبع الهفوات لاستبدال المورد مادام يقوم بواجبه؛

4) الرحمة بالعامل حيث توفر له ظروف إنسانية للعمل الشريف، ويحصل أجره "قبل أن يجف عرقه" أو حسب ما تم التعاقد حوله دون غبن أو هضم حقوق. رحمة تقتضي تواصلا مستمرا ومرنا وعلاقة تتعدى حدود المنطق المادي لمعرفة الأحوال الاجتماعية للعامل ومراعاة التغيرات النفسية ومن تم لا تكون الحاجة لنقابات الاحتجاج والملفات المطلبية؛

5) الرحمة بالمستهلك، على مستوى التبادل، بالتسعير المنصف واحترام جودة السلعة أو الخدمة وعدم الغش أو الاحتكار أو الغبن أو الغرر أو التسويق الكاذب أو الدفع للاستهلاك الدوابي جريا وراء الربح...

6) الرحمة بالدولة لأن العيش الجماعي يقتضي القيام بمشاريع وخدمات عمومية تستلزم أداء الضرائب والتعفف عن نفقات الدعم إلا عند الحاجة الملحة وتجنب جميع الأطراف المشاركة في العملية الاقتصادية من التهرب عن القيام بالواجب الاقتصادي الذي يحقق الرخاء والتنافسية. كما أن الرحمة بالدولة تتم حينما يلتزم الكل

بما فيهم من هم في دوائرها بالضوابط ويبدلون الوسع لتحقيق القوة والمنعة الاقتصاديتين؛

7) الرحمة بالبيئة بالقطع مع الاستهلاك السرطاني الذي يمكن من ظهور إنتاج يتعدى الحاجات السوية للمجتمع ويفسد التوازنات البيئية ويرهن مصير خلق كثير. إن الاستهلاك والإنتاج الناميين قمينين بالحفاظ على البيئة ومن تم على مصير الإنسانية والتنوع البيولوجي والجيولوجي؛

8) الرحمة بالمدين المعسر انطلاقا من صفاء النيات والالتزام بالأداء. رحمة تتمثل في النضرة إلى ميسرة والقرض الحسن؛

9) الرحمة بالفقير والمسكين والعاجز عن العمل، بأداء الحقوق الواجبة من قبيل الزكاة إن كان المجتمع إسلاميا، ثم بتكفل المجتمع المدني بتكريم هؤلاء عن طريق الإحسان العمومي والتضامن العائلي والوقف. كما أن للمقاولات والدولة أن تخصص جزءا من مداخيلها لهاته الفئات لرأب صدع الفوارق المجتمعية المحتملة دون المساس بمبدإ تفضيل البعض على البعض حتى لا يستحيل الأمر لاشتراكية لا مبادرة حرة فيها.

اقتصاد التراحم تغيير جذري في الأنفس وفي بنية العقل الجمعي المرتكزة على الأنانية وحب التملك.

اقتصاد التراحم صرح قوامه التآزر والتكامل والتعاون والتضامن والإيثار... لا يدرك إلا بتدرج في تغيير منظومة القيم بالتربية على مكارم الأخلاق والغيرية altruisme.

اقتصاد التراحم ليس حلما في فراغ بل هو واقع ممكن في مجتمعات فهمت معنى العيش والتعايش الجماعي. فانظروا إن شئتم للبلدان الاسكندينافية ولكندا مثلا، بلدان بدأت تحقق اقتصاد التراحم مع تعدد أجناسها وأعراقها وألوانها ومعتقداتها ما جعلها تتبوأ الصدارة في جل التصنيفات ومن بينها التنمية البشرية.

إن المدخل السليم لاقتصاد التراحم هو التربية على الإحساس بالآخر دون نسيان الذات، والبحث على كرامة الجميع وليس على تكاثر يتناحر عليه الجميع.

https://www.facebook.com/attouch.hicham/posts/754175924724585

الثلاثاء 23 غشت 2016 الساعة السادسة صباحا و39 دقيقة

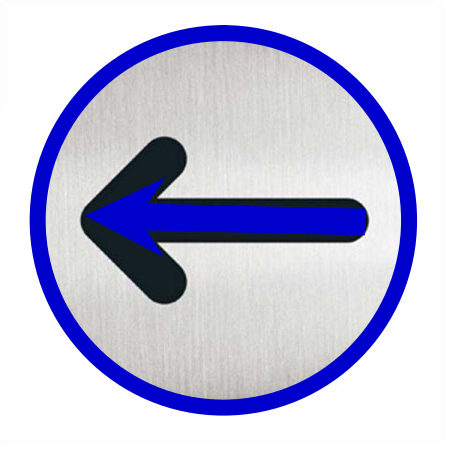

الباب الثاني: قضايا اقتصادية بالواضح

1. صندوق المخالفات وشرطة المصيدة

الزمان الخميس 24 مارس 2016.

الساعة السابعة و55 دقيقة وقت الدروة والجري لايصال الأبناء للمدارس وبعدها الذهاب للعمل.

المكان سلا بطانة دوران على اليمين في تقاطع بعد علامة قف موجود يسارا على بعد 5 أمتار من التقاطع.

المخالفة عدم احترام الوقوف الإجباري بعد التوقف.

الواجب أداؤه تحت تهديد مصادرة بطاقة السياقة والاحتفاظ بالورقة الرمادية والأداء الفوري لتفادي فقدان النقاط 700 درهم.

المعني عبد ربه لأنه لا تشفع لنا وظيفة الأستاذية وكم تمنيت ذلك لأنني كم مرة رأيت رجل بزي ولو في أسفل درجات المؤسسة التي يعمل بها متكلما مثلا في هاتف أثناء السياقة بنفسه وتعطاه التحية.

القاضي والجلاد والجلادة لا يهم إسماهما ولو أنني أتوفر عليه في ورقة الزبدة التي سلمت لي لأن الأهم موقعهما على بعد 15 مترا من التقاطع.

السلطة التقديرية وظروف التخفيف وسماع المخالف ليس من شأن الجلاد والجلادة لأن مدونة السير تسري على "الجميع" وليست

هناك وسائل لإثبات العكس حول مدة التوقف علما أن إتجاه الدوران لا علامة فيه.

الخلاصة أداء 700 درهم مع الدعاء للجلاد والجلادة بالتوفيق في العمل ماداموا يطبقون ما رأوه قانونا دائما وإلا فالله فوق الجميع.

ولا أخفيكم أنه في قرارة نفسي قلت 700 درهم وآخر وآخر صندوق المصيدة يمتلأ من القدرة الشرائية للمواطن فماذا عملت الدولة في مجال تحسين ظروف السير على الأقل بين ضفتي أبي رقراق بمشاريعه التي يعلمها جلكم.

النص السردي أعلاه ولو بدا مملا وصالحا لمسرحية إسمها مدونة السير في بلد يقف فيه الجلادون خلف الشجر في أماكن محددة غالبا ما تكون العلامات غير ظاهرة أو خارجة عن المجال البصري للسائق أو خلف الأشجار أو نصف دوران غير موضح أو ... وينضاف لذلك حفر الطريق و... لكنه يصف واقع جل عمل شرطة المرور التي تملأ صندوق المخالفات دون أن يظهر ذلك على جل طرقاتنا وعلاماتنا و...

في الدول الراقية القوانين ظاهرة والإعلام والعلامات بالبنط العريض والمخالفات أوتماتيكية وبحججها الدامغة تبعث للعنوان الشخصي والأموال المحصلة معلوم صرفها لأنها لا تذهب لصناديق سوداء غير معلومة مقابل تواصيل موقعة غير مختومة

وكاملة الملء الذى رفض عبد ربه التوقيع عليها وأدى الغرامة تفاديا لضياع مصالح البلاد والعباد التي كان سيذهب لقضائها.
وكذا النقط التي هدد بضياعها من رخصة السياقة إن هي صودرت منه وأدى بالقباضة. وهنا أتسأل معكم هل تم تفعيل عدم مصادرة رخصة السياقة أم أن قانون السيد غلاب لازال ساري المفعول؟؟

المهم شخصيا مع احترامي لمهمة الشرطة وتقديرا لصعوبتها المرجو أن يوظف الصندوق المذكور لإعادة العلامات وإعادة تكوين بعض الشرطيين في التواصل وإصلاح الطرقات ووضع أنظمة رقابة على الشرطة عند نقاط المراقبة لتفادي الكيل بثلاث مكاييل المجلود والمفرج عنه و... ولا أنسى تجهيز الجلاد والجلادة بوسائل الإثبات لتفادي الريب والشك والذي يستغل لصالح الجلاد.

كفى من المصايد والقوالب ولنهتم بالوضوح وآداء الواجب الفعلي والحقيقي. على الأقل السلطة القضائية تعمل بمبدأ السلطة التقديرية وظروف التخفيف وعدم السوابق.

أحلم يوما بتقارير مفصلة بأسماء مؤدي الضرائب والغرامات الناتجة عن المخالفات؟؟؟ لكن هيهات ! هيهات!

https://www.facebook.com/attouch.hicham/posts/682786355196876

الخميس 24 مارس 2016 الساعة السابعة مساء و00 دقيقة

2. التسول بعيون اقتصادية: حرفة أم اضطرار

التسول درجات كما أن الفقر دركات. التسول قد يكون فرديا أو جماعيا كما وأنه يمكن أن يتحول أحيانا لنصب واحتيال.

في دروب وأزقة المدن العتيقة التي خبرتها، وعلى أبواب المساجد التي ارتدتها، وعند الضوء الأحمر الإجباري الوقوف عنده ترى أناسا غالبا بملابس رثة يجرون أطفالا يرثى لحالهم ويتساءل عن مآلهم يطلبون الإحسان ويرتزقون بأشكال متعددة. أما عند المحطات بتعدد أشكالها فتجد فئة أخرى تلبس الجديد وتحمل الحقائب وتتحدث مرات بلغة منمقة قد تكون أجنبية مدعية ضياع المحفظة أو... والغاية لا تختلف بل المحصل في هذه الحالة يتعدى الدريهمات.

لا أترامى لتحليل الظاهرة سوسيولوجيا لأنني لست بعالم اجتماع؛ كما أنني لست رجل سياسة أو صاحب مصلحة زائلة لأركب امواج مأساة الآخرين. ما أنا إلا مواطن مغربي فقه شيئا من الاقتصاد يعتقد أن بزاده القليل من المعرفة والدراية يمكنه الفصل بين الحرفة والتي هي استمرارية والإضطرار للتسول لعدم القدرة المؤقتة أو الدائمة على بيع قوة العمل. ومن الضروري هنا استثناء الجنسيات التي ترتاد سوق التسول.

المهم، أشكال وأنواع المتسولين وأنماطهم متعددة والقاسم المشترك بينهم إمتهان التسول على الدوام أو ظرفيا أو موسميا (رمضان وعاشوراء والعيدين...). وعلى الرغم من حملات الاقتياد إلى دور الرعاية الاجتماعية في بعض المدن إلا أن من المتسولين من يرغب بل يتعارك ليبقى في الشوارع.

مفاد الكلام الأخير أن هناك جزءا لا يستهان به من المتسولين اتخذها حرفة وكأنه في مقر عمل الكفاية الرئيسة فيه هي التأثير على المانحين. لكن بالطبع هناك من هم مضطرون، منهم فاقدون للشغل والمتقاعدون الذين لا يكفي الحد الأدنى للمعاش لأداء واجبات الكراء فبالأحرى متطلبات العيش الكريم ونجد أيضا المياومون والعرضيون الذين يعملون يوما ويبحثون أياما و...

ختاما، هناك تسول مباشر هو ما ذكرته وهناك تسول مقنع يمر عبر إعانات الجمعيات والمحسنين سميته كذلك لأن ذوي الحاجة مضطرون لأن يترددوا مرات ومرات للحصول على مبتغاهم. والحل هو واحد من أمرين لضمان الكفاف والعفاف والغنى عن الناس: إما التضامن الاجتماعي لمن هو غير قادر عن الكسب أو كما يقول الصينيون علمني كيف أصطاد السمكة ولا تعطيني إيها.

https://www.facebook.com/attouch.hicham/posts/688843834591128

السبت 2 أبريل 2016 الساعة الخامسة مساء و22 دقيقة

3. المرأة والاقتصاد، بضاعة أم كفايات؟

قد تذهب أذهاننا مباشرة عند قراءة العنوان لتلك الصورة النمطية الإستيلابية لتلك الكاسية العارية التي يروج لها التسويقيون والمسوقون والسوقيون. ليس هذا هو القصد المطلوب وإن كان ذلك واقعا لا يقبله ذو مروءة لمن هم أقرب منه لسبب بسيط لأن تلك الصورة تخاطب الغريزة الشهوانية الإنسانية.

أحببت تناول هذا الموضوع ليس من باب "الجندرة" لكن من باب أن المرأة كائن كريم وذو عقل والسبب بسيط لأنني تعلمت من بعض الحقوقيين في ورشات وندوات حضرتها أن "الجندرة" أشمل وأعم من أن تقزم في حقوق المرأة.

إن أوجه التبضيع والتبعيض للمرأة كثيرة منها ما ترسخ في المخيال الجمعي من قبيل الكاتبة المومسة مع احترام المهنة والشريفات الكثر اللواتي يزاولنها؛ ومرتادات الحانات الليلة وما شابهها؛ وقد تطول اللائحة ولا يليق الاستمرار في سرد كل ما فيها.

وبين التبضيع والكفايات منزلة بين المنزلتين وهي الاستغلال والحيف الذي يطال مثلا العاملات في مجموعة من المعامل ومجال النظافة والحراسة و... اللواتي يشتغلن لساعات عدة تحت

الضغط مع احتمال هضم الحقوق أو اقتطاع جزء من الأجر لتعويض أخطاء غير مقصودة.

لننطلق في سماء كفايات المرأة في الاقتصاد والتي تستحق معها أكثر من وسام كرامة واحترام.

المرأة أمي وزوجي وحماتي وجداتي و...، أنا منهم وهن مني، مساهمات بحق في الاقتصاد وإن كان ذلك المجال الذي هو "ربة البيت" أصبح محل جدل كبير وأخذ ورد لأن الرجل يتقاعس ولا يؤدي واجب خدمة أهله ولأنه ولعهد قريب كانت بطاقة التعريف الوطنية تصف تلك المهنة "بدون".

المرأة عبر العالم قائدة في الاقتصاد وأذكر هنا المرأة الحديدية ماركَريت تاتشر وإحياء الليبرالية.

المرأة عالمة اقتصاد وأذكر هنا روزا لكسنبوركَ وجوان ودوورد.

المرأة مُقَاوِلة، وزيرة اقتصاد، مديرة مشاريع...

عذرا أخواتي المغربيات الاقتصاديات والمساهمات في الاقتصاد إن لم أذكر اسم أي منكن لأنكن كلكن في نظري رائدات. كما آسف لكل من اضطرت أن تكون بضاعة كرها أو اضطرارا لأن مبدئيا لا أحد يختار أن يكون بضاعة.

باختصار كفايات المرأة في الاقتصاد عديدة وأوجه تدخلها ومشاركتها ومساهماتها لاتختلف عن مايمكن أن يقوم به الرجل

ومن تم فإن العنوان الأصلح ونحن نقفل الموضوع هو الإنسان والاقتصاد على اعتبار أن المرأة والرجل سيان في الحقوق والواجبات.

https://www.facebook.com/attouch.hicham/posts/690721134403398

الأربعاء 6 أبريل 2016 الساعة الثامنة ليلا و 21 دقيقة

4. يا أسفي على... والمستقبل السوسيو اقتصادي !

شاب، بعدما عانى الشدائد والمحن من المقربين والأباعد أضحى بصبره عزيز مصر، قائما على خزائنها، ومنقدا لأهلها. عرفتموه ولا شك والقصة جلكم يحفظها ويعلم أن صاحبها نبي لذلك توفرت فيه مواصفات خاصة هي الصبر والثقة في موعود الله وطلب المنصب عندما أحس من نفسه الأهلية للقيادة.

مثال إقتصادي سامق أّنا لنا أن ندركه. ومن تم أطرح سؤال يليق بمقام الشباب المغربي: هل يمكن أن ينعم شبابنا بمستقبل زاهر ولو في مراتب أقل؟

قوارب وشاحنات موت، جثث هامدة عقب ضرب مبرح، احتراق آدميين، انتحال جنسيات منها السورية، وفي أحسن الأحوال بطالة مقنعة لموجزين يبيعون في الشوارع ويلعبون الفأر والقط مع السلطات. إنها ومضات من واقع مرير يطلع علينا به الإعلام تارة تارة بشتى أنواعه. والأدهى والأمر أن تدني جودة التعليم وارتفاع مؤشر العطالة لا تبشر بخير.

سيقول لك قائل لماذا هذه الأحكام القيمية والنظرة التشاؤمية، إن المجهودات تبذل والتكوينات التأهيلية تدرج والإعانات للتشغيل بالقطاع الخاص ولو لشهور تمنح والقطاع العام يعمل ما بوسعه سنويا لإحداث مناصب مالية. كل هذا لا يمكن إنكاره ولو كميا.

لكنني لا أجد الجواب الكافي للسؤال المطروح حين تتضاف لمظاهر البؤس التي أسلفناها الوقفات الإحتجاجية والمسيرات لشباب عاطل أو غاضب. علما أنني لم أنس أن 20 فبراير 2011 قادها شباب تواق للحرية والكرامة والعيش الكريم.

إنها لعنة الاختيارات ومن ورائها أصحابها. فبعد العصر الذهبي لمغربة التوظيف والتشغيل بأقل الشواهد، أتى التقويم الهيكلي على الرطب واليابس لم ينفع معه مجلس الشباب والمستقبل ولا مناظرات التشغيل ولا برامج التشغيل الذاتي ولا احداث المقاولات والأنشطة المدرة للدخل. حتى النجاة كمصطلح للخروج من المأزق لم تسلم !!!

وفي قفص الاتهام منذ سنتين حصيلة عشرية التربية والتكوين التي لم يرى من ايجابياتها سوى النزر القليل من المهننة عقبتها المستعجلات ثم غرفة الإنعاش لتعود العجلة لنقطة الصفر تقريبا.

تتضاف لكل ما سلف بالنسبة للشباب القروي الهجرة الداخلية والخارجية لأسباب نخص منها بالذكر السنوات العجاف التي تعاقبت منذ الثمانينات وقصور سياسات تنمية العالم القروي على تثبيت الأسر هناك عوض ملإ أحزمة الفقر والهشاشة حول المدن الكبرى.

على الرغم من كل ذلك بصيص أمل يلوح تارة تارة للبعض من خلال المشاريع الكبرى والاستثمارات الخارجية فترى شبابا ببزات أنيقة تتثلج الصدر وتنعش القلب. شباب صحيح يشكو الضغط لكنه فرح ومنفق وهو يعلم أن في أماكن عديدة هناك شباب ما يزال يبحث عن الفرصة الضائعة قائلا لا للتهميش لا للإقصاء ولا لفقدان الأمل.

https://www.facebook.com/attouch.hicham/posts/691032717705573

الخميس 7 أبريل 2016 الساعة الرابعة زوالا و16 دقيقة

5. أنظمة المعاش وجَرَاءَةُ الإصلاح

ومضة بيضاء في علبة سوداء تلك التي أخطها في رقائق هذه العلبة الشائكة التي خَبِرْتُ بعض أسرارها منذ 24 سنة عندما بدأت أول عمل لي كمراقب مسير لملفات الإحالة على المعاش لحد السن في مؤسسة عمومية تمت خصخصة جزء منها (35%) فيما بعد لفرنسيين بملايير الدولارات اعتبرت حينها (2001) أكبر صفقة عقدت عليها أكبر الآمال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمغرب.

عملي لسنوات في المجال، وزياراتي وتداريبي المتكررة لأنظمة المعاش الرئيسة مكنتني من معرفة أنواع أخرى من الملفات منها: معاش الزمانة، معاش ذوي الحقوق، التقاعد النسبي، التعويضات اليومية عن المرض، تصحيح الخدمات، استرجاع الاقتطاعات ... ملفات، لا يمكن لمن يقول فقط بالأرقام المجملة أن يصيب، لأن حيثيات تلك الملفات تخفي العديد من الحقائق.

لم أغادر المؤسسة مستقيلا، إلا وقد اشتغلت - شغل،لأنها أصبحت مسيرة بشكل خاص كنا ننعت فيه بالمستخدمين - على ملفات بالآلاف مأرشفة في دهاليز كاد الغبار فيها أن يوزن بالذهب، إنها ملفات العرضيين والمياومين المنخرطين في النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد والتي لم يكن القيمون على الأمر

يعيرونها اهتماما كبيرا لسبب بسيط لأنه قلما كان عامل بسيط في ورش يتذكر أن له حقوق معاش يمكنه البحث عنها.

أضيف، سنتين قبل أن أذهب لعوالم أخرى اشتغلت على تسجيل العديد من الذين استخدموا بعد مسلسل خصخصة المؤسسة بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛ مع دراسة إمكانية إدراجهم في الصندوق البيمهني المغربي للتقاعد أو الأنظمة التكميلية. وآخر ملف كان لي هناك هو إعداد وبعث ملفات المعاش لأول مغادرة طوعية (كرهية للبعض تحت طائلة التنقيل أو التهميش).

بعد ذلك أضحيت وإلى اليوم متتبعا أكاديميا لأنظمة المعاش وكان أول عمل علمي لي موثق في المجال سنة 2005 في إطار مؤتمر علمي دولي بمراكش.

عذرا على الإطالة البيوغرافية قبل الشروع في الإيضاح، لكنني ارتأيت أنها ضرورية لكي لا يحسبنا بعضهم أننا نتطفل على تحليل شفرة العلبة السوداء أو أننا انتهازيون نبحث فقط على عرض زائل. ومن باب معرفة قدري لست اكتواريا أو خبيرا محنكا بل فقط متابعا عضويا.

وقد قلت المعاش لأنه لا أحد يختار التقاعد مادامت له صحة وعقل إلا من أراد أو أكره. التقاعد رديف بطالة وعطالة أما راتب

المعاش فهو تعويض لسنوات من المساهمة المالية التضامنية خصوصا خلال فترة الشباب والكهولة. التوجه الذي أقف عنده هو المعمول به حاليا في البلدان الرائدة في الرعاية الاجتماعية والتي تعتبر شيوخها "الذهب الثالث" seniors.

ذكرت جل الصناديق وأنواع الملفات ليظهر لمن لا يعلم أن العلبة معقدة التصميم والتركيب. وأضفت للعنوان " جَوَاَءة" لأن الفرصة التاريخية لوضع ثوابت سليمة للصندوق المغربي للتقاعد موضوع الجدل الدائر اليوم فوتت سنة 1996. ولأن " جَوَاَءة" الإصلاح الهيكلي لم تتوفر في عشرية التقاعد (2003 -2013) بعدما مكنت جُرْأة الإصلاح المعياري آنذاك من تمديد عمر كل أنظمة المعاش دون استثناء. لتبقى الإجراءات الهيكلية، تلك التي شملت إدماج الصناديق الخاصة ببعض المؤسسات الكبرى في النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد.

لنغيب للحظة أن أنظمة المعاشات تشكو الأزمة ولو أن تحليلها جزء من الحل، ولننسى لهنيهة إملاءات المؤسسات الدولية، ولنتخيل فعلا أن المشاكل الحقيقية للبلد وماليتها هي الموازنة والتقاعد وأن لا جيوب أخرى للبحث على الموارد؛ فما مسارات الإصلاح بشكل اقتصادي مستدام وبعيدا عن المقاربات الرياضية والتقنوية الصرفة؟

كان قديما الأجير يساهم فقط في مالية الدولة دون وجود صناديق خاصة بالمعاش. وعند عدم قدرته على العمل يصرف له راتب العفاف والكفاف من ميزانية الدولة بشكل مؤقت أو دائم (قصة الذمي مع الفاروق). أحد الحلول الممكنة: دمج كل الاقتطاعات في سلة واحدة. ولكن اليوم بتعقد عمل الدولة، فلنقل أن إبداع صناديق المعاش وصناديق التأمين والتعاضد مهم ولنبحث عن طرق أخرى.

حسب الْمُكَلَّف، تأميم أو قطاع خاص (تجربة رائدة في المسار الثاني: الشيلي منذ 1981).

حسب طبيعة النظام، تعاضد أو رسملة (الولايات المتحدة الأمريكية) أو تكافل.

حسب العمق، المقاربة الهيكلية مقابل المقاربة المعيارية الْمُثْلَة لكاهل الأجير والمستأجر والمعتبرة نظاما ضريبيا سلبيا يمس بالقدرات الشرائية والاستثمارية.

باختصار وبالواضح، الحلول الأساسية للديمومة هي وضع سياسة واضحة المعالم للتشغيل؛ سن سياسة للرسملة والاستثمار المؤسسي لصالح المساهمين والمستفيدين؛ شفافية الحسابات ومراقبة للتصريحات الكاملة.

من تم ولو قبلنا أن يكسر الظهر من جديد بإصلاح معياري - علما أن هناك هوامش للتمويل يمكن اللجوء إليها كما يفعل ذلك لأمور أخرى - فلا يجب أن يعتبر دمج الصناديق أو قطبيتها هي العصى السحرية لأن ذلك لا يعدو أن يكون إلا لعبا في المنظام organigramme.

التاريخ يعيد نفسه. ونجد أنفسنا وكأننا في سنة 2003 لكن هذه المرة باللعب على أوتار كل المعايير تحت سيف الواحد أو الصفر، أي عدم أداء رواتب المعاشات. ولنحمل الأجيال الحالية واللاحقة مشاكل لم يكن لهم يد فيها.

أخيرا، معاشات البرلمانيين والوزراء على أهمية الملف تبقى ذلك الإزار الأحمر لإلهاء الثور حتى لا يرى المذّيات التي ستغرس في ظهره ولا السيف الذي سيقتل به.

لمن آراد أن يعرف ما كتبناه بلغة هيكَو سنوات خلت وهو لا زال صالحا فليذهب للرابط التالي:

https://www.academia.edu/23150659/Port%C3%A9e_socio%C3%A9conomique_des_r%C3%A9formes_du_syst%C3%A8me_de_retraite_au_Maroc_1

https://www.facebook.com/attouch.hicham/posts/692261097582735

الأحد 10 أبريل 2016 الساعة الثالثة زوالا و 42 دقيقة

6. الاقتصاد الخفي وعناوينه المتعددة

تعرفت لأول مرة على الاقتصاد الخفي Economie souterraine سنة 1995 وأنا أبحث في كتاب Les petits métiers clandestins, le business populaire صادر سنة 1988 للمرحوم محمد صلاح الدين (1946 -1992) والذي عمل أستاذا بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس. الكتاب عنوان لأحد أهم البحوث الميدانية الأكاديمية خارج ما تقوم به المندوبية السامية للتخطيط. سنوات بعد ذلك وفي إطار بحوث الإجازة القلاقل التي أطرتها في الموضوع قامت طالبة نجيبة ببحث ميداني ومصور حول تهريب المخدرات بأقاليم الشمال الدوافع والتمظهرات.

ليس هذا هو كل الاقتصاد الخفي، لأن التسمية تخفي وراءها غابة كثيفة من الممارسات يصعب حصر أشجارها وضبط منابعها ومصباتها حتى من أعتى المؤسسات الوطنية والدولية المتتبعة للاقتصاد الكلي. وأقرب الأرقام عن هذا الاقتصاد إنما هي تقديرات تُفلت للمحاسبة الوطنية.

مناسبة تناول الموضوع هي تسريب جزء من أوراق شجرة واحدة من الغابة الكثيفة للاقتصاد الخفي. شجرة لها عنوان موساك فونسيكا وأوراقها البنامية هي في الواقع شركات شبح بدون إنتاج

حقيقي وبأسماء إدارية مستعارة ومالكوها الحقيقيون أناس نافذون غايتهم تبييض أموال أو الاستفادة من فوائد التواجد في جنات ضريبية لا تؤدي فيه شيئا على ما حصلته خارج بلد الشركة الشبح. عفوا ! الجنة ليست فيها هذه الممارسات وهو تنبيه لازم لعدم تطابق المسمى مع التسمية.

باختصار "أوراق باناما" عين انبثقت من واد الفساد الجاري تحت الأرض والمستفيد من خيراته أساسا قلة من الجشعين المتنفذين المتكتلين المدافعين عن مصالحهم بشتى الوسائل. لكل دوافعه ولكل طرقه ووسائله لكن ما يهمنا في هذا المقام العناوين المتعددة التي يأخذها الاقتصاد الخفي. تمظهرات حربائية منها ما يحارب يوميا في الأزقة والشوارع وهذا هو الجزء الظاهر من جبل الجليد العائم. رافقوني للحظات لنزور بعض المدن السرابية للاقتصاد الخفي لعلنا نفقه النزر القليل مما يخفيه.

1) الاقتصاد غير الشرعي économie clandestine ou illicite: تجارة البشر وأباطرة المخدرات والسلاح وكل ما يسقط في دائرة الخروج عن الدين أو القانون الوضعي؛
2) اقتصاد الظل économie non déclarée: تهريب للسلع والأموال عبر الحدود بشتى أنواعها (البرية والبحرية والجوية)؛

3) اقتصاد غير منظم أو غير مهيكل secteur informel تسمية يحبها القيمون على المحاسبة العامة لأن أصحابها على الأقل لا يتخفون بما يكفي منهم: شركات القبو بدون محاسبة عامة والباعة المتجولون الذين لا يؤدون الضرائب. حسب إحصائيات عشر سنوات خلت بلغ رقم معاملات هذه المدينة لوحدها بالمغرب 280 مليار درهما بمعدل نمو سنوي متوسط ناهز 6,7% منذ 1999. ومن الإجراءات غير الموفقة لحد الآن لإدماج هذه المدينة في دائرة الاقتصاد الرسمي "المقاول الذاتي"؛

4) العاصمة الاقتصادية للاقتصاد الخفي هي: الاقتصاد الخفي القانوني والمهيكل والمنظم بإحكام. نجد فيه محترفين متمرسين أو مستعينين بخبراء في إنشاء الشركات القانونية الشبح، في اقتناء الذهب الأخضر (الضيعات الفلاحية وأجود الأراضي) التي لا تدرج في السجلات العقارية المتداولة، في التلاعب في الحسابات باستغلال الثغرات القانونية، في شراء الأشياء الثمينة (اللوحات الفنية، الألماس، الذهب النقدي، الآثار، وكل شيء ذي قيمة).

أوراق باناما من نواطح السحاب الموجودة في العاصمة الاقتصادية المذكورة آنفا. فضيحة مدوية معلومة الشكل سلفا

ولكن بدون حجج. ها هي اليوم بعض الأقنعة تسقط ومعها يجتمع العشرون بالجارة بلد العم سام لحفظ ماء الوجه ولطي صفحة الماضي لأن الملف يعني الحكومة الحقيقية للعالم رجال المال والأعمال والسياسة وفي سياقهم بعض النجوم من عوالم أخرى.

للأسف الدول الفقيرة أو على الأصح المفقرة لن تحضر لبلورة المقررات، علما أن جزءا من مقدراتها يدخل في خانة الأوراق المشئومة والحسابات المشفرة والعقارات ذات الأسماء المستعارة و ...

لا ننسى أن المغرب استرد جزءا هينا من مقدراته بالخارج بسن "عفو" وعدم محاسبة مقابل مساهمة جزافية. مفاد ذلك أن بلدنا لا يشكل استثناء فحيثما كانت الثروة كانت الأوراق !

إنه الجري وراء السراب ثروة تجمع وتكدس لكي لا تستغل لا ممن يجمعونها ولا من طرف من يحتاجونها. ونختم ببيت شعر بليغ في المسألة:

أموالنا لذوي الميراث نجمعُها *** ودورنا لخراب الدهر نبنيها

https://www.facebook.com/attouch.hicham/posts/696154377193407

الأربعاء 20 أبريل 2016 الساعة الخامسة صباحا و55 دقيقة

7. التموقع وإعادة التموقع الاقتصادي

التموقع وإعادته positionnement et repositionnement économique مصطلحان حديثان لكن بنكهة قديمة مرتبطة بالمنافسة والبحث عن الربح. إن إعمال الحاسة السادسة للتميز واستباق الأحداث الاقتصادية ولما لا صنعها هي الغاية من البحث عن التموقع الاقتصادي المناسب قبل الدخول لمعترك السوق. وعندما تستوجب الوضعية الاقتصادية تغيير الوجهة بعد استنفاذ الموقع الأول للمطلوب، آنذاك يتم الحديث عن إعادة التموقع ببيع القديم والاستثمار في الجديد الأكثر ربحية. البيع قد يشمل أسهما أو سندات أو شركات أو... والاستثمار قد يعني حنكة في تدبير الأمور أو فرصة مقتنصة.

كل هذا محمود مبدئيا، لكن الإشكال يظهر عندما يصبح التموقع وإعادته ريعا وإقطاعا في يد كل من يمكنه الحصول على المعلومة قبل الآخرين أو من يمكنه صياغتها أو توجيهها لقربه من دوائر اتخاذ القرار أو لانتمائه للوبيات قادرة على الضغط بقوة كما هو الشأن بالنسبة لكبار الفلاحين. إن شئتم فهم مضمون الفقرة على الصعيد المغاربي فأقرؤوا كتاب عبد الحميد براهيمي:

«Le Maghreb à la croisée des chemins : à l'ombre des transformations mondiales»

توسيع الفارق أو الحفاظ على المكتسبات كلمات لها معنى في قاموس من يتقنون التموقع وإعادته. توزيع الأراضي في الستينات، المغربة في السبعينات، التحرير في الثمانينات، الخصخصة في التسعينات، ثم الاستراتيجيات القطاعية في مستهل القرن الواحد والعشرين كلها فرص سنحت للبعض ومكنته من إيجاد موطأ قدم أو تحسين وجوده في سوق ما وطنيا كان أو دوليا.

إنها حسنات المعرفة المسبقة لسراديب المعطيات والمعلومات الاستراتيجية التي تُربِح الصفقات وتُمكّن من اقتناء العقارات والمقاولات و... بالدرهم الرمزي قبل أن يكون لها شأن وبال.

لا تُغفل هنا الدور المحوري لبعض القوانين في باب التموقع الاقتصادي وإعادته، ونخص بالذكر هنا قوانين المالية خصوصا في شقها المتعلق بالطلب العمومي والاستثمار العمومي والتضريب.

لا تكافؤ للفرص عندما يلتقي في ساحة الصفقات العمومية أهل السبق في التموقع واللاحقون، إذ من الأمور المثبطة التركيز على المعايير المالية والتقنية. علما أننا افترضنا جدلا أن هناك لجوء لأسلوب المناقصة وليس لطرق التراضي.

بخصوص الاستثمار العمومي من المعلوم أنه محفز للاستثمار الخاص ويكفي أن تكون مطلعا على طبيعة المجالات والأماكن

المستهدفة وطبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية التي ستبرم لتجد لك تموقعا ملائما. بطبيعة الحال هذا ليس في متناول الجميع لأن الاستراتيجية لا يفصح إلا عن خطوطها العريضة للعموم وهنا هامش الربح للمتنفذ.

أما النفقات الضريبية فلا حاجة للاستدلال عن من يكون المستفيدون الكبار، ويكفي الربط ولو اعتباطيا بين الإعفاءات الجبائية لقانون المالية لسنة 2010 وأكبر عملية دمج لمجموعتين اقتصاديتين مغربيتين لفهم أبعاد لعبة التموقع وإعادته.

إذن المسألة لا تتلخص في تعلم أو ممارسة بعض آليات التدبير الاستراتيجي كما نتلقاها في التعليم العالي أو على أيدي المستشارين بل لابد من نظام معلومات تُتقن فيه التسرب اللطيف وُيمكّنك من إحداث تباين المعلومات asymétrie de l'information.

https://www.facebook.com/attouch.hicham/posts/701356613339850

الإثنين 2 ماي 2016 الساعة السابعة مساءا و25 دقيقة

8. الارتزاق والكسب السياسي

ساس يسوس سياسة وسائس، نشتق من هذه المصطلحات إيجابا الكياسة والحياكة وسلبا الحيازة. وقبل التفصيل لا بد من تدقيق المصطلحين الغامضين الواردين في العنوان. الارتزاق ليس بالمفهوم العسكري بل معناه هنا طلب الرزق. أما الكسب فلا يعني عندنا هنا الربح بل طلب العيش من السياسة. رحم الله ابن خلدون الذي اعتبر الإمارة مصدرا غير طبيعي للكسب.

أضرب لكم هنا مثالا لعلكم تجدون فيه ما يطابق أو يشابه حالنا اليوم. مثال أورده تقي الدين المقريزي رحمه الله في كتابه المختصر والمفيد "كشف الغمة في إغاثة الأمة" وجاء فيه أن الوجهاء والأعيان على عهده في مصر كانوا يتولون الولاية بإقامة المآدب وبالرِّشوة يدفعونها للمقربين من الحاكم آن ذاك لينالوا الحظوة والقرب. نتيجة المسار أنهم يقتطع لهم جزء يولون عليه وبما أن البعض دفع من مال الاستدانة فكان يثقل كاهل الفلاحين بالمكوس والإتاوات وحين لا يستطيعون الأداء يصادر أرضهم, وبما أنه لا يمكنه أن يستغلها على الوجه الأمثل مثلهم فكانت تبقى لتصبح مواتا. وكل ما أسلفناه هو من الأسباب الاقتصادية غير النقدية للفساد والغمة.

صحيح أن في الدولة الحديثة لم يعد هناك إقطاع ولم يعد القائمون على أمور المناطق (الولاة أو المنتخبون أو من يشبههم) هم من يسنون المكوس والإتاوات؛ ولكن أليس في نظركم من خلال المثال وتصفح بعض وقائع الواقع السياسي المغربي يصدق القول المشهور "ما أشبه اليوم بالأمس"؟

يحضرني أيضا هوبز والذي ربط بين السلطة والمال. حين تملك السلطة من موقعك يمكن أن تتحصل على المال والعكس صحيح لأن حماية المال تحتاج للنفوذ.

دعنا من ابن خلدون والمقريزي وهوبز، الانتخابات التشريعية دقت طبولها وقد سبقتها بسنة الانتخابات المحلية والجهوية وما رافقها من حديث ذو شجون له صلة بموضوعنا. وتروح وتغدو المواسم الانتخابية تحسبها مواسم للصالحين يجتمع فيها الفقراء والمريدون ليأكلوا ويشربوا وللداعمين لها مآرب أخرى وهكذا دواليك.

صحيح هناك نيات صادقة لكن في المعترك لا بد من التقيد بقواعد اللعب: أنفق لتحصل فيما بعد. لا يهمنا هنا وجه الحصول على المال أمن إعانة عمومية أو مال حر أو...؟ كما لا يهمنا شكل الإنفاق بطرق شفافة أو ملتوية. المهم عندنا هو أن من دخل المعترك إلى أن يثبت العكس لم يخرج كما دخل.

لا نكن طوباويين، لن يخرج أحدهم تولى أمرا كما دخل لأن على الأقل هناك أجرة لا بأس بها لكن هل يمكن لتلك الأجرة أو حتى الإكراميات أن تجعل ممن دخلا صفرا ذو أطيان وحسابات و...

صوت بدراهم معدودة أو بلقمة في مأدبة أو لأن المترشح ابن قبيلتنا ذاك الارتزاق السياسي من طرف الناخب. وقد نفهم من الارتزاق السياسي تنقل المترشحين لأحزاب تمنح الأفضل ومن ذلك إمكانية الإستوزار وما شابهه.

أما الكسب السياسي فهو العيش منها أي السياسة السياسوية إما موسميا وإما اعتياديا. موسميا من خلال فترات الدعاية التي تستفيد منها بعض الشركات والمطابع أو الحملات الانتخابية التي يستفيد منها حاشدو الأصوات. اعتياديا وذلك الاحتراف حيث يكفي الوصول إلى منصب جماعي أو جهوي أو إلى قبة البرلمان بغرفتيه ليصبح هم الكرسي لصيقا بصاحبه.

الموسم فتح، وبدأ الاستقطاب والترحال بحثا عن العشب والكلأ وواحات الماء وستكثر تقارير من هنا وهناك تظهر البقر السمان التي دخلت عجافا وتظهر المال الحرام و...

كم هم السياسيون النزيهون الذين لا يهمهم الكسب السياسي وكم هم المناضلون الفعليون الذين لا يسترزقون من انتمائهم. لا يمكنني المجازفة برقم لكنني خلال الانتخابات الأخيرة وسابقاتها،

ولو على نطاق ضيق في حي شعبي، أرى شبابا ونساء بالأمس كانوا يتسكعون وخلال الحملة كل يوم يلبسون قمصانا بألوان سياسية مختلفة. أما المترشحون فمبدئيا لتفادي الكسب المعلوم من البديهي أن يكون معروفين بتواجدهم الدائم بالحي لكن الظاهر أنهم لا يأتون إلا خلال الموسم المعلوم. إذن هناك كعكة للتقاسم تحت يافطة خدمة الصالح العام والطريق إليها عند بعضهم أو جلهم وهم "المخ لصّون" سوق السياسة حيث الرزق والكسب.

https://www.facebook.com/attouch.hicham/posts/722297961245715

السبت 18 يونيو 2016 السادسة السابعة مساءا و3 دقائق

9. الثروة والفقر والطبقة المتوسطة

كان لي موعد سنة 1994 مع قراءة مقال شبه محظور آنذاك لمومن الديوري تحت عنوان A qui appartient le Maroc ? خلاصة، ما تمكنت من استيعابه بين السطور أن قلة من العائلات تملك الكثير وتتحكم في ما يناهز ثلث الناتج الداخلي الخام.

إذن أول معطى بخصوص الثروة أن هناك الثابت المقيد بالملكية والذي من الصعب حصره في غياب الشفافية وتطبيق مبدأ الحق في المعلومة ولتنوع أنواع المال التي تدخل في إطاره. ثم هناك المتحول الذي تتم مقاربته بمؤشرات اقتصادية كلاسيكية من قبيل رقم المعاملات والقيمة المضافة والربح الصافي والتي يمكن أن تنقص وتزيد حسب الظروف الاقتصادية وطرق التدبير والتقنيات الحسابية والمحاسبية.

المعطى الثاني وهو أن الثروة تنتج الثروة من خلال عجلة الاستثمار والاقتناء والتموقع والريع و... اسمحوا لي لعدم ذكر الثروة غير المادية لحربائيتها وصعوبة التكيف مع معطياتها ولأن العطاء والقناعة والتضحية والتطوع كلها قد تدخل ضمنها ومن تم فكل إنسان له مال أم لا قد يعتبر ثريا.

لنتجاوز النظرة الاقتصادية الجزئية لتفادي القول أن فلان أو علان يملك كذا وكذا ويسير كذا وكذا ويتحالف مع عمر وزيد لنحوم في سماء الاقتصاد الكلي من خلال المحاسبة الوطنية والتي تفيد مؤشراتها الكلية، ودون الدخول في التفاصيل التي تضطرنا للتدقيق الرقمي والسنوي والمرجعي، حسب قاعدة فلفريدو بارطو أن 20% من المغاربة يملكون ويتحكمون في 80% من الثروة المادية. وهذا هو الشق الظاهر من جبل الجليد أما الشق الموجود في العمق الوطني والخارجي فقد أتينا على ذكر بعضه في المقالة السادسة والتي عنوانها " الاقتصاد الخفي وعناوينه المتعددة". وللتذكير فقد بينا أن جزء مهم من المقدرات تفلت للعين الفاحصة للمحاسبة الوطنية والتي يتم تقدير بعضها فقط.

المهم، فهمنا بالمختصر لن أقول المفيد بل المرير أن هناك أثرياء يزدادون ثراء وقليلا ما تسمع أن أحدهم أفلس أو تدحرج في أو من الطبقة. في المقابل ماذا عن 80% المتبقية من المغاربة الذين مبدئيا يتشاطرون الفتات الباقي؟

هنا تدخل قاعدة حجم الدخل الفردي للتفريق بينهم لأن مفهوم رقم المعاملات أو ما شابهه لا يصلح مع هؤلاء. ويبدأ الجدل عن مستويات الدخل النقدي لا الحقيقي الواجب اعتمادها لإظهار أن العجلة تدور وأن الفقر لا يولد الفقر. وأن هناك مِصعد اجتماعي

من ضمن حباله التعليم يُمكّن من تسلق الدرجات من الفقر المدقع إلى الفقر المادي ثم الفقر البشري إلى الهشاشة وصولا للطبقة المتوسطة التي يبدأ دخلها - مع التباين في ما يجب القبول به - انطلاقا من 4500 درهم ما يجعل نصف الساكنة الرسمية من المتوسطين !!!

ظلمات بعضها فوق بعض إذا أخرجت درهما لا تكاد ترى أثره ولحسن الحظ أن من ينعثون بالطبقة المتوسطة يتضامنون مع من معهم وتحتهم مما يجرهم للأسفل لا للأعلى.

في اعتقادي الاقتصادي المتواضع، الحالة المغربية هي أقرب للقطبية التي تحدث عنها سيمون دي سيسموندي وكارل ماركس مع وجود قلة في الوسط كحلقة ربط تخدم الأعلى بكفاءتها وتساعد الأسفل بمالها.

https://www.facebook.com/attouch.hicham/posts/723266211148890

الاثنين 20 يونيو 2016 الخامسة مساءا و54 دقيقة

10. الأسعار والتحرير القطاعي

من المسائل الشائكة التي لم يجد لها علم الاقتصاد الطريق للحل منذ قرون: نظرية القيمة. بعبارة أبسط، كيف يمكن تحديد قيمة سلعة ما؟ ومن تم يسهل تحديد سعرها الذي ستتداول به.

هناك من ذهب مثل ابن خلدون وآدم سميت وريكاردو وكارل ماركس إلى أن القيمة تحدد بالكلفة التي يتم أساسا تقييمها بساعات العمل المباشر المطلوب والعمل المخزون في الآلات للتحصل على المادة أو السلعة. وقيمة ساعة العمل تقاس عموما بالحد الأدنى لعيش العامل وعائلته، أي بحفنات من القمح أو ما يقوم مقامه.

آخرون قالوا بأن المنفعة هي أساس القيمة وأن درجة احتياج المستهلك هو ما يعطي القيمة للأشياء، والمثال المشهور في الباب هو كأس الماء في الصحراء لمن يشكو العطش الشديد.

والراجح منذ القرن التاسع عشر، هو أن قيمة الأشياء وسعرها يتحدد في السوق وفق قانون العرض والطلب. وهذا القانون متأثر بعدد العارضين والطالبين وبطريقة إبرام الصفقات بالمزاد العلني أو بشكل فردي وبالتغيرات الظرفية...

وقبل أن نحط الرحال بالمغرب لا بد في عجالة التذكير هذه أن نشير إلى أن في بعض الأحيان تتدخل الدولة لتحديد الأسعار

(الاقتصاد الموجه) انطلاقا من الكلفة مع الحفاظ على هامش الربح للمتدخلين في العملية التجارية بصرف الدعم إن استوجب الأمر ذلك.

مرحبا بكم الآن في مغرب ما بعد برنامج التقويم الهيكلي حيث بدأت الدولة في تجاوز منطق الأسعار المحددة وبدأت تحرر القطاع تلو الآخر. فلقد تدرج المغرب في تحرير القطاعات، أخرها تلك المرتبطة بصندوق الموازنة ونخص بالذكر منها الزيت والسكر والمحروقات في انتظار البوتان ولازال بعض التردد في قطاعات من قبيل النقل السككي. القول بالتحرير اعتراف بأن هناك احتكار إما عمومي وإما خاص وقليلا ما يتعلق الأمر بمسألة الدعم والأسعار الموجهة.

مقتضيات التحرير القطاعي بالمغرب متعددة:

- بداية إذا كان هناك ما يخصخص إما بيعا أو تعاقدا فذاك، وإلا فيجب أن ترى الشركات المهيمنة داخل القطاع أن هامش ربحها في تقلص ولم يعد يشبع رغبات أرباب المال؛
- أن تسحب الدولة دعمها للقطاع؛
- أن يسمع لنبض الأسواق العالمية إذا كانت السلعة أو الخدمة مرتبطة بها؛

- أن يتم العمل بمبدأ العرض والطلب بفتح المجال لبعض الشركات الجديدة لتلج القطاع المعني أو أن تسحب الدولة توجيهها مع نهج طريقة العقود الإطار لمواكبة القطاع؛
- أن تنسحب الشركات المهيمنة أو تقلص تواجدها بالقطاع لتعيد التموقع في قطاعات إستراتيجية والمثال هنا لمجموعات كبرى انسحبت من الزيت والسكر لتستثمر في الطاقات المتجددة. في المقابل تنهج شركات أخرى في القطاعات المحررة استراتيجيات الاندماج أو المنافسة الاحتكارية وهي حالة قطاعات عدة كالتأمين والاتصالات والإسمنت والمحروقات ...

ذكرنا المحروقات التي ألغت بشأنها الدولة دعمها للقطاع بالمقايسة الجزئية قبل أن تحرره. وقد ظن المستهلك لوهلة أن تقهقر أسعار البرميل وتوقع استمرار الأمر لمدة طويلة يعني ضمنيا أن في كل صباح ستتغير الأسعار بمحطات التزويد بالوقود بنفس الوتيرة العالمية.

المفاجأة! أن في كل المحطات مع اختلاف الموزعين هناك حد أدنى لا يتم النزول عنه كما أن التباين بين المحطات يبقى طفيفا، بل وأحيانا يستفيق المواطن المغربي على تراجع دولي وتزايد وطني !!! علما أنه عندما كانت الأسعار العالمية مشتعلة كانت

كذلك أسعار المحطات تشتعل بالدرهم والدرهمين وإن كان آنذاك التغير شهريا. وبلغ الأمر أن أصبح المغربي يؤدي السعر كالأوربي مع تباين القدرة الشرائية بينهما.

كيف نفسر إذن التناقضات الظاهرة؟ ستة أمور تستحق الذكر:

- السعر الدولي مضاف إليه تكاليف النقل والتأمين هو فقط جزء من تركيبة أسعار المحروقات التي تضم ضرائب الاستيراد والاستهلاك الداخلي وهوامش الربح المضمون للمتدخلين. وعلى الرغم أن تركيبة الأسعار معلن عنها قانونيا إلا أن طريقة الاحتساب تبقى مبهمة؛
- عقود التزويد الدولي غالبا ما تكون مبرمة على الأقل على بعد ثلاث أشهر تفاديا لمخاطر الزيادة والتمويل يكون بأدوات التحوط، ومن تم فسعر المحطة اليوم هو مرتبط بسعر دولي لثلاث أشهر مضت؛
- ليس هناك بالمغرب منطق عرض وطلب كما هو متعارف عليه في الأسواق التنافسية، بل هناك تقدير للطلب العام وتحكم لقلة من الموزعين في العرض؛
- جزء لا يستهان به من المحروقات المكررة والمستوردة يباع بأسعار رمزية في إطار المصلحة العامة. إذن الفرق

الذي لا تؤديه الدولة أو يؤديه أصحاب المصلحة العامة من البديهي أن يؤديه المستهلك العادي؛

- عقد التأمين المبرم من طرف الدولة بملايين الدراهم لتفادي الارتفاع الصاروخي لم يعد الحديث عنه بحكم أن الأسعار لا زالت في مستويات دنيا، فهل يا ترى تم الاستغناء عنه؟ وبما أن الأمر مستبعد فمن يؤدي حقيقة الفاتورة؟
- أخيرا حتى ولو حلت أزمة لاسمير وعادت الزهرة الوطنية لتكرير المحروقات للاشتغال فمسألة أسعار المحروقات بالمغرب أعقد من أن يخفف من وطأتها التكرير المحلي.

من جديد نحن أمام الاستثناء المغربي في التحرير القطاعي وآلية تحديد الأسعار خاصة في مجال المحروقات حيث صراع العمالقة الذين يخاف المواطن البسيط من سقطتهم أو سخطهم. فيوم مثلا بلا نقل في مدن كبرى يعني بالضمن تعطل مصالح البلاد والعباد فلا مناص إذن من ملء الخزان ولو على مضض.

https://web.facebook.com/attouch.hicham/posts/729295373879307

الاحد 3 يوليوز 2016 الثامنة مساءا و 10 دقائق

11. الكلفة الاقتصادية للتعليم

بداية التربية ليست هي التعليم لأن المصطلح الأول أشمل وأعم. ومرحبا بك في العالم الافتراضي للتعلم والتعليم حيث المقاربة بالكفايات والغاية هو مجتمع المعرفة. عالم، الكل فيه ملتزم بقواعد العمل، والحكامة جيدة، والتقويم في كل الاتجاهات إلى درجة أن المتعلم والمتدرب يمكنه تقييم عمل الأستاذ أو المدرب، والنجاعة في أعلى مستوياتها. فهمتم لا محالة القصد والوجهة، نحن لسنا بالمغرب بل في إحدى البلدان التي تعتلي منصة التتويج في التصنيفات الدولية المرتبطة بالمجال الذي نحن بصدد الحديث عنه. أما المغرب فمرتبته لا تسر على الرغم من الإصلاحات المتكررة والانخراط في الأهداف الألفية والاستعجال أحيانا. لا تروم مقالتنا مناقشة معضلة التعليم ببلادنا بل تبيان بعض الأمور المرتبطة بكلفته.

كلفة التعليم هي الاهتمام بالكيفية التي تتقاسم الأطراف المعنية الأعباء الناجمة عن العملية التعليمية، أما الكلفة الاقتصادية للتعليم فهي الفرصة التنموية الضائعة وهي أشمل من عمليات حسابية ونسب تتردد هنا وهناك عن ما صرف كميا للتحصل على نتائج يتم نعتها كل خمس سنوات بغير المرضية.

بالمغرب ينصب الاهتمام أساسا على المجهود الميزني للدولة بحكم أن 80% من الطلب على التعليم موجه للمؤسسات العمومية. تستأثر المستويات التعليمية الدنيا بالجزء الأكبر من حيث المبلغ العام؛ أما من حيث الكلفة/للمتعلم فإن مؤسسات التعليم العالي ذات الاستقطاب المحدود هي من يلتهم أكثر.

حسب طبيعة النفقات، تعود حصة الأسد للأجور تليها بنيات الاستقبال. كل ما أسلفناه ثابت، لكن كيف للمتعلم أن يُهضّم جيدا بدون ملبس ومسكن وتنقل واقتناء لوازم... إذن، أول منفق على التعليم هي الأسر.

تصرف ملايير الدراهم سنويا بين القطاعين العام والخاص للاستثمار المادي و"البشري" والتسيير. وقد تكون جل الأموال من المديونية. لكن المؤسف أن لا أحد مقتنع بما يحقق بدءا من أعلى الهرم ووصولا للأسر التي تضطر إضافة لما تتحمله أن تنفق على الساعات الإضافية للدعم حتى في التعليم العالي.

فيا أسفي على التعليم المدعم ودوامة إصلاح الإصلاح والترقيع الاستراتيجي ! وهذا أول الكلفة الاقتصادية بمفهومها التنموي البعيد الأمد.

تتفاقم الكلفة الاقتصادية للتعليم إذا أضفنا للشق المالي الذي تحدثنا عنه ميزان العصر، آلا وهو اقتصاد المعرفة المعتمد على

الكفايات والمهارات والمدارك. طوابير من الحاصلين على الشواهد بشتى أنواعها ومستوياتها لا تجد منفذا سريعا لسوق الشغل، في المقابل أرباب المقاولات يشتكون من عدم تطابق "المخرج" مع الحاجيات على الرغم من أن العديد من التكوينات ممهننة. بل وتزيد الدولة مصاريف إضافية لتأهيل حاملي الشهادات لمساعدتهم لوج سوق الشغل مثل البرنامج الوطني لـ 25000 موجز أو تحث المقاولات للتشغيل ولو المؤقت بدعم من الدولة.

إذن كلفة التعليم أكبر مما نتوقع حين يجب تدبير بطالة حاملي الشهادات ويجب احتساب من صرفت عليهم الأموال الطائلة لينضموا للأدمغة المهاجرة بل ويجب احتساب من يشكون البطالة المقنعة حيث الشهادة توضع في الرفوف لتتراكم عليها الغبار في حين أن صاحبها يمارس أو صاحبتها تمارس مهنة لا علاقة لها بمساره أو بمسارها التعليمي.

يا لها من حسرة للأسر حين تصبح سنوات من التضحية بشتى أنواعها لا تؤدي المرغوب، فيصبح الحاصل على الدبلوم تتلاطمه أمواج الرفض والإقصاء والعيش عالة على الآخرين هذا إن لم يصبح متسكعا أو متسكعة في الطرقات والمقاهي وعرضة لكل الأمراض الاجتماعية لكي لا نقول النفسية... مع ما يقتضيه ذلك من مصاريف إضافية للإدماج.

هل الدولة هي المسئول الأوحد؟ بالطبع لا. هي تتحمل بالفعل وزر تحديد الوجهة والمسار، أي إنسان مغربي نريد؟ لكن باقي الأطراف تتحمل جزءا من المسئولية: الأسر حين تخطأ التوجيه والإرشاد؛ والمقاولات التي تريد الجاهز وتستقيل جلها من مهمتها ومسئوليتها المجتمعية خاصة في إعداد البرامج التعليمية وحضور مجالس المؤسسات وقبول الباحثين والمتدربين؛ وبعض الأطر والمعلمين والمدربين الذين لا يبدلون ما يلزم لصناعة الغد تحت ذريعة أن التحفيز ليس في المستوى؛ وجل منظمات المجتمع المدني التي تكتفي بالنضال الموسمي فقط كلما طفت فضيحة تعليمية على السطح...

لن ننتهي إذا مضينا في تعداد الهفوات، ونكتفي بالقول أن الفرصة التنموية الضائعة مهمة كلما افتقرنا للجرأة اللازمة لحل معضلات التعليم بالمغرب ومن تم تنمية الرأسمال البشري الكفيل بضمان مستقبل مشرق للعباد والبلاد.

https://web.facebook.com/attouch.hicham/posts/730185963790248

الثلاثاء 5 يوليوز 2016 السابعة مساءا و29 دقيقة

12. المالية العمومية وإشكال الرقابة

مال الجميع، لماذا يحصل؟ كيف يحصل؟ كيف يصرف؟ تلك هي الأسئلة الرئيسة للمالية العمومية كيفما كانت تجلياتها. وبما أن هناك تدابير وإجراءات فضمنيا لا بد من رقابة إستراتيجية وتسييرية وعملياتية. وكيفما كان الحال، فالمجهود حتى وإن كان معتبرا فإنه يبقى قاصرا في غياب الرقابة الذاتية النابعة أساسا من الوازع الديني أو على الأقل من احترام مكارم الأخلاق والتي من بينها الأمانة. قديما كان الأمر شبه سهل بحيث تحدد نفقات الدولة الحارسة وعلى أساسها تجبى الضرائب والإتاوات والمكوس وتجمع الهبات ويأخذ الإحسان، إنها قاعدة الصفر الميزنية الذهبية.

تشعب أدوار الدولة ألزمها أن تعدد أشكال تواجدها ومن تم تنوعت أوجه الموارد وتعددت جيوب الإنفاق العمومي، الأمر الذي استلزم تعدد أجهزة وطرق الرقابة المالية. من جهة الموارد إشكاليات الرقابة تتمثل في العدالة الجبائية وصدقية التصريحات وشفافية موارد الاحتكار والمساهمات وتقييم الضرورة الملحة للاستدانة العمومية. أما من جهة النفقات، فتتبع ثلاثي الاقتصاد والفعالية والنجاعة وقياس الاستعمال الأمثل والرشيد هي القواعد الأساس التي تتبني عليها الرقابة المالية المثلى.

وإذا كان البعض يعتقد أن كثرة مستويات الرقابة تخدم الأهداف المتوخاة من المراقبة المالية والافتحاص والتدقيق بشتى أنواعها فقد نتفق إذا كان هناك تكامل في المهام وتنسيق للأدوار، لكن واقع الحال بالمغرب يظهر أحيانا العكس بحيث تجد تداخلا أو تشابها في مهام بعض الأجهزة بل نجد مثلا أن أعلى جهاز رقابي للمالية وهو المجلس الأعلى للحسابات بأذرعه الجهوية لا يستطيع الجزر أو تحريك الدعاوى.

من حيث التنظيم هناك أجهزة عدة للرقابة المالية منها ما هو قبلي ومنها ما هو بعدي بدءا بالمحاسب العمومي ووصولا لقبة البرلمان وتتنوع الأشكال من مراقبة تطبيق المساطر إلى المراقبة المواكبة أو التعاقدية كل ذلك جيد؛ كيف هو إذا التدبير العملي؟

في غياب مسح تام ميداني لعمل كل مؤسسات المراقبة والرقابة المالية فمن الصعب الإجابة على هذا السؤال الجوهري، كل ما في وسعنا فعله في هذا المقال المختصر هو ذكر بعض الإشكالات المتواترة والمتكرر ذكرها وطنيا ودوليا وأكاديميا في التقارير والتقويمات والدراسات والمقالات...

الإشكال الأول هو تخطيط المراقبة المالية أمام قلة الموارد البشرية والمالية المخصصة وتنوع المهام والمنظمات موضوع الرقابة. المخططات السنوية الانتقائية لبعض الأجهزة الرقابية لا تفي

بالغرض بحيث يمكن ذلك العديد من المؤسسات من الإفلات من المحاسبة والمساءلة في الوقت اللازم.

الإشكال الثاني هو بلقنة الترسانة القانونية والتنظيمية وما قد يعنيه ذلك من تباين في المصطلحات المستعملة وتغير في المساطر والإجراءات المتبعة في الوقت الذي يجب أن يكون الجميع سواسي أمام القانون.

الإشكال الثالث يتمثل في أن بعض المرتفقين لا تحتاج معه أجهزة المراقبة والرقابة المالية لكبير عناء لأن متابعته تتم من المنبع في حين يظهر قصور عمل الأجهزة المذكورة عند من يتحكمون في الأموال الطائلة (خاصة الشركات العملاقة والمؤسسات والمقاولات العمومية) والذين يستفيدون من خدمات المتخصصين في تأويل وتحوير الفصول القانونية يستطيعون معها تطويل المساطر ويستفيدون أيضا من نظام التصريح ومن الوساطة والأداء الجزافي المتوافق حوله في حال ظهور منازعات.

الإشكال الرابع متعلق بضرورة التدريب والتكوين المستمر أمام تعدد النوازل وتنوعها، وهذا الأمر يشمل كل من يمارس مهمة مراقبة أو رقابة ومنهم النواب والمستشارين وطنيا أو جهويا أو محليا.

الإشكال الخامس، أين هي الشفافية في غياب إصدار جل التقارير؟ وما هي خلاصات المتابعة والتتبع؟ ذكرت المتابعة والتتبع، نعم نسمع عن التقارير وما تتضمنه غالبا من ذكر للتجاوزات والاختلاسات بعد ذلك نسمع مناسباتيا عن متابعة وتتبع. إنه مسلسل خمسيني عنوانه "جعجعة ولا طحن وعلى المتضرر أن يلجأ للقضاء".

مسألة أخيرة تستحق الذكر ولم نشأ أن نضعها في مصاف الإشكالات لأنها مسألة مسكوت عنها أو أنها "غير موجودة": ما مدى نزاهة واستقلالية أجهزة المراقبة والرقابة المالية، مؤسسات وأفراد وجماعات؟

https://web.facebook.com/attouch.hicham/posts/735045479970963

الجمعة 15 يوليوز 2016 العاشرة ليلا و 26 دقيقة

13. الحصيلة الاقتصادية المتعددة السنوات

كلما اقتربت مواعيد الامتحان الذي يعز فيه المرء أو يهان، وهي في عالم السياسة تسمى الانتخابات، كثر الهرج والمرج حول الحصيلة الاقتصادية المتعددة السنوات. مصطلح في علم التدبير يستلزم افتحاصا؛ أما في اللغة فهو يحيل على حصالة أي ماذا تم جمعه، وحصَّل أي ما تم انجازه؛ وهو عند المغاربة حصَل بمعنى المثول للحساب، هذا إن لم يسبق العقاب. عموما، قد تكون الحصيلة الاقتصادية المتعددة السنوات بالأهداف أو بالأمجاد. ولعل الصيغة الثانية هي الأشهر في منطقتنا بحكم الموروث التاريخي. ذلك أن جل كتبة التاريخ التي تدوولت رواياتهم ومنهم مؤرخو البلاط لا يرون أو لا يوثقون إلا الجزء المملوء من الكأس، أما النواقص بمسبباتها فلا حاجة لذكرها وإن ذكرت فلتنسب لمجهول أو خصم عنيد.

قبل التفصيل في الصيغتين، بالأهداف والأمجاد، وحتى نكون منصفين لحكومات ما بعد حراك 2011 تحديدا -لأنه وأنا عمري 10 سنوات أذكر أن المغرب شهد حراكا سنة 1981 - لا بد من الإشارة إلى أنه قل ما أنجزت حصيلة اقتصادية رسمية كلية متعددة السنوات بالمغرب. في الزمن القريب، ليس هناك إلا حصيلة حكومة التناوب عقب المخطط الخماسي 2000 –

2004. أما التقرير الخمسيني فكان شاملا لميادين عدة غير الاقتصاد ولم يعتمد مرجعا أساسا فيما بعد، لا هو ولا رؤية 2030 التي أنجزتها المندوبية السامية للتخطيط.

مسألة ثانية لا تفوتنا هنا، لم ننعت الحصيلة الاقتصادية بالحكومية، لأنه نرى أن كل مكونات الدولة مسئولة عنها منذ اللحظة التي تعطى فيها التوجيهات مرورا بالمناقشة والتصويت ووصولا للانجاز والتتبع والتقييم.

والآن، لنفترض ولو للحظة أن القيمين على الأمر سيلجئون للصيغتين معا. بداية الحصيلة الاقتصادية بالأهداف انطلاقا من البرنامج الحكومي لسنة 2012 كما تم تعديله وتتميمه ليس بتغير مكونات الحكومة بل أساسا وبطريقة غير مباشرة بقوانين المالية للسنة أو بإجراءات واردة في الاستراتيجيات الكبرى السابقة واللاحقة (مثال: الميثاق الوطني للانبثاق الصناعي سابق والاستراتيجية الوطنية للتسريع الصناعي لاحقة).

تحتاج الأهداف الكمية لمؤشرات رقمية، وفي هذا الباب لم يورد البرنامج الحكومي المذكور عن قصد - حسب التصريحات المتواترة - أرقاما عدة في أفق 2016. إذن، من الصعب إنجاز مصفوفة للأهداف الكمية عمودها الأول المأمول وعمودها الثاني المنجز وعمودها الثالث الملاحظات. في المقابل الأهداف النوعية

من قبيل الحكامة والجودة ومحاربة الفساد و... تستلزم دراسات أثر وهو الأمر الذي يحتاج لوقت لا تتوفر عليه الحكومة الآن. يبقى الحل إذن لاعتماد صيغة الأهداف، تجميع المحتويات السنوية لقوانين المالية أو تجميع مؤشرات الاستراتيجيات الكبرى. قوانين المالية قاصرة، لأنه لم يشرع بالعمل بميزانية الأهداف على صعيد كل القطاعات والجهات إلا في نهاية الولاية التشريعية الحالية. بقي السبيل الثاني للاستراتيجيات ومعه سيتأكد أن البرنامج الحكومي فارغ من المحتوى الذي يمكن من اعتماد الصيغة الأولى. وأن من سينجز الحصيلة الاقتصادية حقيقة هم واضعو الاستراتيجيات وليس من وجدوها واتبعوها.

الصيغة الثانية بالأمجاد سهلة شيئا ما، يكفي هجاء السلف وإظهار الإضافات دونما حاجة للرجوع لأصل التعاقد وهو البرنامج الحكومي أو حتى ذكر ما كان ممكنا إنجازه ولم ينجز. ولعل العجلة في تكثيف المنجز في الشهور الأخيرة من قوانين تنظيمية وإصلاحات مستعصية وكذا تحليل مضامين التصريحات ومنها تصريحات رئيس الحكومة تنحو هذا المنحى "وجدنا الوضع كذا وحسناه لكذا".

منذ الآن ولست عرافا الحصيلة الاقتصادية المتعددة السنوات التي ستنجز، وأظنها ستنجز لإبراز المجهود ما بعد الحراك، سيبقى

القيمون على الأمر أوفياء فيها للأصالة المبنية على التمجيد وسننتظر إلى إشعار آخر الحديث الاقتصادي المبني على التعاقد والذي تنجز فيه الحصيلة الاقتصادية بالأهداف عملا بمضمون لا منطوق قول الإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه "إن الفتى من يقول ها أنا ذا *** ليسَالفَتَى مَنْ يقولُ كان أبي".

https://web.facebook.com/attouch.hicham/posts/737953053013539

الخميس 21 يوليوز 2016 التاسعة ليلا و39 دقيقة

14. النسيج الإنتاجي والاستقلال الاقتصادي

من الأبجديات التي تدرس في علم الاقتصاد والتي تلقيتها سنة 1993 في درس المحاسبة العامة عند أبرز الأساتذة المتخصصين في المجال بجامعة محمد الخامس بالرباط: مصفوفة المعاملات التقنية. المصفوفة عبارة عن مجموعة من النسب التي تعبر عن علاقات الاستهلاك البيني بين شعب الاقتصاد. وكلما كان المعامل مرتفعا بين إنتاج شعبة ما واستهلاكها البيني من الشعبة نفسها أو شعبة أخرى كلما أعتبر ذلك ارتباطا وثيقا بينهما. تعدد المعاملات المرتفعة يعتبر تسويدا للمصفوفة أي أن الإمكانيات الاستثمارية بين الشعب هامة وأن النسيج الإنتاجي تماسك داخليا. وإذا وجد أن الاستهلاك البيني لجل الشعب يمكن تغطيته داخليا في البلد أو يمكن التزود دوما دون مشاكل عند قريب حبيب فإن ذلك يعتبر استقلالا اقتصاديا يضمن القوة الفعلية للاقتصاد وعدم ارتهانه الكبير بالتغيرات الدولية.

صحيح أن العولمة تلقي بظلالها على الاقتصاديات الوطنية وأن التبادل الحر يزعزع أي اقتصاد كيفما كانت قوته، لكن التجربة أثبتت أن ذلك لا يكون بنفس الحدة لكل البلدان. فمثلا ألمانيا تأثرها أقل من غيرها ليس فقط لأنها ضمن الكبار اليوم بل لأنني

تعلمت أنها تتوفر على القوى الإنتاجية les forces productives وهو الشيء الذي أكده "فردريك ليست" من المدرسة التاريخية الألمانية في الاقتصاد.

من التوطئة الأكاديمية للسؤال الجوهري: منذ الاستقلال إلى اليوم، هل مكنت المخططات الثلاثية والخماسية والمغربة والتقويم الهيكلي والخصخصة والاستراتيجيات الفوقية واستقطاب الراساميل الخارجي والمشاريع الكبرى والسياسات الداعمة من إفراز نسيج إنتاجي مترابط يكون دعامة للاستقلال الاقتصادي للمغرب؟

قبل تحليل المصفوفة المغربية للمعاملات التقنية لسنة 2015 لا بد من إبداء أربع ملاحظات جوهرية: 1) بعض الشعب الاقتصادية بالمغرب منتعشة بفضل وجود رأسمال أجنبي مع ما قد يشكله ذلك من تبعية مثال حالة بومباردي في الطيران أو من زعزعة للاقتصاد مثال حالة لاسمير في التكرير؛ 2) الاستهلاك البيني بين شعبتين لا يعني أن مصدر المنتج داخلي 100% فقد يكون استيرادا كما هو الحال بين شعبتي الصناعة الاستخراجية وتكرير البترول ومنتجات الطاقة الأخرى أو النقل؛ 3) وجود معاملات تقنية منعدمة لا يعني بالضمن هشاشة الارتباط بين شعبتين لأنه أحيانا لا تحتاج بعض الشعب للاستهلاك البيني من

شعب أخرى؛ 4) بعض الشعب الاقتصادية ما تزال الدولة هي اللاعب الرئيسي فيها من خلال الاحتكار مثال النقل السككي.

دون إطالة وبالواضح، لا حظنا أن الميزة الأساسية لخانات المصفوفة المغربية مليئة بالأصفار المئوية أو ما شابهها، ومعنى ذلك أن هناك شبه استقلالية للشعب الاقتصادية بعضها عن بعض، إذا نظرت مليا لا تكاد ترى أثرا لاندماج يؤسس عليه استقلال الاقتصادي.

وإذا قارننا مصفوفة 2015 بأختها عند بداية العمل بالمحاسبة الوطنية في صيغتها الجديدة سنة 1998 يظهر أن سياسية المشاريع الكبرى والاستراتيجيات القطاعية المتبعة بعد المخطط الخماسي 2000-2004، على أهميتها، لم تنتج ارتباطا بين القطاعات الكبرى. والدليل مثلا في المجال الصناعي أنه لم يشرع في الحديث عن الدمج الصناعي écosystèmes industriels إلا سنة 2014 علما أن مكتب ماكنزي أدلى بدراسته سنة 2004.

رافقوني الآن لبعض البرهان فيما بقي من إيجابي من التماسك وذلك برفقة خبير ذو مروءة وضح لنا مشكورا ما نصيب به الهدف. الشعبة الرئيسة المستهلكة لمنتج الفلاحة هي الصناعة الغذائية مع غياب أي اجتهاد لاستيطان القطن أو تطوير للجلد

لدعم شعبة النسيج والجلد لا بحث عن محروقات نباتية لتخفيف ثقل استيراد المحروقات. وحتى 40% التي هي الاستهلاك البيني للصناعة الغذائية من الفلاحة مؤكد أن الجزء الكبير منها (قمح وذرة وعباد الشمس...) مستورد. الشعب المستفيدة من الصناعة الاستخراجية هي الصناعات الكيماوية (38%) والتكرير (100%) والكهرباء (22%) والواقع أن الاستهلاك البيني المذكور أصله الاستيراد وبالتالي فالمخرجات المغربية للصناعة الاستخراجية أغلبها تصدر إلا ما كان مثلا من فوسفاط الذي يستخرج منه الحامض الفوسفوري والأسمدة. صناعات تستهلك جيدا فقط من نفسها وهي النسيج والجلد (54%) والكيماوية (20%). بقي آخر معامل شبه مهم وهو منتجات التكرير التي تستهلك بنسبة (22%) من طرف النقل.

سيطول بنا الحديث بالأرقام في مصفوفة مربعة (20*20) في حين أن غرضنا هو إصدار ومضة اقتصادية فقط ولذلك أختصر الطريق لأقول لكم عوامل الجر البيني بين القطاعات مفقودة ومدخلات بعض القطاعات متحكم فيها من الخارج بما في ذلك ما يصنع للأكل وإنتاج قطاعات أخرى موجه للتصدير.

إن استدامة الاقتصاد واستقلاليته تقتضي إبداعا حقيقيا وربطا قطاعيا ودمجا للمقاولات المتوسطة والصغرى التي هي عضد

الاقتصاد. دون هذه الأمور النسيج الإنتاجي سيبقى حلما والارتباط بقواعد التبادل الحر حبلا ملفوفا حول جسد الاقتصاد. ولا ينفع هنا أن يقول أحدكم أن اليابان بلد بدون موارد واستطاع التفوق لأنه يجب قراءة تاريخ هذا البلد وضمنه ثورة ميجي.

https://web.facebook.com/attouch.hicham/posts/739749252833919

الإثنين 25 يوليوز 2016 الثالثة زوالا و 51 دقيقة

15. رأس المال الحر ومديونية الاقتصاد

منذ سنتين وأنا أترأس الجلسة الافتتاحية لمؤتمر علمي دولي للمالية الريادية بأغادير، بين سامي سويلم وهو أحد خبراء المالية الإسلامية أن رأس المال الحر هو المال الخالص من الدين الذي يمكن لصاحبه التصرف فيه بكل أريحية، وكذلك الشأن بالنسبة للدول إذ الثروة الفعلية هو ما يبقى بعد اقتطاع الدين. تذكرنا هذه القاعدة بالإرث الذي لا يقسم إلا بعد أداء الديون وتنفيذ الوصية.

من تم نطرح سؤالا على الجيل الحالي والسابق من المغاربة: ما هو رأس المال الحر الذي يمكن للأجيال القادمة أن ترثه ويكون بإمكانها التصرف فيه بدون قيد أو شرط داخليين أو خارجيين؟

وبما أن الجواب المباشر عن السؤال صعب. ذلك أن الأمر يستلزم جردا للممتلكات المغربية كيفما كانت طبيعتها فوق وتحت الأرض والبحر بالداخل والخارج وكذا تحديدا للرأس المال غير المادي الذي يمكنه أن يذر نفعا، فإننا سنستلم الطريق من الجهة المقابلة، أي معرفة حجم وتأثير مديونية الاقتصاد.

اهتمامنا بالمديونية راجع لأنها واجبة السداد ولو من طرف ذوي الحقوق عند غياب التأمين وفي حالة تعذر ذلك فإن مصادرة الممتلكات تبقى هي الحل، ما يعني رأس مال مساو للصفر إن لم يتطور الأمر للإكراه البدني. أما الدولة فالخيارات معلومة سلفا إما

أن تكون موارد الاحتكار والمساهمات والاستثمار العمومي مهمة وهذا أمر مستبعد في واقع الحال، وإما أن ترفع الضرائب بشتى أنواعها وأصنافها ومستوياتها، وإما التحصل على الموارد الاستثنائية التي ضمنها بيع ما لدى الدولة أو السماح باستغلاله. وفي كل الحالات يبدو أن المديونية يمكنها التهام رأس المال حتى لا يبقى لا هو ولا صاحبه حرا.

شيء من التاريخ ينفع لا محالة لفهم الأمر أكثر. من بين مسببات الحماية والاستعمار الفرنسي بالمغرب الديون المخزنية التي استمر أداؤها حتى السنوات الأولى من الاستقلال. وبعد سنوات من المخططات الإرادية والمغربة جاءت انتكاسة أسعار الفوسفاط سنة 1975 ومعها بدأ مسلسل جديد إسمه "مديونية النوادي" لم ينفع معه مخطط التثبيت 1978-1980. تبخرت إذن أحلام إحلال الواردات والاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي وأضطر المغرب لطلب إعادة جدولة ديونه والقبول بالتقويم الهيكلي وبالخصخصة والتقشف... وعلى الرغم من أن المديونية هي السبب في قسم ظهر الرأسمال البشري والعمومي في الثمانينات وبداية التسعينات فإن تقرير البنك الدولي سنة 1994 جاء منذرا بالسكتة القلبية. ولم يخرج الاقتصاد المغربي من دوامة الاستدانة حتى بالتدبير النشط للدين وتحويل جزء من الديون الخارجية لاستثمارات.

لنسرع عقارب الزمن لنعرف الوضع الآن ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية ومواصلة العمل بالاستراتيجيات الكبرى التي يرى لبعضها منجزات على أرض الواقع.

يحتاج المغرب لتخصيص الناتج الداخلي الخام لسنة كاملا لتسديد مديونية الاقتصاد المقيدة بنكيا على الدولة والمقاولات والأسر. ما يعني أن ما في كناش البقال أو في سجلات المقاولات فيما بينها لا يدخل في تقديراتنا. وتجدر الإشارة إلى أن غالب الدين (84% سن 2015) هو على الدولة بكل مكوناتها مع احتساب متأخرات الأداء.

وبما أن عجلة المديونية لا تتوقف كما أن السداد المعجل صعب المنال، فالرجاء معقود بالنسبة للأجيال القادمة على أمران: تقلص عدد ذوي العسرة أو المتهربون من الأداء لأن مؤسسات القرض لا تعترف بالنظرة إلى ميسرة؛ وأن تتوالى السنوات التي يغاث فيها الناس ويعصرون.

https://web.facebook.com/attouch.hicham/posts/744073032401541

الأربعاء 3 غشت 2016 الحادية عشرة صباحا و 47 دقيقة

16. اقتصادنا ومغاربة العالم

لا شك أن مغربيتنا تجمعنا أين ما حللنا وارتحلنا، لكن الاقتصاديات التي نعيش فيها تفرق بين تصرفاتنا. المغاربة القاطنون بالخارج، الجالية المغربية بالمهجر، ومنذ سنوات إسم رنان، مغاربة العالم، يحيل على الجنسية الأصلية ويخبر أن المعنيين إما مهاجرون أو مزدادون خارج الحدود المغربية. وقد تعمدنا إضافة نون الجماعة للاقتصاد لتبيان شيئين اثنين: أولهما أن خصائص الاقتصاد المغربي في الداخل غالبا ما هي مختلفة عن بلدان تواجد مغاربة العالم؛ ثانيهما أن المحاسبة الوطنية تعتبر كل قاطن خارج المجال الاقتصادي الوطني لمدة تزيد عن 6 أشهر متتالية منتميا لباقي العالم. تحذير لا يجب تأويل ذلك من ناحية الجنسية لأنها ثابتة بالدم والقانون.

إذا وقفنا مع مسببات الهجرة الشرعية أو غير الشرعية للمغاربة خاصة بعد التقويم الهيكلي فسنجد أن السبب الأول هو اقتصادنا، فإما شباب باحثون عن عمل وذهب مفقود في بلد الأحلام وإما أدمغة تواقة لملاقاة فرصة للبروز والتألق. لقد كانت الهجرات الأولى في القرن الماضي: طلبا للعلم والعودة للديار أو للمشاركة في حرب تحت نير الاستعمار أو للعمل المضني.

اقتصادنا الذي من خصائصه الفساد، هو ما يجعل من يقدمون على العودة للعيش أو الاستثمار ببلدهم الأم من مغاربة العالم غالبا ما يعودون جلهم من حيث أتوا، خاصة إذا كانوا يقطنون بأحد بلدان الشمال المصنفة ضمن الدول الأقل فسادا حسب مؤشر مدركات الفساد. للإنصاف هناك من رضع من ثدي اقتصاد تلك البلدان وتشرب عاداتها ويتقن جيدا لغتها فيصعب بذلك عليه التأقلم بسهولة في أي مكان آخر خاصة إذا كان شبيها باقتصادنا حيث المتناقضات الصارخة بين الظاهر والخفي.

إن العلاقة الاقتصادية الرسمية الأولى لمغاربة العالم باقتصادنا تتمثل في تحويل العملة الصعبة التي أصبح صعبا التحصل عليها بعد الأزمة الاقتصادية العالمية دونما الحاجة للتفصيل في ذلك أو إظهار أن هناك من الجالية من يضطرون لرحلة الشتاء والصيف لاقتناء أغراض بالخارج وبيعها بالداخل. وهناك علاقة تابعة خصوصا في الصيف وهي جزء من مداخيل السياحة حيث يمثل مغاربة العالم تقريبا نصف السياح القادمين من الخارج باعتماد التعريف الدولي للسائح الأجنبي. وهناك قطاع أخر منتعش أيضا بنفقات مغاربة العالم ولو بوتيرة أقل خلال السنوات الأخيرة وهو قطاع البناء واقتناء العقار.

تبقى مجموعة من مناطق الظل، لفقر المعطيات والإحصاءات، عن إسهام مغاربة العالم في اقتصادنا:

1) حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بالداخل لمغاربة العالم ؛
2) الصفقات التي يفوز بها أصحاب المقاولات الأجنبية الذين هم من مغاربة العالم؛
3) مدى مساهمة الجالية المغربية في الدبلوماسية الاقتصادية؛
4) مصير منتدى fincom للكفاءات القاطنة بالخارج
5) حجم مساهمة مغاربة العالم في محاربة الفقر والهشاشة من خلال الشراكات في قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛
6) موقع المقاولين من مغاربة العالم داخل الاتحادات المهنية والغرف المهنية بشتى أنواعها...

إن الاستفادة من تجارب مغاربة العالم واستقطاب الرواد منهم أو على الأقل استدامة التعامل معهم حيث هم، تتطلب من القائمين والساهرين على اقتصادنا بذل مجهود أكبر خاصة في مجالات: الشفافية الاقتصادية والديمقراطية الاقتصادية ومقاومة جيوب الفساد والجشع الاقتصادي ومحاصرة اقتصاد الريع لفتح باب الإبداع والابتكار الذي يمكّن من اكتشاف الفرص الجديدة

للاستثمار. وأول الطريق الاعتراف لذوي الفضل بفضلهم قبل أن تصبح مغربيتهم حبرا على ورق، حيث يقال لهم من أصول مغربية عندما يصبحون مشاهير في عالم اقتصاد البلدان التي احتضنتهم.

https://web.facebook.com/attouch.hicham/posts/745210935621084

الجمعة 5 غشت 2016 الثالثة زوالا و 49 دقيقة

17. الحكامة وكلفة القرارات الاقتصادية

حكم، فعل ثلاثي تشتق منه مجموعة من الأسماء من قبيل الحكمة والحكم والتحكم المحاكمة والتحكيم والحكامة والحوكمة والحاكمية كلها مفاهيم تحيل على السلطة، ولكن بمنطق ومضامين مختلفة. فالحكمة رزانة واتزان وبعد نظر، بينما الحكم والتحكم والمحاكمة تضعنا أمام المحكوم أو المحكوم عليه طوعا أو كرها أو قضاء. أما التحكيم والحكامة والحوكمة فتفيد الاستماع والمشاركة والبحث عن التوافقات في بحث عن الجودة حال التطبيق الفعلي لمضامينها. تبقى الحاكمية لله ولا يدعيها إلا فرعون.

يعتبر البعض الحكامة أمرا إما أن يكون أو لا يكون، في حين يذهب البعض الآخر إلى أنها تحتمل النعوث من قبيل الجيدة والسيئة.

وتتوافق الحكامة الجيدة حسب المدافعين عنها مع النجاعة والفعالية والاقتصاد. وهي أمور تحتاج للتدبير الإستراتيجي والتنظيم المحكم وتعبئة الموارد الضرورية والكافية والمراقبة المستمرة.

أساسيات إجرائية تستتير بقيم قد تضحي شعارات جوفاء في الأنظمة السائرة في طريق الديمقراطية. قيم قد يشير لها الدستور تاركا إياها للتأويل بنصوص وقرارات لاحقة. فتجد برامج

بتوصيات فوقية، وتنظر شفافية وحقا في المعلومة في حدود ما يتم اعتباره حساسا، وتقف للمحاسبة المحصنة لسنين حتى يسقط أثر الحكم على الفعل، كما يمكن أن تجد تدقيقا دون متابعة...

لكي لا نطيل فنعتبر سوداويين في الموضوع، عودا على بدء، ما يهمنا هو الإجرائية في القرارات التي تقتضي تقريب الربح المتحصل منها بكلفتها. مسألة تقتضي كما أسلفنا جودة في الحكامة.

لسنا هنا بصدد الإسهاب في النوازل والأرقام للاستدلال على ما نقصد، ولن نشير للقرارات الاقتصادية الجيدة لأن أصحابها يقومون باللازم وأكثر بل نقف على القرارات المكلفة بسبب سوء الحكامة لعل الأمر يتدارك استقبالا.

1) أليست مصطلحات الاستكمال والاستعجال والتسريع وإصلاح أملته الضرورة في مجالات اجتماعية واقتصادية حساسة دليلا قاطعا عن أن القرارات السابقة لم تكن صائبة تماما وبالتالي مكلفة؟
2) أليست القرارات المتأخرة عن وقتها أيضا مكلفة؟ ونسوق هنا مثال التدبير الميزني بالأهداف الذي تأخر عن موعده بـ 14 سنة وانتظر قانونا تنظيميا مدسترا سنة 2011 وصادرا سنة 2015 ليشرع بالعمل في كل القطاعات

الوزارية بالمشاريع والأهداف سنة 2016، أي في آخر نفس من عمر الولاية التشريعية ما بعد الحراك المغربي. إنها حقا فرصة ضائعة للتحقق من جدوى النفقات العمومية وأثرها. نفس الشيء يمكن أن يقال عن إصلاح أنظمة التقاعد الذي يشكو دائما من الانتظارية وتعدد المتدخلين إلى أن يقف القيمون عند الباب المسدود المؤذن بالخراب فتأخذ قرارات أحادية بنكهة توافقية، مكلفة مؤسساتيا من حيث طول أمد الأخذ والرد، ومكلفة اجتماعيا للمتقاعدين الجدد، ومكلفة اقتصاديا لمن سيقتطع لهم لتغطية العجز عوض دعم الطلب الداخلي.

3) القرارات المجمدة هي الأخرى مكلفة اجتماعيا واقتصاديا، فمثلا لو صدر قانون الإضراب منذ سنين لما كانت الاحتجاجات عشوائية في قطاعات حيوية كالصحة والتعليم، قطاعات تمس مباشرة الإنسان.

إذن القرارات الاقتصادية قد تكون مكلفة إذا تشتت المسئولية بين أجهزة قد تتداخل أدوارها أو إذا تقرر الترقيع عوض التدبير الاستراتيجي أو إذا غابت المحاسبة أو لكل الأسباب المذكورة مجتمعة.

لعمري، إن ما أسلفته ما هو إلا بداية نبش في قبر فرعوني مطمور منذ قرون، قد يفيد التنقيب العلمي من سبر خباياه لتظهر للعالم تحف وأثار مكلفة هي في الأصل قرارات لم تكن صالحة في زمانها تحيل المتأمل فيها على حكامة من كانوا وراءها.

https://web.facebook.com/attouch.hicham/posts/747213172087527

الثلاثاء 9 غشت 2016 الرابعة زوالا و 10 دقائق

18. السياحة والملك العام

بينت كل النظريات الاقتصادية بدون استثناء أن الترويح عن النفس يعيد النشاط والحيوية للعامل (أو الموظف أو المستخدم) ومن تم ترتفع إنتاجية العمل. وذهبت نظرية الرأسمال البشري إلى أن تنمية هذا الأخير لا تتم فقط باكتساب المعارف أو بالتدريب، بل أن الراحة أمر مساعد على ذلك. واليوم، مع المقاولات العملاقة أصبحت مرافق الاسترخاء جزءًا من بيئة العمل، تستريح وتعمل المهم هو العطاء. الاستجمام يرفع إذن الإنتاجية إذا توفرت كل الظروف ليمر في أحسن الأحوال.

اقتنعتم ولا شك، فهيا بنا، وقد أخذ جلنا العطلة الصيفية، لنسافر جميعا بعد إعداد الحقائب وحجز مكان الإقامة متوجهين إلى إحدى المناطق السياحية البحرية مستقلين السيارة ليسهل علينا التنقل. ولنعتبر أننا أسرة عقلانية لا تعشق الفنادق نظرا لارتفاع الكلفة على الرغم من محاولات كنوز بلادي؛ كما أننا لا نريد أن نشكل عبأ على الأقارب حتى لا نفسد للود قضية؛ وتوجهنا للبحر عوض السياحة الجبلية أو العلاجية أو الدينية لأن الآفات الاقتصادية التي نريد أن نستدل عليها موجودة بحدة أكبر في المناطق البحرية. تتساءلون الآن ولا شك ما علاقة عطلتنا بالملك العام؟

ونحن في الطريق لوجهتنا، كلما وجدنا مكانا رائعا للتأمل وأردنا أن نتوقف للحظة راكنين السيارة ولو على قارعة الطريق نفاجأ بمن يطالبنا بواجب حراسة السيارة ببذلة أو بغيرها ودون وجود يافطة تبين الرخصة والقدر الواجب أداؤه. نفس الأمر سيتكرر معنا في كل مكان حتى في منطقة إقامتنا. قد نقبل بالابتزاز ونتضامن لحل مشكل البطالة إذا كان ابن المنطقة تطوع للحراسة ومن تم احتل جزءا من الملك العام ليسترزق منه، أما إذا كان الأمر ريعا منظما فإننا نؤدي ممتعضين عندما يطلب منا إضافة بعد الدراهم تحت ذريعة أن المكان مكترى من جهة ما. بدأ إذن مؤشر التذمر يرتفع وإن لم نجد حتى في الأماكن السياحية بالمنطقة ضالتنا فودعا يا استجمام!

بعد الراحة الليلية النسبية نظرا للضجيج المحيط حيث نضطر لسماع مزيج من الموسيقى الصاخبة، سرنا صباحا للبحث عن شاطئ غير مكتظ للسباحة بما أن سواحلنا ممتدة، فاضطررنا للترحال لأن أماكن عدة لا منفذ إليها بسبب الإقامات الخاصة المتاخمة للشاطئ أو المخيمات أو المحطات السياحية أو الفنادق أو المقاهي، والكل قد انتظم في عقد كحاجز الزمرد المحمي أضحى معه الملك العام البحري ملكا شبه خاص محذور للعموم، لا يدخل أمام تلك الأماكن إلا زائر أو مستهلك.

واصلنا المسير وعداد البنزين يتناقص لنجد منفذا لا يمكن أن يصله عموما إلا من له وسيلة خاصة للنقل، فقلنا في أنفسنا استجمام مضمون في مكان ممتد غير مكتض. وكم كانت دهشتنا كبيرة لأنه بعد المسير لصعوبة المسلك وجدنا أنفسنا أمام كراسي ومظلات وشبه خيام على طول المكان بالقرب من المسلك ومن جديد ملك عام بحري محتل لكن هذه المرة باقتصاد الظل وقد يكون وهو الراجح عندنا اقتصاد ريع على شاكلة ما صادفناه في الطرقات. ترجيحنا مبني على غياب أي يافطة تحدد رقم وجهة ومدة الترخيص والمساحة المرخص بها. فكان لزاما علينا واحد من أمرين: زيادة المسير في الرمال الملتهبة والاكتضاض الطوعي وإن كنا قلة من الأسر؛ وإما أداء دراهم الامتياز. خلاصة القول لحدود الآن، أن الملك العام البحري هو إقطاع لمستثمري ومالكي اليابسة المطلة على الشاطئ أو هم استغلال في يد أصحاب اقتصاد الظل والريع الخفي لأن ما من شيء معلق يثبت أن الدولة مركزا أو جماعات ترابية تحصل درهما واحدا.

بقي لنا أمر أخير لنوضحه، غير رحلة الشتاء والصيف اليومية بحثا عن شاطئ مريح دون ابتزاز في الملك العام البحري، وهو سهرات الشواطئ المقامة في الفضاء العام والممولة من طرف مستشهرين شئنا أم أبينا سيستفدون من الإعفاء الضريبي على ما

أنفقوه دعما. بالفعل وجدنا السهرة للجميع! لكن مواقع الفرجة الماتعة كلها محجوزة بكراسي بلاستيكية عليها علامات بالطلاء تبين مالكيها. وجدنا أنفسنا من جديد أمام ثلاث خيارات: الأداء أو النظر من زاوية مغلقة أو مغادرة الملك العام لقضاء السمر الليلي في مكان خاص.

أرايتم سافرنا بميزانية معينة وكلنا أمل في الاستجمام لمواصلة مسيرة العطاء بعد الرجوع، فوجدنا أنفسنا في سوق السياحة بتجليات غريبة مفادها أن كل شيء خاص حتى الملك العام!

https://web.facebook.com/attouch.hicham/posts/748383711970473

الخميس 11 غشت 2016 السابعة مساءا و 27 دقيقة

19. الأسر والاستيلاب الاقتصادي

السلب هو أخذ الشيء عنوة من صاحبه، والاستيلاب spoliation هو نفس الشيء مع استمرار الفعل في الزمن. أول من استعمل المصطلح هو آخر رواد المدرسة الكلاسيكية في الاقتصاد سيمون دي سيسموندي، والذي اعتبر أن القيمة المنتجة هي من حق العمال وأن كل ما يأخذه صاحب رأس المال إنما هو استيلاب لحقوقهم. نفس الأمر ذهب إليه كارل ماركس فيما بعد تحت مسمى الاستغلال exploitation.

من جهة أخرى الحديث عن الأسر يستدعي تدقيقا ليس من جهة تعريفها من خلال المحاسبة الوطنية بل من حيث الثراء. إذ أن هناك 10% من الأسر التي تتحكم في 80% من الثروة وباقي الأسر تتوزع على صنفين أسر "متوسطة الحال" وغالبية تتسارع مع الحاجيات الأساسية للعيش.

العشر الثري هو مصدر الاستيلاب الاقتصادي في دائرة الإنتاج، إلا من رحم ربك وهم قلة، حيث الأجور الزهيدة والشغل الناقص والساعات الإضافية غير المؤدى عنها وعدم احترام الحد الأدنى للأجور والتصريح الناقص أو انعدامه للمساهمات في صناديق المعاشات والتوظيف المؤقت والعرضي... عشر يعرف جيدا كيف يستغل ثغرات مدونة الشغل والحاجة الماسة للتحصل على لقمة

العيش في وضع اقتصادي ذي نمو منخفض متذبذب. عشر متمرس يعرف كيف يتخلص من الاستيلاب في دائرة الاستهلاك حيث تتحمل الأسر وهي المستهلك النهائي الرئيسي عند اقتناء السلع والخدمات عبأين: عبأ الكلفة مضاف إليها الربح وعبأ الضرائب التي يتم نقلها للمستهلك.

وهكذا تجد الأسر المتوسطة الحال والفقيرة نفسها داخل مقص الاستيلاب الاقتصادي طرفه الأول العشر الثري صاحب المقاولات الكبرى أو المتنفذة، والطرف الثاني الدولة من خلال نظام التضريب من المنبع والضريبة على القيمة المضافة وعدم الحزم مع المتملصين من الالتزامات القانونية المرتبطة بمدونة الشغل والوقوف على عقود الإذعان التي يفرضها المستفيدون من وضعية الاحتكار.

وأحيانا قد تكون الدولة هي نفسها في الطرفين حينما تنجز مشاريع كبرى في ظروف عمل غير إنسانية عندما يتعلق الأمر مثلا بالمناولة في البناء والأشغال العمومية.

إنها منظومة إثراء الثري وإفقار الفقير على حد قول اقتصاديي العالم الثالث ويحبذ بعضهم تسميتها النموذج الاقتصادي المعتمد على الطلب الداخلي.

ويزداد الاستيلاب ضراوة حينما لا تكفي الدريهمات المحصلة بالكد والعناء من التخلص من شظف العيش، فتضطر معها الأسر للجوء للاستدانة خاصة البنكية أو من مؤسسات القرض الأصغر ليبدأ مسلسل آخر من الاستيلاب الاقتصادي يدخل الأسر في دوامة الاقتراض لسد الدين وفوائده وغراماته. استيلاب لأسر معسرة قد ينقلب لسلب للأملاك وأحيانا للحرية.

وبعد سنين من العطاء المضني غالبا دون ادخار وفي أحسن الأحوال بتملك شقة كلفت أزهى أيام العمر، تجد المحظوظة من الأسر المتوسطة الحال أو الفقيرة نفسها تواجه عباب الحياة بمعاش زهيد هو الرمز الأبدي للاستيلاب الاقتصادي لسنوات من الخدمة.

الاستيلاب الاقتصادي مص لدماء الغالبية العظمى من الأسر لا ينفع معه الدر في العيون لرماد إعانات الأرامل والأيتام ودعم الأنشطة المدرة للدخل ولا النفقات التضامنية المؤقتة.

فيا من تقدمون على إصلاحات من قبيل إلغاء المقاصة أو الزيادة في اقتطاعات التقاعد وحد السن أو النقص من مستحقات المعاش أو الزيادة في تضريب الأسر فكروا للحظة أن ذلك يشكل استيلابا اقتصاديا إضافيا لأسر منعها الصبر والخوف من الصراخ والتمرد.

فلما لا تستبقون الأمور وتقومون بما يلزم لتقريب الفوارق الاجتماعية ووضع الآليات البديلة للحد من الاستيلاب الاقتصادي لعل ذلك يكون عزاء لقبول وتحمل استيلاب مؤقت من طرف الأسر لقناعتها أن الغد سيكون أفضل.

https://www.facebook.com/attouch.hicham/posts/753117918163719

الأحد 21 غشت 2016 الخامسة صباحا و55 دقيقة

20. الفساد الاقتصادي والإقطاع

النزاهة الاقتصادية والتملك المشروع هي المقابل الايجابي للمصطلحات السلبية التي اتخذناها عنوانا. ذلك أن آفتي الفساد الاقتصادي والإقطاع ملازمتين للسلطة والإدارة عامة كانت أم خصوصية. بطبيعة الحال يتباين الوضع من بلد لآخر وكلما انحدرنا من الديمقراطية التشاركية إلى الديكتاتورية والشرعية الانقلابية كلما ازداد الارتباط بين الآفتين ومصدرهما.

فعندما تصبح الشفافية ومساواة الجميع أمام القانون والمحاسبة قيما مجتمعية يعيشها الكل فإن الآفتين المذكورتين تصبحان ضامرتين إلى حد يسهل معه على أي متتبع وللقانون أن يحاصرهما حتى وإن سلكتا طرقا ملتوية من قبيل أوراق باناما. فضلنا استعمال القيم المجتمعية لأن الفساد والإقطاع منبوذ كيفما كانت الهوية المدسترة للبلد، أي أنه يستوي فيها البوذي والكاثوليكي واليهودي والمسلم والبروتستانتي واللامعتقد... ولأن جل الدول "الإسلامية" توجد في تصنيفات دنيا على سلاليم مدركات الفساد والحرية الاقتصادية ومن تم وجب إخراج الإسلام من دائرة التحليل لتنسب الأمور لمرتكبي الفساد والإقطاع دون النظر لتدينهم.

الإقطاع مرتبط ارتباطا وثيقا بالاستبداد والولاء. فبوجود صاحب الصولة والصولجان أو الحزب الوحيد يظهر المتزلفون التواقون

للأعطيات: قادة وعلماء بلاط وديدان قراء وحاشية ومادحون... قديما اتخذ الإقطاع شكلا واحدا مع اليونان والرومان ومع السلاطين ومع الملوك الأوربيين. وبما أن كل شيء يعتبر في ملك الإمبراطور فإن السائد هو توزيع مساحات من الأرض بخدم وحشم وعسكر يمارس داخلها الإقطاعي سلطته باسم من أقطع له وفي المقابل يدين له بالولاء ويدافع عن استتباب السلطة على ما هي عليه.

في عصرنا الحالي، اتخذ الإقطاع أشكالا متنوعة: تعيينات في مناصب غير مستحقة لغياب التنافس الشريف الشفاف بدءا بالاستوزار ومرورا بالسفارة ووصولا لباقي مناصب الإدارة؛ رخص ومأذونيات وامتيازات باسم القانون؛ بيع بالدرهم الرمزي أو تدبير مفوض متعدد السنوات لملك عام... وبما أن الأمر يستلزم القرب من دوائر القرار فقد كان الفساد ملازما للإقطاع: رشوة أو خدمة مقابل خدمة عاجلة أو آجلة ... إذن، الإقطاع أعم وأشمل وأكثر فتكا من اقتصاد الريع.

وليس الفساد الملازم للإقطاع الشكل الوحيد للفساد الاقتصادي. كل منصب إدارة أو مسئولية وإن صغرت يمكن أن يصبح مصدرا للفساد الاقتصادي وإلا كيف نفسر الحاجة في غالب الأحيان لاسم يكون مفتاحا لقضاء الحوائج بسرعة وأحيانا في ظروف أحسن مما

هو منصوص عليه في القانون. أما الرشوة أو ما أصبح يطلق عليه الإكرامية أو الهدية إنما هي أشكال تقليدية للفساد الاقتصادي تطور شكل إعطائها، إذ لم يعد عموما الراشي مضطرا لأدائها للمرتشي مباشرة بل تطورت أنواع الرائش الذي يمشي بينهما.

الفساد الاقتصادي يشمل أيضا التهرب والتزوير الضريبي وعدم انجاز الأعمال وفق المواصفات المطلوبة ويزداد الطين بلة حينما تغمض أجهزة المراقبة والرقابة أعينها أو تشتغل بانتقائية أو تضطر لفعل ذلك لقلة الموارد وضعف الاختصاصات. وقد تجاوز الفساد الاقتصادي دائرة المؤسسات العمومية في علاقتها مع باقي الفاعلين ليدخل حتى عالم المقاولات حيث التوظيف بالقرابة والزبونية والمصالح المتبادلة.

إن الإقطاع والفساد الاقتصادي ليسا شأن هيئات بدون اختصاصات فعلية ولا يحتاجان لصدور تصنيف دولي أو مقال في مجلة فوربس أو كتاب لمعرفة حجمهما، بل هما معيش يومي تصادفه أو تضطر للتعامل به ما دامت الوضعية تستدعي ذلك عملا بقاعدة الضرورات تبيح المحذورات وإثم المكره فيه نقاش.

https://www.facebook.com/attouch.hicham/posts/753671581441686

الاثنين 22 غشت 2016 الخامسة صباحا و32 دقيقة

21. فوازير الاقتصاد والملايير المتبخرة

لتذليل صعاب الطريق ولأنكم لن تحصلوا ولو على فلس من الملايير المذكورة، أحكي لكم مستملحة (حدوثة أو نكتة) بالفصحى علما أن حكيها بالدارجة المغربية أمتع وأضمن للضحك. "سافر مسئول مغربي عن قطاع التجهيز لزيارة نظيره الأوربي، فأخذه هذا الأخير إلى واد عليه قنطرة من حديد وخشب؛ فقال له المسؤول الأوربي كان من المفروض أن تبنى بالخرسانة والإسمنت المسلح لكني بنيتها كما ترى واحتفظت بالباقي لنفسي. مرت الأيام، فزار الأوربي المسؤول المغربي الذي رافقه لأحد الأودية، فقال له أترى تلك القنطرة، فتعجب الأوربي قائلا أين هي؟ فأجابه المسؤول المغربي: كلها في الجيب."

إن مستملحتنا من القلائل في عالم السياسة والمال والأعمال، ولا غرابة لأن من جهة جل المستملحات المغربية ضرب بعض في بعض، ومن جهة أخرى لأن الاقتصاد المغربي يبدو أنه مليء بالفوازير الصعبة الحل: قالوا زمان "اسأل مجربا ولا تسأل طبيبا".

أول الفوازير الاقتصادية ليست تلك التي يتحدث عنها المجلس الأعلى للحسابات في تقاريره السنوية، لأنني أتذكر أن تقاريره عندما بدأت الدراسة في الاقتصاد لم تكن في متناول العموم. فوازير الملايير المتبخرة من الصندوق الوطني للضمان

الاجتماعي والمكتب الوطني للتكوين المهني علمتها من خلاصة تقرير للجنة برلمانية للتقصي. بالنسبة للصندوق أزيد من 100 مليار درهم ذهبت أدراج الجيوب تواطأ فيها الجميع بما فيهم مسئولون نقابيون لتبقى الفزورة دون حل ولا متابعة. أما التلاعب في العقود الخاصة للتكوين فتلك فزورة أخرى تم فيها تقاسم الملايير العمومية مع القطاع الخاص بملفات تشغيل مفبركة. فزورة حلت بتناسيها بدعوى أن المساطر لم تكن مضبوطة وبتعيين مدير جديد.

ونحن في نهاية التسعينات من القرن الماضي، توالت فوازير القرض العقاري والسياحي والقرض الفلاحي والخطوط الملكية المغربية وفي كل مرة إما مسئول هارب وإما مسؤول ماثل لسنين أمام القضاء وفي أحسن الأحوال يقضي عقوبته الحبسية دون أن يسترد منه سنتيم واحد.

لو أردنا الوقوف على كل الفوازير لاضطررنا لتأليف ألف ليلة وليلة مغربية، وتبقى إحدى الفوازير الطريفة تلك التي تم النصب الدولي فيها على العاطلين بغطاء وزير التشغيل آنذاك في ما سمي "النجاة". حقا إنها النجاة بملايير العاطلين. وحتى بعض العاطلين الذين تقدموا لإنشاء مقاولاتهم في إطار برنامج مقاولتي 1 بخروا بضعة ملايير أو تبخرت مع مقاولاتهم. نفس الأمر

ينطبق على فقراء ومهمشي المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ومن أشرف عليهم...

وبدأت تصدر تقارير المفتشيات العامة والمحاكم المالية ومنظمات المجتمع المدني التي تهتم بحماية المال العام، وازدادت صرامة المراقبة الضريبية ومراقبة تصريحات صناديق التقاعد... ليرتفع منسوب المعلوم من فوازير الاقتصاد كل سنة. اللافت للنظر أن جلها لكي لا نقول كلها صعبة الحل، كأنها عقد أزلية أو لأن من كلفوا بحلها عاجزون على النطق بالجواب علما أنهم فهموا السؤال.

وأحيانا، يتوصل أحدهم بعد تردد وانتظار تحريك عصا المايسترو وجولات مارطونية في دهاليز المكاتب والمحاكم لحل بعضها، من قبيل متابعة مسئولي المكتب الوطني للمطارات والكوماناف والقرض العقاري والسياحي (فزورة 2).

وحتى المستثمرون الخارجيون تعلموا فوازير الاقتصاد التي تبخر الملايير وما حالة "عمودي لاسمير" ببعيدة. ولعل آخر فزورة كما يقال في غلافها (بميكتها)، والتي فجرتها ترنسبارنسي المغرب، هي تلك المتعلقة بمكافآت خدام الدولة الأوفياء. شطط في استعمال السلطة يتسبب هو الآخر في تبخر ملايير إضافية

عادة الفوازير وضعت لتأريخ حدث أو إعمال العقل بينما فوازير الاقتصاد تتبخر معها الملايير بعضها يصبح سحابا ينزل مطره في بلدان مثل سويسرا وباناما وبعضها الأخر إما يتم تبييضه أو تكديسه فيه معادن نفيسه أو لا يعلم مصيره. وحتى بسن العفو، فمن الصعب أن تسترد كل الملايير المتبخرة لأنها بالنسبة لصاحبها ومن معه صمام الأمان، ذلك أن اسمه يصبح معلوما لدى البعض ومن تم إن دار الزمان فقد يمثل للحساب، لذلك فهو يفضل الحالة الغازية للملايير على حالتها السائلة.

هذا حال البخار في الاقتصاد، تسيل أودية الدعم والاستدانة والعفو وغض البصر مالئة المصبات فيستغل بعضهم الفرصة ليحيك فزورة ويبخر بطرحها الملايير ويبقى البلد غارقا في تخلفه عوض أن يرتفع قدر أهله بسواقي الملايير المتبخرة.

https://web.facebook.com/attouch.hicham/posts/754755894666588

الأربعاء 24 غشت 2016 الثانية زوالا و40 دقيقة

22. العصبية القبلية في الاقتصاد

يقال عند العرب "اللبيب بالإشارة يفهم". وقبل التفصيل في موضوع العصبية القبلية في الاقتصاد لعن الله موقظها، أسرد عليكم طريفة ليست بالواقعية، حكاها لي أبي رحمه الله وأنا صغير. " مر يهودي فقير بتاجر مسلم يبيع البطيخ فاستعطفه أن يعطيه واحدة بدون مقابل، فما كان من التاجر إلا أن نهره ورده خالي الوفاض. في تلك الأثناء، مر يهودي ميسور الحال فلم يرقه الموقف، فنادى أخاه في الملة وأعطاه نقودا، وقال له اذهب وآمر التاجر أن يزن لك البطيخة التي تشاء ومد له فلوسه. ففعل اليهودي الفقير ذلك وما كان من التاجر إلا أن يتأدب ويرد: حاضر سيدي!"

طريفة حلوة إن سمعتموها بالدارجة المغربية، بليغة المعنى بعيدة المغزى، حكيتها لكم لا لتقفوا عند اليهودية والإسلام لأن ذلك موضوع آخر، ولكن لأنني أعتقد أن أبي رحمه الله أحالني وإياكم لأستوعب أن الأواصر بين الناس لها تأثيرها الاقتصادي.

وكم زاد فهمي للعصبية القبلية الاقتصادية في كل مناسبة وظيفية أو تجارية مهمة يطرح فيها علي السؤال الذهبي التالي: "من أي الإخوة أنت؟" حتى في الأسواق والمنتديات الخاصة تسمع توصيات مختصرة في كلمة واحدة "ديالنا" "ونغ"... تحصل

بفضلها على خدمة استثنائية أو خصم في الثمن أو تسهيلات في الأداء أو ترقية أو علاوة أو صفقة... وفي بعض الأحيان تستفيد من الأمور ذاتها دون توصية لأن اللكنة أو اللغة التي تتحدث بها أو الشخص المرافق لك والذي أجارك كان لهم دور مفتاح باب القبلية العصبية.

ألا ترى معي التقطيع القبلي للقطاعات الاقتصادية، فهؤلاء أصحاب الأبناك، وأولئك أصحاب التجارة، وآخرون أصحاب البناء... قبلية فرضها أول الواصلين المتحكمين في القطاع المعني. مقاولاتنا، أليس جلها عائليا والتوظيف بها قبليا! حتى وزاراتنا ومؤسساتنا العمومية، أليس القرب من مصادر القرار فيها رهينا بوجود مفتاح قَبلي!

لقد تسللت العصبية القبلية للاقتصاد بشكل لافت قبيل الاستقلال وبعده. انطلقت حسب ما وعيت مع أهل فاس والرباط لتتنوع شيئا فشيئا بوصول رأسمال الأمازيغ (تشلحيت وتمازيغت وتاريفيت) من أهل الجبال، وباهتمام أهل السهول الغربية والشرقية بشيء آخر غير الفلاحة وأهل الأقاليم الجنوبية بقطاعات غير الرعي. سيقول البعض أن الأمور ليست كما أصف، وأن الأمور قد تغيرت بحركية المغاربة والزواج المختلط الداخلي. أقبل بهذا، لكن في المستوات العليا من الثراء فقط، حيث تشكلت قبيلة جديدة من كبار

الأثرياء الذين يتغاضون عن الفخذة والدوار والدشر وقصر آيت... والذين تعلموا لغة المال والجاه والعلاقات الداخلية والدولية. آصرة القرابة بين المنتمين لقبيلة الثروة: المصالح التي تتكامل وتتقاطع!

هناك أيضا قبائل جديدة استوطنت الاقتصاد في العقود الأخيرة، قبائل الولاء الحزبي. لا يهم في هذه القبائل، من أي بقاع المغرب أنت، المهم والأهم انتماؤك أو تعاطفك مع قيادة الحزب عفوا الحزب، واترك النضال جانبا يا صاح! لأن مصالحك ستدور مباشرة بدوران حزبك في دواليب السياسة والمال والأعمال.

نقطة أخيرة، إن كنت مثاليا أو طوباويا في التفكير وتعتقد جازما أن التدبير بالكفايات والاستحقاق وأن التنافسية في مجال الأعمال ستلغي العصبية القبلية في الاقتصاد، فخذ مني نصيحة مفادها: لا يغرنك اللمعان وتحقق من الأمور، لأن تفعيل الجهوية المتقدمة سيذكي روح الانتماء والدفاع عنها طلبا للصدارة.

https://web.facebook.com/attouch.hicham/posts/755286961280148

الخميس 25 غشت 2016 الرابعة زوالا و 38 دقيقة

أنا والاقتصاد

لم نشأ أن نجعل لكتابنا المفتوح هذا خاتمة، لأن المواضيع التي يحويها متجددة ويمكن إضافة أخرى إليها، ولأننا نعلم أن كل من قرأه سيتساءل عن مسار صاحبه، فأردنا أن نجعل النبذة التي تخصنا على شاكلة ما تناولناه لتكون اجتماعية لا أكاديمية.

عبد ربه هشام عطوش، ولدت بالعاصمة الإدارية للمغرب يومه 7 نونبر 1971 في بيت متواضع من غرفتين داخل أسرة متوسطة الحال من 9 أفراد. عندما أصبحت يافعا بنيت لنفسي غرفة من خشب وقصدير في سطح البيت المكترى، لا زالت تلك "البراكة" قائمة إلى اليوم شاهدة على العصر الذهبي للكفاح للكائن الاقتصادي الذي أنا عليه اليوم.

أبي رحمه الله هاجر من جنوب المغرب، تحديدا من تازارين عمالة زاكورة، في ستينيات القرن العشرين ليعمل مياوما وتاجرا قبل أن يعمل في أول شركة للحراسة تابعة للسفارة الأمريكية، ليتقاعد منها بمعاش زهيد لُهّ بعد وفاته لذوي الحقوق، لتدبر به أمي حفظها الله أعباء الحياة اليومية، بين فرث ودم، مع من يعيش معها في بيت العائلة التي أصبح أكثر اتساعا من ذي قبل.

أذكر خلال سنواتي الأولى وفرة الزبدة والطحين الأبيض وحاويات الزيت المصنوعة من الألمنيوم المطبوع عليها يونيسف، لكن سرعان ما أنقلب الأمر إلى تبليل كسرات الخبز البائت في مرق لذيذ سنوات برنامج التقويم الهيكلي.

خلال دراستي الإعدادية بالمدينة العتيقة كانت لي ميولات أدبية تحت تأثير توجيهات ابن عم لي أضحى قاضيا، إلا أنني فهمت قبل التوجه للدراسة الثانوية أن المستقبل هو أضمن في الشعب العلمية، وهو الشيء الذي طلبته ونلته. وقد تكونون لمستم أن السنين العديدة من لغة فكتور هيكو لم تنل من لغة عربية اكتسبتها باكرا مستفيدا من التعلم في الصغر كالنقش على الحجر.

كجل أطفال المدينة العتيقة كنت أشتغل جزءا من الصيف لتلبية بعض حاجيات الترفيه والتخييم والدخول المدرسي. أذكر جيدا معمل الخيوط الحريرية بصخب آلاته وعمله المضني من السابعة صباحا إلى السادسة زوالا، كما لم أنس بيع البطاطس المسلوقة والمقطعة في رأس الزقاق ولا بيع الخضر والفواكه والفلفل الحار والمقدونس في الأرض أو العلكة في المنتزهات أو زهر البرتقال لأصحاب المقاهي.

خلال الفترة الإعدادية عملت لدى بائع أثواب مع القيام بالسخرة للمنزل والخياط. أما في المرحلة الثانوية فعملت لدى جار لنا تاجر

في الملابس النسائية، وبعدها بدأت أعطي دروسا للدعم ليلا طوال الأسبوع لفتاتين تدرسان في مدارس البعثة الفرنسية مقابل أجر شهري مساو لـ 200 درهم مضاف إليه اللونجة.

دخلت سنة 1990 -1991 شعبة الاقتصاد بكلية الحقوق الرباط صدفة بعدما لم أقبل في المدارس العليا. قلت صدفة، لأنني كنت محبا للعلوم الطبيعية، وبما أنني لم أقبل في كليات الطب ولا في معهد الزراعة والبيطرة فإنني كنت مترددا في التسجيل بكلية العلوم التي كان مستقبل التخرج منها مبهما.

وكان الموعد مع القدر، عندما التقيت زميلا لي في الدراسة متوجها للتسجيل في شعبة الاقتصاد، فسألته أليست صعبة، تستلزم الرياضيات؟ فأجابني: أن لا، وأن أخاه لم يلاقي صعوبة فيها، فكان ردي "بما أنك بميزة مقبول وستسجل نفسك فيها فسأرافقك للتسجيل بها". من تم تحولت الصدفة إلى تفوق خلال أربع سنوات من الإجازة لتأتي بعدها كبوة من ثلاث سنوات، لا لقلة إدراكي الاقتصادي، ولكن لأنني كنت مستخدما كمراقب باتصالات المغرب منذ حصولي على دبلوم الدراسات الجامعية العامة بالاقتصاد، ولأن منظومة التعليم العالي آنذاك كانت تدخل للسلك الثالث المئات بدون مباراة وتقطرهم في مرشحة لا منطق لها، لتخرج بضع العشرات بتوجيه فوقي، علمته فيما بعد ممن

عملت معهم بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر كمتصرف بعد حصولي على دبلوم الدراسات العليا المعمقة واستقالتي بطبيعة الحال من اتصالات المغرب، بعدما هضم حقي في إعادة الترتيب كإطار عال، على الرغم من أن النظام الداخلي للمستخدمين كانت فصوله صريحة في الأمر.

بالموازاة مع عملي بالوزارة أعددت أطروحة للدكتوراه في العلوم الاقتصادية نلتها بميزة مشرف جدا في يوليوز 2005 لألتحق سنة بعد ذلك للأستاذية بكلية الحقوق بمكناس، وانتقل سنة 2010 لكلية الحقوق السويسي الرباط. تجارب أخرى للتدريس كزائر بالمدارس العليا التي لم أدخلها كطالب وبجامعة وهران أغنت المسير. بطبيعة الحال كل باحث عضوي لا بد له من إصدارات ومداخلات وحركية في المنتديات والملتقيات الاقتصادية.

سنة 2000 جاء موعد تقاسم الحلو والمر مع زوجي الودود التي تمارس نفس مهنتي منذ سنين. بدأنا المشوار من بيت العائلة بالعدوة المقابلة للرباط، لنقتني بعد ذلك أول شقة لنا مساحتها 63 مترا بفضل المساهمة المالية لحماتي رحمها الله والتي كانت دائما حاضرة لمساعدتنا. وهكذا وإلى اليوم وعلى الرغم من انتقالنا لشقة أرحب مع بنيتنا إسراء لم أستدن من مؤسسات الاقراض سوى

دينين بدون فائدة: واحد للمبرد والتلفاز في بداية الزواج، والثاني لشراء سيارة اقتصادية لازلت أملكها.

معذرة، أطلت في سرد جزء من مجريات حياتي الاقتصادية، أعتبرها ومضات تخفي الكثير من التفاصيل والأحداث من باب تستر اليمين عن اليسار أو لتفادي التفاخر المؤدي للكبر.

ومن دفة الكتاب الأولى مرورا بكل المباحث ووصولا إلى هذا السطر، اعلمي قارئتي واعلم قارئي الأعزاء أن كل كلمة قد كتبت هنا بمداد العمر رغبة في مستقبل اقتصادي أفضل للأجيال الحالية والقادمة.

الدكتور هشام عطوش

وجدة في 21 ذي القعدة 1437 الموافق 25 غشت 2016

شكر خاص لقرائي الأعزاء الذين واكبوا التجربة

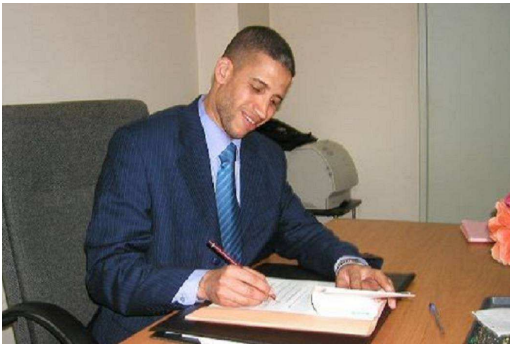

د. هشام عطوش

أشكركم لتتبعكم وتفاعلكم مع كل ما كتبته باللغة الأم. هنا تتوقف مسيرتي بالواضح ووجهات النظر، علما أنه لا زال في جعبتي ما أزيد وأنكم ولا شك ترون مواضيع لم أتطرق لها.

أعتبر أنني اخترت و كتبت في الأهم و إلا فكان من الممكن أن نزيد، مثلا 1) علاقة الاقتصاد بالغيب، كعلاقة نمو الناتج الداخلي الخام للمغرب بصلاة الإستسقاء؛ 2) الجري اليومي لتحصيل لقمة العيش تحت ضغط ساعات الذروة كالمؤبد مع الأشغال الشاقة في سجن الاقتصاد...

رأيتم إذن أن بالإمكان الإستمرار لكن لنغير المسير بفقرات جديدة وبلغات مختلفة. إن شاء الله.

الخميس 25 غشت 2016 الرابعة زوالا و48 دقيقة